

تهديدات الأمن القومي العربي المعاصر
(2003 – 2016)

**The Threats of the Contemporary National Arab
Security
(2003 – 2016)**

اعداد

فرج مفتاح فرج اعنيبه

اشراف

الأستاذ الدكتور محمد حمد القطاطشة

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

كلية الآداب والعلوم

جامعة الشرق الأوسط

نيسان - 2017

التفويض

أنا الموقع أدناه: فرج مفتاح فرج اعنييه أفوض جامعة الشرق الأوسط بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص المعنية بأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها.

الاسم: فرج مفتاح فرج اعنييه

التاريخ: 1 / 5 / 2017

التوقيع: 

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها: "تهديدات الأمن القومي العربي المعاصر (2003-2016)", وأجيزت بتاريخ: 2017 / 4 / 22 .

أعضاء لجنة المناقشة:

التوقيع	الأسم
	أ. د. عمر الحضرمي
	أ. د. محمد حمد القطاطشة
	د. خالد العدوان

الشكر والتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله رب العرش العظيم، وصلى الله تعالى على محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد:

أتقدم بأسمى آيات الشكر والأمتنان والعرفان لأستاذي القدير ومشرفي الفاضل الأستاذ الدكتور محمد حمد القطاطشة، لتفضله بالإشراف على هذه الرسالة، وما بذله معي من جهد وإرشاد طيلة فترة إعداد الرسالة، وبروح أخوية وحرص وسعة صدر، ولما منحني من وقته وعلمه الغزير، فكانت النتيجة في رسالتي هذه. فله من الله تعالى خير جزاء ومني كل التقدير والإعتزاز والإحترام.

كما أتقدم بالشكر الجزيل والعرفان للسادة الأفاضل رئيس وأعضاء لجنة المناقشة الموقرين وهم الأستاذ الدكتور عمر الحضرمي، والدكتور خالد العدوان، والأستاذ الدكتور محمد حمد القطاطشة، والشكر موصول لسادتي الأفاضل في جامعة الشرق الأوسط / كلية الآداب والعلوم. جزاهم الله تعالى جميعاً كل الخير وسدد خطاهم.

فرج مفتاح فرج أعينية

الإهداء

❖ إلى روح أُمي الغالية صاحبة القلب الكبير والحضن الحنون الدافئ رحمها الله.

❖ إلى روح أبي الغالي الذي علمني معنى الحياة وكد وتعب من أجل أسعادي رحمه الله.

❖ إلى زوجتي العزيزة التي كانت ولا زالت عوناً لي وإلى إبني وبناتي حفظهم الله.

❖ إلى عائلتي الكبرى وأخوتي وأخواتي الذين هم سندي وعزوتي في الحياة.

❖ إلى جميع زملائي وأصدقائي الذين أعتز بهم.

❖ إلى معشوقتي ومهد طفولتي مدينتي العصية بنغازي.

❖ إلى وطني الغالي ليبيا متمنياً لها الأمن والإستقرار والتقدم والإزدهار.

فرج مفتاح فرج أعنيبة

قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع
أ	عنوان الرسالة
ب	التفويض
ج	قرار لجنة المناقشة
د	الشكر والتقدير
هـ	الإهداء
و	قائمة المحتويات
ي	الملخص باللغة العربية
ل	الملخص باللغة الإنجليزية
الفصل الأول	
مقدمة الدراسة	
2	مقدمة
5	مدخل الدراسة
15	مشكلة الدراسة
15	أهداف الدراسة
16	أهمية الدراسة
16	أسئلة الدراسة

17	فرضيات الدراسة
17	حدود الدراسة
17	محددات الدراسة
18	مصطلحات الدراسة
19	الأدب النظري والدراسات السابقة:
19	الأدب النظري
20	الدراسات السابقة
23	ما يميز هذه الدراسة
23	منهجية الدراسة
الفصل الثاني	
التغيرات البنوية على مفهوم الأمن القومي العربي	
26	مقدمة:
28	المبحث الأول: البعد السياسي
38	المبحث الثاني: البعد العسكري
48	المبحث الثالث : البعد الإقتصادي والإجتماعي
48	المطلب الأول – البعد الإقتصادي
52	المطلب الثاني – البعد الإجتماعي

الفصل الثالث	
محددات الأمن القومي العربي	
55	مقدمة:
56	المبحث الأول: التطرف والإرهاب
56	المطلب الأول: التطرف:
58	المطلب الثاني: الإرهاب
62	المطلب الثالث: القاعدة وداعش
70	المبحث الثاني: ظاهرة الهويات الثانوية والفرعية (الهوية الطائفية، والهوية الأثنية، والهوية القبلية)
77	المبحث الثالث: دور الولايات المتحدة الأمريكية في إنهيار الأمن القومي العربي
77	المطلب الأول: تأثير الإستراتيجيات الأمريكية في تداعيات الأمن القومي العربي
80	المطلب الثاني: الظلم والتهميش والبطالة في الوطن العربي

الفصل الرابع	
التحديات الإقليمية للأمن القومي العربي	
85	مقدمة:
86	المبحث الأول: تهديد الكيان الصهيوني (إسرائيل)
100	المبحث الثاني: التهديد الإيراني
102	المطلب الأول: علاقات إيران - مع دول الخليج العربي
105	المطلب الثاني: العلاقات الإيرانية مع بقية دول الخليج العربي
107	المطلب الثالث: علاقة إيران مع اليمن والعراق
113	المطلب الرابع: العلاقات الإيرانية مع (سوريا، لبنان، الأردن، فلسطين)
117	المبحث الثالث : التهديد التركي والأثيوبي
117	المطلب الأول: التهديد التركي
120	المطلب الثاني: التهديد الأثيوبي:
الفصل الخامس: التحديات الخارجية للأمن القومي العربي	
(المتتمثلة بالدول الكبرى وعلاقة ذلك بالنفط)	
123	مقدمة:
124	المبحث الأول: التهديدات الأمريكية
138	المبحث الثاني: التهديدات الروسية
146	المبحث الثالث: تأثيرات هبوط أسعار النفط على الأمن القومي العربي

الفصل السادس	
الخاتمة والنتائج والتوصيات	
155	الخاتمة:
156	النتائج:
158	التوصيات:
159	قائمة المصادر والمراجع

تهديدات الأمن القومي العربي المعاصر

"2016 - 2003"

إعداد

فرج مفتاح فرج أعينية

إشراف

الأستاذ الدكتور محمد حمد القطاطشة

الملخص

هدفت الدراسة الى بيان تهديدات الأمن القومي العربي المعاصر وتبرز فرضية الدراسة في أن " هناك علاقة ترابطية بين الفكر القومي وبين الأمن القومي من ناحية، وهناك علاقة ترابطية بين التصدي للتهديدات وبين الإرادة السياسية. وهناك علاقة ترابطية بين إمتلاك المقدرات وبين التهديدات الخارجية التي تواجه الدول. الأمن القومي مرتبط بإرادة تحقيقه، هناك علاقة ترابطية بين جميع مكونات الأمن القومي "

ومن النتائج التي تم التوصل إليها:

أولاً: خلصت الدراسة الى إثبات صحة فرضيتها، فهناك إنهيار في الأمن القومي العربي متمثلاً بإنهيار دولتين من دول المركز العربي وهما العراق وسوريا وأصبحت عاصمتا الدولتين تابعتين للنظام الإيراني فضلاً عما يشهده اليمن ولبنان من تمدد إيراني سافر.

ثانياً: أوصت الدراسة بالآتي:

1. على الأنظمة العربية تبني مبدأ الحكم الرشيد والعمل على تعزيز الدولة الوطنية التي تحترم حقوق الإنسان وحكم القانون.
2. تشجيع عمل منظمات المجتمع المدني والسماح لها بالتواصل في أجزاء الوطن العربي للوقوف على ما لديها من رؤى للمستقبل.

3. إعتقاد العدالة وتكافؤ الفرص كمبدأين في إدارة الدولة ومؤسساتها وإعطاء الفرصة للجماهير

ولفئة الشباب بشكل خاص للمشاركة في صنع القرار في المجتمع بإعتبارهم طليعة للمجتمع.

الكلمات المفتاحية: الأمن القومي، الإرهاب، التهديدات الاستراتيجية.

The Contemporary Threats of the Arab National Security

2003 – 2016

Prepared by

Farag Muftah Farag Aneiba

Supervised by

Prof. Dr. Mohammad Hamad Al Qatatsha

Abstract

The Current Study aimed at investigating the contemporary Arab national security threats. The study hypothesis highlights that there is a correlation between national thought and national security, there is a correlation between addressing threats and political will, there is a correlation between possessing capabilities and external threatsfacing states, national security is linked the will to achieve, and there is a correlation between all components of national security.

The study has revealed several findings, of them:

First: There is a collapse in the Arab national security represented by the collapse of two central Arab states, namely Iraq and Syria, where the capitals of the two countries follow the Iranian regime, as will as the Iranian blatant expansion in Yemen and Lebanon.

Second: The study recommended the following:

1. The Arab regimes should adopt the principle of good governance and work to strengthen the national state that respects human rights and the rule of law.
2. Encourage the work of civil society organizations and allow them to communicate through the Arab world to find out their future visions.

3. To adopt justice and efficient opportunities as a principle in the management of the state and its institutions, and to give the public, and the youth in particular, the opportunity to participate in decision – making as the forefront of society.

Keywords: National Security, Terrorism, Strategic Threats.

الفصل الأول

مقدمة الدراسة

الفصل الأول

المقدمة

مقدمة:

الأمن حاجة إنسانية فطرية، وكان غاية كل الأديان والمعتقدات والإيديولوجيات، وظل تحقيقه الشغل الشاغل للحكام والمحكومين على مر العصور. وهو يمثل إحدى الركائز الأساسية في قيام الدولة والمجتمعات والتحالفات وديمومتها. والأمن لغة هو نقيض الخوف ويقصد به الطمأنينة. وقد جاء في القرآن الكريم ﴿ فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ * الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِّنْ جُوعٍ وَأَمَّنَّهُمْ مِّنْ خَوْفٍ ﴾ قريش: 3،4. الأمن القومي العربي هو الفضاء الأوسع لتجسيد معاني الأمن للمواطنين الذين يعيشون على الأرض العربية.

والأمن مفهوم يشمل عناصر متعددة ولازمة لبناء الدولة، بحيث أن غياب أحد هذه العناصر قد يدفع الدولة للسعي نحو الوسائل البديلة والكفيلة حرصاً منها على تحقيق أمنها الوطني. (الشقاء، 2004:35).

إلا أن هذا المفهوم كغيره من مفاهيم العلوم الاجتماعية لا يوجد إجماع واضح حوله، لا من حيث التعريف ولا من حيث المستهدفين بالأمن، ولا من حيث مصادر تهديده، ولا من حيث سبل وأدوات بل حتى إستراتيجيات تحقيقه. (المشاط، 1989:15).

وقد إرتبطت ظاهرة الأمن القومي كموضوع للمعرفة الإنسانية بخصائص النظام الدولي من جانب ومقومات أطرافه من جانب آخر. كما إرتبطت درجة الإهتمام الفكري بالظاهرة بوجود ظاهرة العنف، سواء على المستوى الدولي أم على المستوى المحلي. وفي حين يعود إهتمام رجال السياسة وقادة الدول بالأمن القومي الى تاريخ نشأة الدولة القومية عام 1648، فإن إهتمام الباحثين

والمختصين بالدراسة العلمية للظاهرة يعد حديثاً نسبياً، حيث شكلت الحقبة الموصوفة بالحرب الباردة، الأطار أو المناخ الذي تحركت فيه المحاولات لصياغة مقاربات نظرية لذلك المفهوم، وظهرت صعوبة الأحاطة بأبعاده ومستوياته كافة، نتيجة التعارض النظري بين مفاهيم الأمن الإجتماعية للأمن القومي. (عبدالواحد، 2014:32).

ولعدم وجود إتياف حول مفهوم الأمن القومي أو الوطني، فقد ظهرت عدة إتجاهات في هذا المجال: **الإتجاه الأول:** تمثل في الإتجاه الواقعي، أو ما يطلق عليه المدرسة القيمة الإستراتيجية، التي تنظر الى الأمن كقيمة مجردة مرتبطة بقضايا الإستقلال والسيادة الوطنية، حيث رادفت مفهوم الأمن القومي بالأمن الإستراتيجي العسكري المتعلق بالإستقلال والسيادة الوطنية والقومية، وحماية حدود الدولة ضد الإعتداءات الخارجية وسادت تلك الرؤية في ظل منظومة فكرية متكاملة عبرت عن نفسها في مدرسة القوة، وبعض أشكال مدرسة النظم في العلاقات الدولية والتي ركزت على توازن القوى والقطبية الثنائية كعامل مستقل وأساسي في تحديد العلاقات بين الأمم والشعوب والدول. وركزت السياسة الخارجية على قضايا الأمن الدفاعي ومن ثم ساد المفهوم العسكري للأمن، ويعني ذلك إقامة علاقة الترابط بين الأمن القومي لدولة ما ومصالحها. (عبدالواحد، 2014:33)

وفي ظل تلك المفاهيم تصبح أهداف السياسة الخارجية والأمن القومي هي الحفاظ على بقاء الدولة وتكاملها الأقليمي وحماية قيمها العليا من العدوان الخارجي وتعظيم مصالحها القومية. (المشاط، 1989:17).

والدولة هي محور الأمن القومي عند أصحاب الإتجاه الواقعي، فهي الكيان الذي يهدد وهي الهدف الذي نسعى لحمايته حيث أرتبط الأمن بكيفية إستعمال الدولة لقوتها لدرء الأخطار التي تتهدد وحدتها الترابية وإستقلالها وإستقرارها في مواجهة الدول الأخرى، ومن ثم يكون الأمن مجرد مرادف للمصلحة الوطنية وكيفية تعزيزها بالإعتماد على القوة في شقها العسكري. ويعود ذلك

الى حقيقة أن الدراسات الأمنية تطورت في إطار المدرسة الواقعية التي كانت ظروف الحرب الباردة مواتية لإحتكار هذا الحقل المعرفي، حيث ظهر تيار الأدبيات يبحث في كيفية تحقيق الأمن وتلافي الحرب وكان من نتائجه بروز نظريات الردع والتوازن، ثم أنشئ مجلس الأمن القومي الأمريكي عام 1947.

ومنذ ذلك التاريخ إنتشر إستخدام مفهوم الأمن بمستوياته المختلفة طبقاً لطبيعة الظروف المحلية والإقليمية والدولية.

ويمكن القول أن الأمن القومي يعني حماية الأمة من خطر السيطرة بواسطة قوة أجنبية أو قدرة الدولة على حماية قيمها الداخلية من التهديدات الخارجية. (هلال، 1984:15) .

ومن هنا إرتبطت فكرة الأمن بمعنى الردع والدفاع الذاتي العسكري كما تصبح مصادر الخطر الذي يتهدد دولة ما مصادر خارجية عسكرية بصورة أساسية، وهذا يقود الى القول إن مسؤولية تحقيق الأمن تتولاها الجيوش وأجهزة الأمن التابعة للدولة، أي أن هذا التحديد لمفهوم الأمن القومي يقود الى التركيز المفرط على القدرة العسكرية للدولة، والخلق المستمر للمؤسسات الأمنية المختصة بالتجسس وجمع المعلومات المدنية والعسكرية وتصنيفها وتحليلها ثم تفسيرها. والتوسع في هذا المجال قد يوجد دولة بوليسية ويتحول الجيش لأداة إرهابية داخلية. (المشاط، 1989:16-17).

في الدول النامية مادامت ضاقت أمامه فرص التوسع الخارجي لتبرير تخصيص الموارد لتطويره على حساب ضرورات التنمية. كما أن المبالغة في إمتلاك القوة العسكرية قد يكون في حد ذاته تهديداً للأمن القومي للدولة، حيث يمكن أن يدفع ذلك جيران الدولة الى الدخول في سباق التسلح، الأمر الذي له خطورته. وقياساً على ذلك فإن كل دولة ترى أنه لازم عليها إيجاد أسلوب ووسيلة تنظيم لتوظف بها قوتها لتحقيق أمنها القومي. (Al. Mashat, 1982:13)

أما **الإتجاه الثاني**: وهو الإتجاه الإقتصادي الإستراتيجي ويهتم أنصار هذا الإتجاه بثلاثة عناصر أساسية تتعلق بتأمين الموارد الإقتصادية الحيوية، والوظيفة الإقتصادية للحرب، ثم التنمية كجوهر لظاهرة الأمن. (الطيب، 1998: 24-25)

هذا الإتجاه أصبح يعبر عنه بقوة عقب حرب أكتوبر (1973) وتساعد أزمة الطاقة حيث أصبح تأمين الموارد الحيوية جزءاً لا يتجزأ من نظرية الأمن الأوروبي والأمريكي، حيث يعني الأمن الإقتصادي غياب التهديد بالحرمان الشديد من الرفاهية الإقتصادية، ويكون تحقيق الإكتفاء الذاتي وسيلة لتحقيق ذلك الأمن بدلاً من الرضوخ للضغوط الإقتصادية من الخارج، وينظر الى السيادة الإقتصادية بحسبانها لبّ الأمن القومي، وأن أي تهديد يتعلق بقدرة الدولة على صياغة وتصميم بنائها الإقتصادي هو تهديد لأمنها القومي.

مدخل الدراسة:

تطور نظريات الأمن:

إن مجال الدراسات الأمنية يُعد، من المجالات الشابة الحديثة، التي لم يكتب تاريخ تطورها بعد. (Buzan and Hansen, 2009: 256). فإنه من المجالات التي تتسم بديناميكية عالية، فمن ناحية، تطوره منذ مطلع القرن العشرين، العديد من الإتجاهات النظرية التي تتنافس فيما بينها من أجل تحديد القضايا التي يهتم هذا المجال بدراستها، أي ما الذي يُعد قضية أمنية، وما الذي لا يعد قضية أمنية وما هو موضوع التهديد، أي الكيان الذي يتم الإهتمام بأمنه (Referent Object)، هل هو الدولة، أو الفرد أو المجتمع. أي بُعد من الأمن هو المهم: هل هو البعد العسكري، أو الإقتصادي، أو السياسي، أو الإجتماعي؟.

تتناقش الأدبيات الأمنية أربعة عوامل أسهمت في الحفاظ على ديناميكية مجال الدراسات الأمنية وتطوره، يتمثل العامل الأول في التحولات التي يشهدها النظام العالمي، من حيث تحول موازين القوى، وتغير هيكل النظام، وتساعد أدوار الفاعلين من غير الدول.

وينصرف العامل الثاني الى التطور التكنولوجي، وما حمله من تطور وتحول التهديدات الداخلية والتهديدات الخارجية، حيث لم يُعد التهديد العسكري من دولة عدو، هو الشكل الوحيد للتهديد، فهناك تهديدات إلكترونية، كما إن هناك التهديدات التي ليس مصدرها الدول، مثل التغير البيئي، والإرهاب، اللذين تصدرا مناقشات مؤتمر ميونخ في ألمانيا للأمن (Munich. S. C. R. 2016) ويتعلق العامل الثالث، بالأحداث الكبرى التي تشهدها البشرية والتي تعيد ترتيب أولويات تحقيق الأمن.

أما العامل الرابع والأخير، فيتمثل في الديناميكيات الداخلية للمناقشات الأكاديمية، سواء داخل الجامعات، أو مراكز الأبحاث أو مراكز الفكر، والتي تلعب دوراً مهماً في تطور إتجاهات نظرية حديثة، مثل نظرية الأمانة التي طورتها مدرسة كوبنهاجن (Bunzan and Hansen.op.cit: 39-65).

إسناداً لما تقدم، سيتم عرض الإتجاهات النظرية الرئيسية في مجال الدراسات الأمنية، وما قدمته من إضافة لهذا المجال، ثم التطرق عن إمكانية الاستفادة من هذه الإتجاهات في تفسير السياسات الأمنية التي تتبعها الدول من أجل تحقيق أمنها، مع التركيز على الدول التي تمر بمراحل إنتقالية.

أولاً: تطور الإتجاهات النظرية في مجال الدراسات الأمنية:

تكشف الأدبيات الخاصة بالدراسات الأمنية عن إن هناك إتجاهين رئيسيين في تصنيف الإتجاهات النظرية بهذا المجال يعبر عن الإتجاه الأول، الأدبيات التي تقسم النظريات الأمنية الى نظريات تضيق مفهوم الأمن، أي تحصره في المجال العسكري، وتربطه بالدولة بصورة رئيسية، وأخرى توسع وتعمق هذا المفهوم، أي أنها تهتم بأمن كيانات أخرى غير الدولة، مثل الفرد، والمجتمع، والمرأة، وأبعاد أخرى، بخلاف البعد العسكري، وتتعامل معها كأبعاد مستقلة في حد ذاتها، مثل البعد البيئي، والبعد الإقتصادي، والبعد الإقتصادي. (Collins,2016:76).

أما الإتجاه الثاني، فيعبر عن الأدبيات التي تميز بين النظريات الأمنية بالنظر الى مصدر التهديد، فيتم التمييز بين "الأمن التقليدي" الذي يكون فيه التهديد ذا طبيعة عسكرية، ومصدره دولة أخرى، ويمكن مواجهته عسكرياً، والأمن غير التقليدي، الذي يشمل التهديدات التي ليس مصدرها دولاً، وليست ذات طبيعة عسكرية، ولا يمكن مواجهتها عسكرياً، ولذلك من قبيل الأمراض الوبائية والهجرة غير الشرعية، ومشكلات بفعل الحروب أو عدم الإستقرار، أو الضغوط البيئية، والإتجار في البشر، وتهريب المخدرات، وأمن المياه، وأمن الطاقة. (Ayoob,2000).

وتصنف نظريات الأمن الى أربعة عوامل متداخلة، وهي القضايا التي يتم التعامل معها على أنها قضايا أمنية، أي ما الذي يُعد قضية أمنية؟ وما الذي لا يعد قضية أمنية؟ وما هو موضع التهديد، أي الكيان الذي يتم الإهتمام بأمنه، هل هو الدولة أم الفرد، أم المجتمع؟ وهل مصادر تهديد الأمن داخلية أم خارجية؟ وأي بعد من الأمن هو المهم: هل هو البعد العسكري، أو الإقتصادي، أو السياسي؟ (Buzan and Hansen,op.cit:190)

وتهتم المدرسة الواقعية بأمن الدولة في بعده العسكري، وتفسره بعوامل مادية مثل حجم القوة العسكرية، ودرجة تطورها، والكفاءة القتالية لها، وقدرتها على الإنتشار خارج الدولة، وتعد مفاهيم المصلحة، والصراع، والفوضى، من المفاهيم الرئيسية لهذا الإتجاه.

وهناك إتجاه البنائية التقليدية (Conventional Constructivism) والتي أيضاً بالدولة بحسبانها هي الموضوع الرئيسي للأمن، وترتكز على التهديدات الخارجية للأمن، مع الإهتمام بصورة رئيسية بالأبعاد السياسية والعسكرية، ولكنها على خلاف المدرسة الواقعية، تفسر هذه الأبعاد من خلال عوامل فكرية ترتبط بالهوية والقيم، والثقافة السائدة في الدولة، ومن أهم الكتابات التي تنتمي لهذا الإتجاه كتاب ثقافة الأمن القومي (The Culture of National)، (Katzenstrin,1996) وكذلك كتاب ألكسندر ونت (Social Theory of International Relations) وهو النظرية الإجتماعية للعلاقات الدولية. (Wendt,1999)

بينما تعبر مجموعة أخرى من النظريات، عن أن الكيان الرئيسي الذي يتعين الأهتمام بأمنه ليس الدولة في حد ذاتها، وقد يكون كيانات داخل الدولة مثل الفرد، أو الجماعات الأتنية، وبالتالي لا يرتبط الأمن بالضرورة بالبعد العسكري فقط، وإنما قد يكون هناك أبعاد ثقافية، وأقتصادية وإجتماعية للأمن. ومن أهم الإتجاهات النظرية التي تتبنى هذه الآراء مدرسة "كوبنهاجن" التي طورت نظرية الأمانة (Securitization Theory) لتفسير كيف تحدد الدول، أو الجماعات الأتنية، أو المجتمعات بصفة عامة ما يُعد تهديداً لأمنها من عدمه، وهي بذلك قدمت مفهوماً جديداً للأمن يسمى بالأمن المجتمعي (Social Security) والذي يعني قدرة المجتمع على الإستمرار بخصائصه الرئيسية في ظل ظروف متغيرة، ووجود تهديدات محددة، وبالتالي نقلت الإهتمام من الدولة بعدها الكيان الرئيسي الذي يتعين الإهتمام بأمنه الى المجتمع. (Buzan and Hansen,)

(op.cit:212-213)

كما ينتمي لهذا الإتجاه تيار دراسات الأمن الإنساني، والذي يهتم بقضايا الفقر، والبطالة، والجوع، والتنمية، بحسبانها من القضايا التي تهدد أمن البشر، (Buzan and Hansen,op.cit:36) وبالتالي، فإن الفرد والتهديدات الداخلية التي تؤثر في أمنه، مثل تردي الأوضاع الصحية، والتلوث البيئي، والصراعات المسلحة الداخلية، هي محور إهتمام هذا التيار. وقد نجح هذا التيار في تضمين تصوراتهِ الخاصة بالأمن، في تقرير التنمية البشرية الصادر عن الأمم المتحدة لعام 1994، (M.N.D.P,1994:22-40) وينضم الى ذلك تيار الدراسات الأمنية النسوية، ويهتم بالتهديدات العسكرية وغير العسكرية التي تمس المرأة، سواء كانت تهديدات داخلية أو خارجية، مثل إنتهاك حقوق المرأة في أثناء النزاعات المسلحة.

مستويات الأمن القومي:

هنالك خمسة مستويات أساسية للأمن القومي وهي: {موسوعة مقاتل في الصحراء}

– **الأمن الفردي (Individual security):** ويطلق عليه أيضاً الأمن الداخلي، وهو ما يتعلق

بأمن الفرد داخل الدولة ضد أية أخطار تهدد حياته أو ممتلكاته أو أسرته وهذا هو المظهر

المادي للأمن الفردي. أما المظهر المعنوي "النفسي" فينحو إلى إشباع الحاجات النفسية

للإنسان من الإعتراف بوجوده وبدوره في المجتمع الذي يعيش فيه وأهمية نشاطه ودوره في

الجماعة والمجتمع، ومنحه مركزاً مميزاً في المجتمع تقديراً له.

وهذا النوع من الأمن هو إحدى المسؤوليات الملقاة على عاتق الدولة، فيما عدا ما يتعلق منه

بحقوق الإنسان والذي تمت صياغته في المواثيق الدولية وضمن إهتمامات المنظمات الدولية

الحكومية منها وغير الحكومية.

– **الأمن القومي (National security):** ويقصد به أمن الدولة القومية، ويمكن أن يوصف أحياناً بالأمن القطري، أو الأمن الوطني، وهو المستوى الأساسي للأمن الذي تسعى الدول لتحقيقه داخلياً وخارجياً، وتتهج كل السبل الممكنة في سبيل ذلك بما فيها الصراع المسلح للدفاع عنه وهو مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة في حدود طاقاتها للحفاظ على كيانها ومصالحها، في ظل المتغيرات المحلية، والإقليمية والدولية السائدة ومن ثم فهو يهدف الى تأمين الأمة من الداخل ورفع التهديد والعدوان الخارجي، بما يكفل لها حياة مستقرة تساعد على النهوض والتقدم.

– **الأمن الجماعي (الأمن الإقليمي الفرعي) (Sub – Regional security):** دون الإقليمي (أي أدنى مستوى) من الإقليمي، ويعني إتفاق عدة دول في إطار إقليم واحد على التخطيط لمواجهة التهديدات التي تواجهها داخلياً وخارجياً، سواء أكان ذلك من خلال ترتيبات أمنية فقط أم من خلال تنظيم كامل. مثل مجلس التعاون لدول الخليج العربي، والإتحاد المغاربي. ومثل تلك التجمعات دون الإقليمية قد تنتج خصوصية رائدة لأعضائها تمكنها من بناء وتحقيق سياسات أمنية خاصة بها قد لا تستطيعها على المستوى الإقليمي الأكبر، دون أن يتعارض ذلك مع أمن التجمع الأكبر، من منظور تحقيق الأمن على المستوى الأقل، يساعد على تحقيق الأمن للمستوى الأكبر. لكن بعض التنظيمات دون الإقليمية قد تكون مغرقة في الخصوصية مفضلة أمنها القطري على الأمن الإقليمي، كما هو الحال بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي وهو ما يحرم التنظيم الإقليمي من قواه وقدراته الكاملة ويضعفه أحياناً.

– **الأمن الإقليمي (Regional security):** ويعني سياسة لمجموعة من الدول تنتمي لإقليم واحد وتسعى للدخول في تنظيم وتعاون عسكري من أجل منع أي قوى أجنبية من التدخل في شؤون الإقليم، "كذلك الحال في اللاتحاد الأوروبي والاتحاد الإفريقي" ومن ثم فهو يتناول أمن

مجموعة الدول التي تشكل نظاماً فرعياً في إطار النظام الدولي وبناءً على ذلك تركز الدراسات في هذا الشأن على الأحلاف والتنظيمات الإقليمية ومن ثم تغلب الطبيعة العسكرية على هذا المفهوم.

– الأمن الدولي / العالمي (Universal security): ويطلق عليه بعض المحللين مستوى الأمن الجماعي "Collective security"، وهو الذي تتولاه الأمم المتحدة ممثلة في مجلس الأمن الدولي ودوره في الحفاظ على الأمن والسلم العالميين. ويتضمن الإجراءات التي يتخذها التنظيم الدولي من أجل المحافظة على السلام الدولي، أي أن تحقيقه هو مسؤولية جماعية وليست مسؤولية قومية بعينها أو إقليم بذاته.

وهذا المستوى يشمل شقين، الأول وقائي "سلبى" ويتمثل في الإجراءات الوقائية التي تحول دون وقوع العدوان أو تهديد الأمن الدولي، والشق الآخر علاجي "إيجابي" ويتمثل في الإجراءات اللاحقة على وقوع العدوان عن طريق تنفيذ تدابير دولية جماعية كقوة ضاغطة ومضادة لمحاولات تهديد الأمن والسلم الدوليين. وهكذا فإن الأمن الجماعي يتناول الجوانب الإجرائية لمفهوم الأمن الدولي التي يمكن للأمم المتحدة أن تتخذها حفاظاً على السلم ودرءاً لمخاطر تهديد الإستقرار والأمن.

أثر الثورة التكنولوجية على الأمن القومي:

أدى الإنتشار التكنولوجي في مختلف ميادين الحياة خلال النصف الثاني للقرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين الى تغييرات هائلة في حياة الإنسان اليومية والبيئة التي تحيط به.

(محفوظ، 2015:7)

ومع تصاعد وتيرة وخطورة الكوارث الطبيعية في الدول المتقدمة أو النامية، أصبح هناك ضرورة قصوى للانتقال من ثقافة الإنتظار الى ثقافة المنع والقدرة على مواجهة الكوارث، فبرزت أهمية تكنولوجيا المعلومات باعتبارها أداة فاعلة في إدارة الأمن الإجتماعي والأزمات، وذلك من خلال دورها في توعية المواطنين بطبيعة التهديدات والكوارث والطرق المثلى لمواجهتها والتعامل معها. (محفوظ،2014:14)

الأمن السيبراني (Cyber Security) والحرب السيبرانية (Cyber Warfare)

هي إجراء من دولة ضد دولة أخرى بما يعادل الهجوم المسلح أو إستخدام القوة في الفضاء الإلكتروني، والذي قد يؤدي الى رد فعل عسكري بإستخدام القوة التقليدية المناسبة. (Theohary and Rollins,2015:2)

وعلى مستوى الأمن السيبراني "Cyber security" أو الأمن الفضائي، تعرضت إسرائيل خلال حربها على قطاع غزة عام (2014) والتي عرفت بعملية "الجرف الصامد" الى حملة منظمة في إختراق فضائها الإلكتروني من خلال هجمات إلكترونية متعددة المصادر، غالبيتها إستهداف مواقع مدنية فضلاً عن محاولات لإلحاق الضرر ببعض الأهداف العسكرية، كان أبرزها إختراق حساب الناطق بإسم الجيش الإسرائيلي على موقع "تويتر" حيث تمكن القراصنة من كتابة تغريدة عبر الموقع تفيد بإصابة صاروخين للمفاعل النووي الإسرائيلي في "ديمونا" وحدث تسرب إشعاعي من المفاعل. (اللواتي،2014:12)

إن حرب العقول والأفكار أو حرب المعلومات فكرتها الأساسية أن النصر العسكري فقط، لم يعد يكفي لتحقيق الأهداف الإستراتيجية، فالهدف منها تدمير الخصم داخلياً وليس فقط في ميدان المعركة، وإستهداف إرادته السياسية وليس فقط قدراته العسكرية، أسلحتها ليست أسلحة الدمار

الشامل التقليدية بل أسلحة "التعطيل الشامل" للدولة، والتدمير المعنوي الشامل ولمواطنيها وميدان المعركة وليس فقط في البحر والبر والجو بل في عقل الخصم ومجتمعه بأفكاره وثقافته وفي أي فضاء يمكن إضعاف الخصم فيه. (الغمري، 2014:17)

إن استخدام الفضاء الإلكتروني "Cyber Space" في تطوير استخدام تقنيات الرقابة والتجسس بدون ضوابط يؤدي الى تحولها الى أدوات لإنتهاك السيادة للدول. وتشير المعلومات الى أن التنصت التي تجريه الولايات المتحدة الأمريكية على الإتصالات الهاتفية والجوالة في العالم يومياً يتخطى بعض الأحيان ملياري إتصال، فضلاً عن ما يستعمل من طائرات المراقبة وطائرات درونز "Drones" من غير طيار والاقمار الصناعية التي تستطيع أن تراقب في نفس اللحظة أثنى عشر مليون شخص. (عبدالصادق، 2013:30)

كانت حرب الخليج الثانية عام (1991) أول حرب معلومات، كما وصفت بأنها أول حرب فضائية بالرغم من عدم وقوع أي معارك في الفضاء، وعدم إطلاق أي طلقة من الفضاء وكان هناك أربعة وستون قمراً صناعياً مستقلاً تغطي مسرح العمليات. (لورنس، 1999:35)

دور الشبكات في الأمن القومي:

أقترن الحديث عن تنامي دور الشبكات في الوقت الراهن بعدد من المتغيرات المتسارعة التي مثلت جسراً رابطاً بين نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين، فالدولة القومية التي كثيراً ما نظر اليها كفاعل مهيم على تفاعلات الداخل والخارج في العلاقات الدولية تراجعت سيادتها، وتقلصت وظائفها الإقتصادية، أثر عمليات الإدماج الرأسمالي في بنية الإقتصاد العالمي خاصة مع تحول الأخير الى نمط الإنتاج المتخصص والمرن والعابر للحدود، في الوقت ذاته باتت الهوية الوطنية للدولة محل تنازع بين تيارين متصاعدين، الأول يدعم الإتجاه العابر للقومية

والمنطوي على الإرتباط بقيم وأفكار ورموز متعولمة كرسها لتحدد التبادلات الثقافية وإنتشار شبكات الإعلام العالمية والأمن ينزع لتأكيد الهوية المحلية بأردية متنوعة دينية أو قبلية أو طائفية بموازاة ذلك تنامت قدرة الأفراد والجماعات كفاعلين من دون الدول على السيطرة المكانية الجغرافية لسلطة الدولة بفعل ما أتاحت العولمة من ثورة الإتصالات والمعلومات وشبكات الإنترنت والهواتف الذكية بما أسهم في إتجاه المجتمعات لنسج روابط وتدفقات عابرة للحدود الوطنية والقومية لتشكل الأساس الذي إنبنى عليه عالم الشبكات. (موراي، 2013:397)

وفي هذا العالم الشبكي يدرك الفاعلون (فرد، جماعة، دولة) أن مسافاته إقتربت وقضاياها تداخلت، وهو الأمر الذي يحد من القدرة على قيادته مركزياً أو السيطرة على تفاعلاته المعقدة حتى من قبل القوى الكبرى المهيمنة على موازين القوة في العالم، فلم يعد بإمكان أي فاعل بمفرده، سواءً أكان يحمل سمات رسمية أم غير رسمية ممارسة، التأثير في قضية أو مجال بمعزل عن بناء روابط إتصال مع آخرين يشاركونه القيم ذاتها أو المصالح أو الإثنتين معاً. وبالتالي تحولت الشبكات الى ما يشبه "لغة العصر" في عملية تنظيم العلاقات بين الفاعلين، حيث أصبحت موجة متصاعدة تطل مجالات عديدة في العالم مثل الأعمال والتنمية وحقوق الإنسان والمساعدات الإنسانية وتغير المناخ وبناء السلام وحقوق المرأة والحركات السياسية وغيرها. وقد بلغ عدد الشبكات حتى عام (2000) قرابة "20" عشرين ألف شبكة عابرة للقومية تعمل على قضايا عالمية. وهذا عامل إيجابي في تعزيز الأمن القومي العربي بإستثمار منظمات المجتمع المدني في الأقطار العربية.

مشكلة الدراسة:

تعتمد مشكلة الدراسة على خصوصية الأمن القومي العربي وأهميته، وماهي المعضلات التي واجهته وتواجهه في الوقت الراهن.

ومشكلة الدراسة تتعلق بطبيعة مفهوم الأمن القومي العربي وما يواجهه هذا الأمن من تهديدات داخلية وإقليمية ودولية، مع الإحاطة أن الأمن القومي المفترض في حالة تغير من يوم لآخر ومن ظروف لآخرى.

ثم وقع إحتلال العراق في عام 2003 من أمريكا وبريطانيا، فأجهز على مؤسسات الدولة العراقية بالكامل هذه الدولة التي كانت مشهوداً لها بالتقدم والقوة منذ أن أسسها الملك فيصل الأول ابن الحسين في عام 1921م. ثم جاء دور ماسمي بالربيع العربي ومارافقه من فوضى ومن ظهور للتنظيمات الإرهابية. كل ذلك ساعد في إيصال مستوى الأمن القومي العربي إلى حالته الضعيفة الراهنة.

أهداف الدراسة:

تتضمن الدراسة عدداً من الأهداف:

- بيان التهديدات الدولية (القوى الكبرى).
- بيان التهديدات الإقليمية (إسرائيل، إيران، تركيا وأثيوبيا).
- تهديدات المنظمات الإرهابية والمتطرفة.

- تهديد ظاهرة الهويات الثانوية والفرعية المستندة على الهوية الطائفية والهوية الأثنية والهوية القبلية.

- تفشي البطالة خاصة بين فئة الشباب والذين يمثلون حوالي 60% من المجتمعات العربية.

- إنخفاض أسعار النفط ومردوده على خطط التنمية المستدامة.

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة من كونها:

- تبحث في موضوع الأمن القومي العربي بعد الإنهيارات الأخيرة التي رافقت حركات الربيع العربي.

- أهمية الجوانب الجيوسياسية ودورها للمنطقة العربية من الناحيتين الجيو إقتصادية والجيو إجتماعية.

- التهديدات التي واجهت الأمة العربية طوال فترة الدراسة.

- الإنهيارات التي رافقت حركات ماسمي بالربيع العربي.

- تبحث الأهمية الجيو إقتصادية للمنطقة العربية وتأثرها بعد إنخفاض أسعار النفط.

- تبحث التهديدات التي واجهت الأمة العربية خلال فترة إعداد الدراسة وبخاصة ما هو جار في سوريا واليمن.

أسئلة الدراسة:

- هل هناك تغييرات بنيوية حدثت على مفهوم الأمن القومي العربي؟

- هل لازالت الدولة القطرية العربية تحت الوصاية السياسية للدول الكبرى؟

- هل يشكل الأمن القومي العربي ضرورة إستراتيجية لدى القادة؟

- هل حركات الربيع العربي هي التي أدت الى إنهيار الأمن القومي العربي؟
- هل للولايات المتحدة الأمريكية دور في إنهيار الأمن القومي العربي؟
- هل المنظمات الإرهابية التي ظهرت ما بعد حركات الربيع العربي هي السبب في إنهيار الأمن القومي العربي؟

فرضية الدراسة:

أن هناك علاقة ترابطية بين الفكر القومي وبين الأمن القومي من ناحية. وهناك علاقة ترابطية بين التصدي للتهديدات وبين الإرادة السياسية. وهناك علاقة ترابطية بين إمتلاك المقدرات وبين التهديدات الخارجية التي تواجه الدول. الأمن القومي مرتبط بإرادة تحقيقه، هناك علاقة ترابطية بين جميع مكونات الأمن القومي.

حدود الدراسة:

تتناول الدراسة الفترة مابين عامي 2003 و 2016 وذلك لأهمية هذه الفترة ودورها في التأثير في الأمن القومي العربي بشكل مباشر.

محددات الدراسة:

صعوبة الحصول على قاعدة البيانات الرسمية لدى الدول العربية والإعتماد على ماتنتشره مراكز البحوث أو ما تسمى بخزانات التفكير (Think Tanks) في البحث والتحليل والتوصل الى نتائج في ضوءها.

مصطلحات الدراسة:

- التهديد : The Threat
- الأمن : Security
- الأمن الفردي : Individual security
- الأمن الإقليمي : Regional security
- الأمن الدولي : Universal security
- الأمن الفضائي : أو "الأمن السيبراني" Cyber security
- الأمن القومي العربي : Arab National security

الأدب النظري والدراسات السابقة

الأدب النظري:

تعد بدأ استخدام مفهوم الأمن في الفترة التي تلت نهاية الحرب العالمية الثانية. وبذلك فهو مصطلح حديث في العلوم السياسية. وظهر كتيار في الأدب النظري يبحث عن كيفية تحقيق الأمن وتلافي الحرب. ثم أنشئ مجلس الأمن القومي الأمريكي عام (1947) ومنذ ذلك التاريخ إنتشر استخدام مفهوم الأمن والأمن الوطني والأمن القومي. وأبرز من كتب عن الأمن ووضحه "روبرت مكنمارا" وزير الدفاع الأمريكي الأسبق وأحد مفكري الإستراتيجية البارزين في كتابه "جوهر الأمن" حيث قال: "إن الأمن يعني التطور والتنمية سواء منها الإقتصادية أو الإجتماعية أو السياسية في ظل حماية مضمونة". (زكريا، موقع الأمن. الأمن القومي).

ويقول "هنري كسنجر" وزير الخارجية الأمريكية الأسبق وسكرتير مجلس الأمن القومي الأمريكي إن الأمن: "يعني أي تصرفات يسعى المجتمع عن طريقها الى حفظ حقه في الحياة". (زكريا، موقع الأمن).

تعريف التهديد: هو التخويف، الوعيد بالعقوبة. (www.almoudaress.com)

تعريف الأمن القومي العربي: هو أمن الدول العربية بأراضيها وباطن أراضيها وبحارها وأعماق بحارها، وأجواءها وثرواتها، أمن مواطنيها وثقافتهم وقيمهم ومصالحهم داخل وخارج الدول العربية.

{www.almaany.com/ar/dic/ar.ar}

ويقول حامد عبدالله ربيع كلمة الأمن يقصد بها الطمأنينة وهي عكس الخوف، ويقصد به "تلك المجموعة من القواعد الحركية التي يجب على الدولة أن تحافظ على إحترامها وأن تفرض على الدول المتعاملة معها مراعاتها، لتستطيع أن تضمن لنفسها نوعاً من الحماية الذاتية الوقائية

الإقليمية. وهو بهذا المعنى يصير في جوهره مجموعة من التقاليد التي تسيطر عليها الدولة في سياستها العملية بثبات في علاقاتها الإقليمية بحيث تستطيع أن تضمن ألا تؤخذ على حين غرة من عدو محتمل يستطيع أن يستغل مواقع الضعف التي قد تفرضها طبيعة حدودها القومية".
(ربيع، 1984: 37-38)

كما يعرف حامد عبدالله ربيع أيضاً الأمن القومي: بأنه "هو البعد الإستراتيجي حيث تتفاعل وتتعاقد في توافق منظم طبيعة الحدود الجغرافية بطبيعة علاقات الجوار". إنه نوع من التزاوج بين الفكر السياسي المتعلق بالوظيفة الحضارية للدولة والأوضاع الجيوبوليتكية للإقليم، أي الوعاء المكاني الذي تمرح في داخله الإرادة القومية. الأمن القومي هو البعد الدائم الذي لا يجوز للحاكم أن يبعد عناصره عن عينيه ولو للحظة واحدة". (ربيع، 1984: 30) ويرجح الباحث هذا التعريف.

الدراسات السابقة:

❖ دراسة جاسم عبد الغني محمد (1990) بعنوان "المتغيرات العالمية وانعكاساتها على الوطن العربي".

إنطلق فيها الباحث من التأكيد على أن تشكيل أي نظام جديد هو رهن بتوفر إرادات سياسية وموازن قوى ومصالح تفرض نفسها على الخريطة السياسية والإستراتيجية. كما أنها رهن بوضوح الرؤية في التوجهات. وأن الأقوياء الفاعلين في النظام الدولي هم الذين يضعون قواعد النظام وأسس ومركزاته ومبادئه.

ثم تطرق الباحث الى ملامح النظام الدولي الجديد ولخصها بأنه نظام يتصف بتراجع العامل الإيديولوجي على صعيد العلاقات الدولية، وأنه ذو قطبية متعددة ويتسم بشدة التداخل والتشابك والاندماج، وتتداخل فيه القضايا المحلية بالإقليمية بالدولية ويتعذر فيه الفصل ما بين

الإقتصاد والسياسة والأمن، كما أنه يتميز ببروز ظاهرة التكتلات الإقتصادية والسياسية الكبرى، وأخيراً هو نظام تسوده الثورة التكنولوجية الثالثة وثورة المعلوماتية المبنية على المعرفة المتجددة واللامتناهية.

❖ دراسة لمنير شنين (1992) بعنوان "النظام الدولي الجديد وخيار المواجهة".

تناول في بدايتها التغييرات الجديدة، وأنهيار نظام القطبية الثنائية، وتفكك الإتحاد السوفييتي، ودخول العالم في مرحلة جديدة من مقدرات ميزان القوى، تتسم بانتصار الحلف الأطلسي في الحرب الباردة بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية وإنفرادها على الساحة الدولية كقوة أعظم، وسعيها لبناء نظام دولي جديد بمشاركة حلفائها. ثم تطرق الباحث الى إنعكاسات تطورات النظام الدولي الجديد على الوطن العربي وأمنه القومي.

❖ دراسة بدران لدودة (1993) بعنوان "النظام العالمي الجديد والأمن القومي العربي: مصادر

التهديد".

تطرقت فيها كيف شكلت التغييرات التي طرأت على النظام العالمي وخاصة تولي الولايات المتحدة قيادته تهديداً للأمن القومي العربي وذلك بالنظر الى ثلاثة قيود تتمثل في نظام ضبط التسليح، حدود قوة سلاح البترول العربي، الإمتداد الخارجي لإسرائيل.

❖ دراسة علوي مصطفى (1999) بعنوان "الأمن القومي العربي في القرن الحادي والعشرين".

تطرق فيها الى الآفاق المستقبلية للأمن القومي العربي في القرن الحادي والعشرين مبيناً أن من مظاهر أزمة الأمن القومي العربي في غياب سياسة أمن قومي عربي واحدة، عدم وجود حلف عسكري عربي يترجم مفهوم الأمن القومي العربي، غياب القاعدة العلمية والتكنولوجية التي تعمل على توفير سياسة أمن قومي ناجحة لأن أساس القدرة العسكرية التي تعد درع الحماية من الأخطار والتهديدات هو القدرة الإقتصادية التي تؤسس على القدرة العلمية والتكنولوجية.

الدراسات الأجنبية:

إن معظم الدراسات باللغة الأجنبية تبدو كأنها لا تعرف إلا أن يكون الخطر على الأمن القومي العربي يأتي من دول المنطقة نفسها.

وصورت هذه الدراسات الأحداث بعد إنهيار الإتحاد السوفيتي أن الصراع هو بين الحضارات وزجت الإسلام في هذه المعركة فظهرت كتب "صامويل هنتجتون وفرانسيس فوكاياما" قومت الإفتراضات التي قامت عليها نظريات الأمن القومي وأن الإفتراض عن علاقة (السلام والنظام والعقلانية) خاطئ وليس له مصداقية. وبدأوا الحديث عن التعصب الديني، وظهرت كتب تتحدث عن الموجة الثالثة والعلاقة بين المعلومات وثورة المعلومات والإقتصاد والحرب وعلاقة صنع المال بصنع الحروب ثم بصنع السلام. ومن هذه الدراسات:

- دراسة (Murdoch & Sandler) 2002 و 2004 التي توصلت الى نتائج متشابهة من حيث حجم الآثار المترتبة على الإضرابات.

ويشكل عام فإن الصراعات والحروب الأهلية، تؤدي الى تحويل أموال كبيرة من موازنات الدول المنخرطة في هذه الصراعات، الى الإنفاق العسكري، بما يؤثر سلباً على بنية الإقتصاد والتنمية.

- دراسة (Cerr & Sakonal) 2008، التي تتناول تراجع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 2 % كل سنة من سنوات النزاع الجراي في الوطن العربي حالياً والمتمثل بالحروب الأهلية في العراق وسوريا واليمن وأخيراً في ليبيا.

- دراسة (Mueller) 2012، وهي الأخرى تناقش تأثير الحروب الأهلية في دول النزاع (العراق، سوريا، اليمن، ليبيا) وتقدر نسبة التراجع في الناتج المحلي الى 18%. وتبقى 3% من الخسائر التراكمية حتى بعد مرور عقد من الزمن على إنتهاء هذه النزاعات.

ما يميز هذه الدراسة :

تميزت هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بأنها جمعت مضامين الأبحاث والدراسات السابقة المتعلقة بمفهوم الأمن القومي العربي، وزادت عليها المستجدات في الظرف الراهن، مراعية سرعة تغير الأحداث والتعامل مع المعلومات المتسارعة والمتدفقة بكميات هائلة، ومشييرة إلى ظهور بعض الإشارات الإيجابية في المنطقة العربية كتوجه الجامعة العربية لإنشاء قوة عسكرية عربية للتصدي للحالات الطارئة الناشئة عن التنظيمات الإرهابية. ثم تتناول خطر التدخل الروسي القوي في سوريا وعودة النفوذ الأمريكي بحجم ثقيل في الشرق الأوسط بعد ما كان في أولوية متأخرة في الإستراتيجية الأمريكية التي ركزت بعد (2005) على مسرح المحيط الهادئ كأسبقية أولى فضلاً عن التهديدات الإيرانية الجديدة للأمن القومي العربي.

منهجية الدراسة:

سيعتمد الباحث في هذه الدراسة على منهج أساسي هو المنهج التاريخي التحليلي (تحليل النظم) بحيث أنه سيستفيد من المزايا التي يوفرها كل فرع على حدا، ومن ثم يقوم بنوع من الدمج بين المنهجين وذلك حرصاً على التكامل المنهجي الذي يتطلبه البحث العلمي.

لقد تضمنت الدراسة ستة فصول حيث تم تناول المقدمة في الفصل الأول والتغييرات البنوية على مفهوم الأمن القومي العربي في الفصل الثاني. أما الفصل الثالث فينصرف الى محددات الأمن القومي العربي، من إرهاب وتطرف وشيوع ظاهرة الهويات الثانوية والفرعية

(الطائفية، الأثنية، والقبلية) ودور الولايات المتحدة الأمريكية في إنهيار الأمن القومي العربي مع ارتفاع معدلات البطالة والتهميش في صفوف الشباب. أما الفصل الرابع فيتطرق الى التهديدات الإقليمية (إسرائيل، إيران، تركيا، أثيوبيا). والفصل الخامس فيتناول التهديدات الخارجية المتمثلة بالدول الكبرى وعلاقة ذلك بهبوط أسعار النفط. والفصل السادس الذي خلص الى الخاتمة والنتائج والتوصيات.

الفصل الثاني

التغيرات البنيوية على مفهوم الأمن القومي العربي

الفصل الثاني

التغيرات البنيوية على مفهوم الأمن القومي العربي

مقدمة:

من الواضح أننا نعيش أزمة قومية، وأن التغلب عليها يتوقف على صنع سياسة قومية متفق عليها بين الدول العربية، وأن الأمن القومي العربي يشكل محور تلك السياسة وهو بؤرة أي عمل قومي. وحينما نتحدث عن هذا الأمن، فإننا ننطلق من التزام قومي على مستوى الأمة وعلى إمتداد مساحة الوطن العربي، وهو إلتزام يرتبط بحماية الأمن وضرورته. وإذا كان المفهوم العام للأمن القومي يشمل مجموع الوسائل الإيجابية والقوى المادية والمعنوية التي تتوفر لدولة ما لحماية كيانها ونظامها ومجتمعها من الأخطار الداخلية والخارجية التي تطالها أو تهددها. فما هي ماهية الأمن القومي؟

يقول المفكر العربي المعروف حامد عبدالله ربيع: "الأمن القومي هو البعد الإستراتيجي حيث تتفاعل وتتعاقد في توافق منتظم طبيعة الحدود الجغرافية بطبيعة علاقات الجوار. إنه نوع من التزاوج بين الفكر السياسي المتعلق بالوظيفة الحضارية للدولة والأوضاع الجيوبوليتكية للإقليم أي الوعاء المكاني الذي تمرح في داخله الإرادة القومية، الأمن القومي هو البعد الدائم الذي لا يجوز للحاكم أن يبعد عناصره عن عينيه ولو للحظة واحدة". (ربيع، 1984: 30)

إن من بين أهم المعضلات الحائلة دون تحقيق الأمن القومي العربي مسألة التركيز على أحد جوانب الأمن القومي وإهمال أو إغفال الأبعاد الأخرى. فبعيد إستقلال الدول العربية كان الإهتمام منصباً على البعد السياسي. فهل الأمن القومي العربي يقتصر على البعد السياسي فقط؟ أم هناك أبعاد أخرى كالبعد العسكري والبعد الإقتصادي والبعد الإجتماعي؟ وماهي أدوار هذه

الأبعاد في التغييرات البنيوية على الأمن القومي العربي؟ وسيتم الإعتقاد في هذا الفصل على المنهج التاريخي الوصفي. ويتألف الفصل من ثلاثة مباحث؛ المبحث الأول ينصرف الى البعد السياسي الخارجي والمبحث الثاني الى البعد العسكري والمبحث الثالث الى البعد الإقتصادي والإجتماعي.

المبحث الأول

البعد السياسي

أحد مظاهر الواقع العربي الذي عاشته منطقة الشرق الأوسط خلال فترة الستينات من القرن العشرين هي تلك التي لا نستطيع أن نتوقع تغيراً حقيقياً يطالها خلال الفترة القادمة، هي الخصائص السياسية العربية العامة وخاصة ما يتعلق بالسياسة الخارجية.

أولاً: خصائص السياسة الخارجية العربية: (ربيع، 1984: 29)

1. أننا سوف نترك جانباً مجموعة السياسات العربية الجزئية، والتأكيد بأن الإرادة العربية لم تستطع أن ترتفع الى مستوى فهم حقيقة الإطار الدولي. ومن ثم وضع سياسة خارجية تتعلق بالتعامل مع مشاكل المنطقة وتعكس فهماً حقيقياً لخصائص واقع العالم المعاصر. أحد مظاهر هذا النقص هو عدم الإدراك الحقيقي لمفهوم الأمن القومي وتطبيقاته المختلفة من حيث إرتباطها بخصائص المنطقة.

2. يجب أن نتذكر أن مفهوم الأمن القومي هو أحد مكونات السياسة الخارجية، وإذا كان التعامل السياسي بطبيعته حقيقة كلية فإن إقتطاع مفهوم الأمن القومي عن الإدراك الكلي للسياسة الخارجية، لا بد وأن يتم بحذر شديد.

3. لم تعد السياسة الخارجية صنعة الهواة، وذلك الأمر الذي لا يريد أن يفهمه الكثيرون، وهو أن كل عمل قومي له مستوياته، أضحي دستوراً للتحليل السياسي المعاصر.

ثانياً: إن البعد السياسي بشقيه الداخلي والخارجي يلعب دوراً كبيراً في تحقيق الأمن القومي، ففي الجانب الداخلي والمتعلق بالنظام السياسي والإستقرار والمشاركة السياسية والديمقراطية والشرعية قد يدعم الأمن القومي أو يضعفه، ذلك أن شرعية النظام السياسي المبنية على الحرية والمشاركة

السياسية من خلال الديمقراطية تؤدي إلى الإستقرار الداخلي الذي يعزز الأمن القومي ويقويه، بينما غياب الشرعية في ظل غياب المشاركة السياسية والديمقراطية وتقيد الحرية وبالتالي عدم الإستقرار يؤدي إلى تفويض الأمن القومي وإنهاكه.

أما الجانب الخارجي فإنه يتعلق بسياسات الدول الإقليمية والدول الكبرى وأهدافها ودرجة تفاوتها أو نوعية أعدائها، الأمر الذي ينعكس بطبيعة الحال على الأمن القومي إيجاباً أو سلباً مع ملاحظة أن كلا الجانبين - الداخلي والخارجي - يتداخلان مع بعضهما بحيث يؤثر كل منهما في الآخر، ولذا فإن قيام إحداها على ركائز متينة يدعم الجانب الآخر ويقويه. (المصلح، 2014: 26)

وإذا ما أسقطنا هذا البعد على الدول العربية بإعتبارها الإطار المكاني للأمن القومي العربي، نجد أنها بعيدة كل البعد عن الأطر الإيجابية. وأن هذا البعد قد شكّل، ولا يزال يشكل، إحدى أخطر الثغرات التي إستطاع الأعداء إختراق دفاعات الأمة العربية من خلالها بل الأساس في إختراقها وإستمرار السيطرة عليها.

فمن خلال النظر إلى واقع الحال العربي نجد أولاً إختلاف نظم الحكم في الدول العربية، وهذا الإختلاف خلقه الإستعمار الأوروبي من خلال تقوية النزعة الوطنية في نفوس الحكام والشعوب العربية، بحيث تتمسك كل دولة بإستقلالها وسيادتها، الأمر الذي يصعب معه قيام أي تقارب سياسي وحدوي بين هذه الدول. (البزاز، 1996: 33)

ومشكلة تطبيق مفهوم الأمن القومي على المستوى العربي تتمثل أساساً في غياب الإرادة السياسية وجهاز صنع القرار الأمني على المستوى العربي. فكيف يمكن مناقشة تحقيق الأمن القومي في إطار التعدد السياسي للدول العربية وإتقسامها إلى دول مستقلة ذات سيادة لها نظم سياسية وقيادات مختلفة، وذات توجهات وأهداف متباينة، وتحالفات دولية مختلفة، الأمر الذي إنعكس على إدراكها للأخطار والتهديدات من حولها، بحيث أن ما تراه دول عربية خطراً وتهديداً لا

تراه دولة عربية أخرى. ولا شك أن هذا التفاوت في إدراك المخاطر يتعلق كذلك بالموقع الجغرافي والخصوصيات التاريخية. فمثلاً مواطنو المغرب العربي أقل إنشغالاً وتأثراً بما يحدث في فلسطين مقارنة بدول المواجهة مع العدو الصهيوني، ويعزز ذلك النزاعات الإقليمية الجزئية أو ما دون الإقليمية التي تشمل مجلس التعاون الخليجي على المستوى العربي أبرزها من خلال السعي إلى طرح مشكلات الخليج بمعزل عن المنطقة العربية وتفاعلاتها.

وهكذا تبعثت الإرادات العربية بين نظم مختلفة لها أهداف وأغراض متباينة. وفي كثير من الأحيان تخشى من بعضها البعض ومن شعوبها أكثر من التحديات الخارجية، وبالتالي غاب عن العرب القدرة على الحسم والإختيار، وتأخرت ردود أفعالهم أزاء التهديدات التي يواجهونها، فلم تكن هناك قضية واحدة تمثل نفس الأولوية على سلم السياسات العربية، حيث فقد العرب، إلى جانب وحدة الإرادة، وحدة الإهتمام بالقضايا. ومما يزيد الأمر تعقيداً أزيداد تبعية الوطن العربي بشكل عام للعالم الغربي في شتى المجالات، وبخاصة السياسية والإقتصادية الأمر الذي قلص من إستقلالية النظام العربي وقدرته على الديناميكية وشتت قوته السياسية.

ثالثاً: يعتري النظام الأقليمي العربي، ومنذ زهاء عقد من الزمن، وبخاصة السنوات الخمس الأخيرة، تغييرات بنيوية جوهرية في هيكلية موازين القوى الفاعلة داخل ساحته نظير تراجع أدوار تقليدية عن واجهة المشهد، وتصدر أخرى ناصية "الهيمنة" "Hegemons" أو على الأقل، التطلع إلى تحقيقها "Aspiring Hegemons" بحالة ممارسة الحياد. (K.J Molsti, 1987:46) وذلك ضمن سياق مسار تحولي، لن تستقر ملامحه أو تتضح قواعده إلا بعد فترة من الزمن قد تطول أو تقصر، وفق ديناميات التغيير وسرعتها والمحددات الداخلية والإقليمية والدولية المتداخلة.

وتحضر إسقاطات تلك المتغيرات جلياً على الساحة الإقليمية العربية كما في حالتي سوريا والعراق اللتين خرجتا بإرهابات أزمتهما المتوالية، من معادلة القوة العربية لمصلحة إنكشاف مساحتهما أمام التحالفات الإقليمية الدولية والعالمية المتميزة، وربما المتضادة، وبالتالي الإختراق الخارجي نظير الأزمة السورية الممتدة منذ مارس/آذر 2011، التي دمرت البنية التحتية للدولة وأنهكت ركائز بنيانها، وفاقمت من تحدياتها الإنسانية إزاء غياب حل سياسي في الأفق القريب على الأقل، مما أضعف قدرتها على أداء دور إقليمي مؤثر كانت تتمتع به قبلاً.

وبالمثل فلا يزال العراق ينو تحت أنقاض ما خلفه الإحتلال الأمريكي، الذي جرى الإعلان الرسمي عن نهايته في ديسمبر/كانون أول 2011، من دولة فاشلة، غداة حصارها جوعاً لإكثر من عقد والعبث بكيانها الوطني، وتسجيلها المجتمعي، واذكاء النعرات الطائفية والأثنية وتدمير ما بقي من البنى التحتية، وفرض دستور، تم الإستفتاء عليه في 10 أكتوبر/تشرين أول 2005، ضاعت من بنوده ملامح الهوية الوطنية والعربية الإسلامية لمصلحة المكونات الفرعية. [ديباجة دستور جمهورية العراق (2005)] من دون مغادرة ساحتها كلياً، عبر صيغ احتلال إقتصادي لإستثمارات شركات أمريكية في مجالات حيوية، وزرع آلاف العاملين، منهم أمريكيون، في سفارة الولايات المتحدة ببغداد، (شعبان، 2006: 58) بينما إستكملت حكومة رئيس الوزراء العراقي السابق، نوري المالكي، نذر المحاصصة الطائفية وتشويه أسس المواطنة من دون أن يحل التغيير الحكومي في سبتمبر/أيلول 2014 (بتسلم رئيس الوزراء حيدر العبادي دفة المهام من سلفه المالكي) كثيراً من التصدعات الداخلية الناخرة في إستتاب أمن العراق وإستقراره، نحو السير الدائم على حافة الحرب الأهلية، ونذر التفكك الكياني، وسط سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" على مساحات شاسعة من الأراضي العراقية، بما يصعب معه إستعادة لحمة الوطن في المستقبل القريب. (سعد الدين، 2016: 7)

رابعاً: بينما إنكفأت دول عربية أخرى داخل أزماتها العميقة، كما الاردن الغارق في أوضاعه الإقتصادية الصعبة والتحديات الإنسانية والسياسية التي أوجدها اللجوء السوري في أراضيها، وتمركز جبهة النصرة قرب الحدود المشتركة مع سوريا، مما يجعله حبيس فكي كماشة تضيق حلقتها، في ظل التوترات بالمنطقة. (سعد الدين، 2016:6)

وإذا كانت الساحة اللبنانية موضع تداعيات التجاذب الإقليمي العربي الحاد منغمسة في أتون إستقطاب الفرقاء اللبنانيين حول أزمات الحكومة وتداعيات تدخل حزب الله في سوريا ومعالجة تنامي بصمات الحركات الجهادية في أراضيه، (هلال، 2014:11-12) فإن ساحات عربية أخرى منشغلة بمعالجة تنامي النزعات الانفصالية لدى ساحاتها الأم قياساً بإنفصال جنوب السودان والإنفصال شبه التام لإقليم كردستان العراق، وتنامي الحراك السياسي في بنغازي ليبيا نحو محاولات العودة الى خريطة ليبية تقوم على المناطق الثلاث (برقة - فزان - طرابلس)، عدا ما يجري في جنوب ليبيا والجزائر من محاولات لإنشاء دولة الطوارق كمقدمة لإحتمالات مستقبلية أكثر خطورة.

في حين تبرز مواطن الأزمات السياسية الحادة بالإقليم مع تجليات الهويات الوطنية (القطرية)، والقومية (العربية)، والدينية (الإسلامية) المتصارعة، والنزعات الطائفية والمذهبية المتنامية، والولاءات الأولية التي إستبدلت الدين أو القبيلة أو العرق بالأمة وعاء حاضناً للهوية والانتماء، وسط تحديات خارجية بارحت مشاريعها الغربية التقليدية المتنافسة للنظام العربي، دونما مغادرتها كلياً، مثل المشروع الأوروبي - المتوسطي والإتحاد المتوسطي، والشرق أوسطي بشكله التقليدي القائم على التعاون الإقتصادي العربي - الإسرائيلي، (سليم، 2013:50) لمصلحة مخطط للتفتيت على أسس طائفية وعرقية، ومحاولة إستثمار التفاعلات المرتبطة بحراك التغيير العربي، والخلافات القائمة داخل وبين الدول العربية الإسلامية لجهة تعميقها، ودفعها الى مستوى

التناقضات الرئيسية، وتفجيرها كلما كان ذلك ممكناً، من أجل تنفيذ مخطط التقسيم أو التفكيك بعد السيطرة، (النجفي، 2007: 44-45) مثلما تجلّى مع مساعي القوى الإقليمية والدولية لتحويل الصراع في سوريا الى طائفي ومذهبي، وتأجيج الخلافات بين مكونات الشعب الليبي سواء على صعيد التشدد الديني، أو النزاعات القبلية العشائرية، بالإضافة إلى إتهام إيران بالتدخل في شؤون البحرين الداخلية، والخليجية عموماً، وتأجيج الصراع المذهبي الشيعي.

بيد أن المتغيرات التي أصابت بنية المنطقة قادت الى صعود أدوار قوى عربية وإقليمية متنافسة، وربما متضادة حيث حضر دور المملكة العربية السعودية، ومعها المنظومة الخليجية الجمعية بقوة ضمن أطر النظام عبر السعي الكثيف لصد إرتدادات حراك التغيير العربي عن ساحتها الداخلية، ومحاولة ملء الفراغ الناتج عن خروج قوى عربية تقليدية من معادلة القوة العربية بدون التواني عن إستخدام الحلول العسكرية لإعادة تشكيل المنطقة وفقاً لمصالحها. (عبدالحميد، 2016: 34)

كما تجسد إما بشكل مباشر أو غير مباشر، في الحالات السورية، والليبية، واليمنية، والبحرينية، مما أحدث تقلبات في التحالفات الإقليمية والدولية، وتوتراً في العلاقة البينية مع الولايات المتحدة الأمريكية.

خامساً: أفضى إستقلال دول الإقليم الى مقاربات متميزة حيال الأحداث والتفاعلات الجارية في منطقة الشرق الأوسط الى أنماط أكثر ديناميكية وتقلباً من التحالفات الإقليمية والدولية المتباينة، على حساب تهدئة الأوضاع وتسوية الصراعات مما سمح بتغيير طبيعة التوازنات، نظير التراوح بين خانتي تلاقي المصالح والقطع معها، وبإتساع منسوب الإختراق الخارجي داخل ساحتها، الأمر الذي أضاف أزمات مضاعفة في المنطقة.

وتتراءى مصفوفة تلك التحالفات ذات المصالح المنسجمة والمتضاربة معاً في المشهد السوري، من دون أن تتوقف عنده فحسب أزاء تشابك أطره مع الساحة العراقية، حيث وجدت القوى الإقليمية المتوجسة من النفوذ الإيراني المتعاضم في المنطقة، في الأحداث السورية فرصة للتأثير في موازين القوى الإقليمية بعد الإنسحاب الرسمي للقوات الأمريكية من العراق عام 2011. فقد أذنت الأزمة السورية بإنهيار المحور التقليدي المصري - السوري - السعودي، الذي كان قائماً لسنوات طويلة، لمصلحة تدشين أحلاف مغايرة، في ظل التشبث السعودي -الخليجي بمطلب تنحية الرئيس بشار الأسد عن السلطة سبيلاً للحل، ودعم تسليح المعارضة للإطاحة بالنظام السوري، مما قطع العلاقات بين دمشق والرياض نهائياً، وأوجب معها مسار التضاد للمحور السوري الإيراني وحزب الله. ويدخل في حساب المقادير السعودية ما قد يحققه بقاء الرئيس الأسد في السلطة من تبعات سلبية تطول مساحتها الداخلية بالإرباك والريبة أزاء موقفها المضاد له، توازياً مع ثقل هاجسها المقلق من النفوذ الإيراني في الساحتين السورية والعراقية وصولاً الى التأثير في اليمن، عبر الحوثيين، والخشية من التآليب الإيراني للإقليمية الشيعية في الجبهة الشرقية السعودية، أو الأقدام على تخريب منشآتها لدى ارتفاع حدود التوتر بين البلدين، فضلاً عما يشكله البرنامج النووي الإيراني من رافعة قوية لإيران لتضحى الدولة الأقوى في منطقة الخليج العربي، وبالتبعية، تهديداً وازناً لثروتها النفطية، وأمن دولها الإستراتيجي، مما قد يحفزها لاحقاً على إستلاب بعض حقول النفط والغاز في الدول المجاورة، مثل حقل مجنون العراقي الضخم الواقع على الحدود بين العراق وإيران، أو حقل السفانية السعودي، الذي يعد أكبر حقل نفطي بحري في العالم أو حقول الغاز القطرية التي تعد ثالث أكبر حقول العالم. (سلامة، 2016:4)

وقد دفعت تلك الهموم بالسعودية الى جانب تركيا، وفق رؤية كلتيهما المنفردة، الى إستحداث مطلب إستلال القوة العسكرية للإطاحة بالنظام السوري، عبر تسليح المعارضة، أو بتدخل عسكري إقليمي أو دولي، لأجل تحويل دمشق من حليف لطهران الى خصم مضاد، بما يشكل حائط صد لدورها الإقليمي المتعاضم. (holiday,2011:23) والذي يتأثر كثيراً بنتائج الإنتخابات البرلمانية الإيرانية، التي بدأت في فبراير/ شباط (2016) وحظي فيها الإصلاحيون بمقاعد وازنة، وذلك في ظل إصرار طهران على عدم التراجع عن برنامجها النووي، رغم الإتفاق الذي وقعته مع القوى الدولية حول البرنامج النووي الإيراني، ومساعها لتحقيق هدف الحصول على مكانة القوة الإقليمية الأساسية في منطقة الشرق الأوسط وفق مشروع رؤية (2020) الذي أعده مجلس تشخيص مصلحة النظام، وعدم التوقف عن مساعي تعميق، دورها في العراق، ووقوفها المؤيد لنظام الأسد.

وعلى العموم نجد أن البنيوية للأمن القومي العربي للفترة المنصرمة لم تكن في حالة ترقّي بل إزدادت ضعفاً ولم تتحرك بإتجاه التكامل الجماعي وإنما نحو التفكك الى محاور وتكتلات شهدتها فترة الثمانينات من القرن الماضي على أسس مصلحة، فإنبثق مجلس التعاون الخليجي "مكون من دول الخليج الستة" ومجلس التعاون العربي "مكون من مصر، العراق، الأردن، واليمن" والتكتل الثالث إتحاد دول المغرب العربي والمكون من خمس دول "المغرب، الجزائر، تونس، ليبيا، موريتانيا" تكتلات تشكلت بإرادة عربية مستبعدة العامل القومي. (فوزي،1992:109)

وفي ظل هذه الأجواء التي يسود فيها الوطن العربي إضطراب سياسي وفكري خطير ويتخبط فيها حاضرننا ومستقبلنا بالتعطيل، لابد من المراجعة وكشف أسباب الوهن والتردي ومن ثم التفكير للعمل على المعالجة سعياً للحالة الأفضل. (بريوتي،1992:2)

إن غياب المشاركة السياسية من خلال إنعدام الديمقراطية الذي يترتب عليه غياب الشرعية وتآكلها يؤدي في التحليل الأخير الى تهديد الأمن القومي الذي يعتمد على التنمية والإستقرار، ذلك أن الفجوة تزداد بين المواطن والنظام وتتعدم الثقة والصدقية بينهما وتزداد حالة الإغتراب السياسي في بعض الشرائح الإجتماعية مما يقود الى إبعاد هذه الشرائح عن المشاركة الوطنية. (المصلح، 2014:28) في إطار البعد السياسي ليس هناك ما يشير الى قرب بناء معادلة أمنية جامعة في النظام الإقليمي العربي خلف المنعطف القادم على الأقل، نظير غلبة الأنماط الخلافية والصراعية على الأشكال التعاونية والتفاعلية الممكنة وتنامي التحالفات الإقليمية والدولية المتميزة، وربما المتضادة على حساب التهدئة والإستقرار في المنطقة، مما يعني في المحصلة، السير الدائم بها نحو مزيد من الإضطرابات والإحتقانات المتوالية.

إن من أهم عوامل فشل مفهوم القومي العربي، هو تمسك النخب الحاكمة في الأقطار العربية بالنظرة التسلطية وعدم فسح المجال للشعوب في للمساهمة في عملية صنع القرار، وأن أسباب إنهيار مفهوم القومي العربي هو غياب الإصلاح السياسي الحقيقي. (القطاطشة، 2010:265)

ومما يؤكد صحة الإرتباط العضوي بين الأمن القومي والإصلاح السياسي هو ما آلت إليه حروب العرب الخاسرة في القرن العشرين، وكان سببها الرئيسي هو أن القرار السياسي العربي قرار فردي يفتقر الى دور الشعب في صنعه، (القطاطشة، 2010:265ب) وهذا ناتج عنه من ثورات شعبية تفجرت منذ نهاية عام 2010 في تونس وإمتدت الى سوريا وليبيا ومصر، كوسيلة للتفيس عن الضغوط الشعبية الهائلة.

ورغم توافر المحفزات المؤسسة للتعاون ضمن معادلة أمنية جمعية، أزاء شائكية الملفات المشتركة، فإن المشهد الإقليمي العربي المضطرب منذ زهاء خمس سنوات تقريباً، أفرز تغيرات في بنية القوة، وتوزيع هيكليتها بين فواعل النظام، تتناوبت خلاله أدوار القوى الإقليمية العربية بين التراجع والصعود، مقابل الإنكفاء، فضلاً عن إرتفاع منسوب الإختراق الخارجي بما يرجح إستمرار عدم الإستقرار في المنطقة العربية. (سعد الدين، 2016:11)

المبحث الثاني

البعد العسكري

أولاً: أن أول ما يتبادر للذهن عند الحديث عن الأمن بشكل عام هو وجود قوة عسكرية قادرة على تحقيق هذا الأمن ودوام إستمراره، وإذا ما أسقطنا ذلك على مفاهيم الأمن القومي نجد أن هذه المفاهيم - وبلا إستثناء - قد أخذت البعد العسكري بإعتباره بعداً أساسياً في تحقيق الأمن القومي. والأمة العربية في إطارها المكاني أي جغرافية الوطن العربي، نتيجة لموقعه الإستراتيجي الهام وثرواته الطبيعية، تعتبر مطمئناً لكل قادر على إختراقها لتحقيق منافعها الذاتية، ولذلك يتحتم على هذه الأمة بناء قوة عسكرية عربية لتحقيق أمنها القومي والحفاظ على سلامتها ووطنها وقيمها وحضارتها ومستقبلها.

فالوطن العربي، وكذلك الإنسان العربي، يشعران بالقلق والتوتر المستمر ويجدان ذاتيهما أمام تحديات كبيرة تختلف في طبيعتها وآثارها جذرياً سواءً حاضراً أو حتى مستقبلاً، عما كانت عليه في الماضي. لقد عانى الوطن العربي كثيراً من الإستعمار القديم والجديد، الداخلي والخارجي على حد سواء، وذلك منذ هجمات المغول والتتر، ومروراً بالحروب الصليبية والحكم التركي والإستعمار الأوروبي وآخرها الهجمات (الإسرائيلية) والأمريكية. كما يواجهان تحديات إستعمارية متلاحقة أملت عليهما ضرورة البحث عن توفير مستلزمات الدفاع والتسلح سواءً التصنيع المحلي

أو من خلال الإستيراد. (نهار، 1993:59)

وبهذا نجد قضايا التسلح تستأثر باهتمام بالغ على الأصعدة والمستويات كافة ليس فقط من قبل المتخصصين بل ومن قبل الساسة العرب على حد سواء. ويأتي هذا الإهتمام نتيجة لتعلق هذا الموضوع بصميم الأمن الوطني والقومي لمختلف الأقطار التي يتكون منها النظام العربي من جانب، ولما تتركه من آثار إقتصادية وسياسية لها إنعكاساتها الأمنية المستقبلية على حالة الإستقرار الإقليمي والعالمي وعلى الإتفاقات الإقتصادية من جانب آخر. فالحصول على السلاح الحديث والمتطور أصبح حتمية مفروضة من أجل مجابهة التحديات وصيانة الإستقلال القومي. بل أكثر من ذلك فإن أغلب الأقطار العربية أعطت قضية التسليح، سواءً بالإستيراد أو البناء العسكري أو الإثنين معاً، أهمية موازية لقضايا أخرى مثل بناء الدولة، وبناء الأمة والتنمية الوطنية المتعددة الجوانب، (الكيلاني، 1996:22) فحاجة العرب لمجابهة التحديات الداخلية والخارجية أجبرت هذا الجزء من العالم على الدخول في تجارة السلاح الدولية، بحيث بات الوطن العربي جزءاً مهماً من أجزاء العالم المتعددة في إستيراد هذه السلعة، خاصة أن الوطن العربي يفتقر الى الصناعات العسكرية المتطورة تكنولوجياً، وتنقصه المهارات البشرية المتدربة والمدربة وغيرها.

ثانياً: يرى المتخصصون بالإستراتيجية الدولية وقضايا التسليح في العالم أن قضية التسلح تعتبر مثار خلاف بين مؤيد ومعارض. لقد كثر الجدل حولها لتعلقها بالإستقلال والسيادة وتحقيق الأمن القومي للدول ومجتمعاتها الإنسانية. فعلى الرغم، مثلاً، من حاجة دول العالم خاصة التي إستقلت حديثاً الى حل المشاكل الرئيسية التي تواجه إستقلالها القومي مثل الحاجة لقيادة قومية، توفر التنمية القومية الشاملة والوحدة القومية المتكاملة إلا أن البعض يرى أن تحقيق الإستقلال بحاجة إلى توفر السلاح والتسلح. (K.R.V.Paul,1981:1)

في الإتجاه نفسه نادى أصحاب الفكر الإستراتيجي بضرورة تقوية دولة الأمة من خلال التسلح، فمثلاً يعتقد من كتب في نظريات القومية والدفاع الوطني أن المجتمع الإنساني مقسم إلى

أمم، وكل أمة لها خصائصها المعينة. وتكتسب الأمم قوتها من شعبها، وولاء الشعب لدولته (وطنه) يجب أن يفوق كل الولاءات الأخرى، والأمم تعرف من خلال دولها الخاصة بها، والمرحلة التحضيرية لحرية الأمن تكمن في تقوية دولة الأمة (الدولة القومية). (خليل، 1987:66)

أما أصحاب الرؤية الأخرى للأمن والتسلح، فهم يعتقدون أن المجتمع الدولي مقسم إلى دول وأمم وكل دولة لها ممتلكاتها وسيادتها ويجب الحفاظ عليها من الإعتداءات الخارجية. ولتوفير الحماية لممتلكاتها والمحافظة على أمنها القومي، فالدولة بحاجة إلى توفير حد أدنى من إمكانية ومستلزمات الدفاع القومي، ليتسنى لها القدرة على ردع العدوان الخارجي الذي يمكن أن تتعرض له الدولة من قبل دولة أو مجموعة دول أخرى. (Anthony, 1983:21)

بيد أن هناك رأياً يناقض الآراء السابقة ويرى أن تكديس السلاح في حد ذاته يخلق التوتر الإقليمي والعالمي ويمكن أن يتحول في بعض الأحيان إلى حروب، لأن مخزون السلاح يمكن أن يعتبر عامل ضغط على صانع القرار يدفعه للحرب، (منصور، 1991:4) ولذا فإن هذا الرأي يرى ضرورة الحد من التسلح، أما الآراء الأخرى فإنها تحاول أن تقارن بين الحاجة للخبز أو السلاح من جهة وبين الإعتقاد بأن السلاح والتسلح يمكن أن يحققا السلام في العالم من جهة ثانية. (منصور، 1991:5ب)

ويرى الباحث ضرورة الموازنة بين الحاجة للخبز والحاجة للسلاح فكلاهما يكمل الآخر فلا ضمان للخبز والتنمية من دون سلاح بيد الجيش يردع الأعداء الخارجيين والداخليين.

ثالثاً: التصنيع وتعدد مصادر التسليح.

إن هذه الحالة تشتمل على تعدد مصادر إستيراد السلاح أو الإستعانة بالتصنيع القومي أو الإثنيين معاً. إن تنوع مصادر السلاح له جوانب إيجابية وأخرى سلبية متعددة ومتباينة. (آغا، 1982:16-17) رغم السلبيات التي ترافق هذا النوع من التسليح، إلا أنه يبقى أفضل من

الإعتماد على مصدر واحد أو مصادر محددة، ولقد حاولت بعض الأقطار العربية إعتماد هذا الجانب كأحد جوانب تسليحها مثل مصر والعراق وليبيا والاردن. لكن تنوع مصادر إستيراد السلاح لا يكفي وحده للتخلص من القيود والشروط التي يمكن أن ترافق تصدير السلاح التي تضعها الدول المصدرة بغية التأثير على الدول المستوردة، والحد من حرية عملها السياسي والعسكري. بل لابد من توفر بعض الشروط الأخرى للتخلص من التأثيرات الخارجية المرافقة لعملية إستيراد السلاح، مثل:

1. وجود قيادة وطنية ترفض الشروط أو القيود التي ترافق إستيراد السلاح.
2. ضرورة توفر موارد مالية للاتفاقات التسليحية.
3. توفر خبرات وطنية لتقليل الإعتماد على الخبرات الأجنبية في إستخدام السلاح والتدريب عليه.
4. توفر حرية الإرادة في إستخدام السلاح.

إن مثل هذه العوامل تمنح الدولة المستوردة حرية المناورة في القرار وتبعدها عن التبعية. أما الجانب السلبي في تعدد أو تنوع مصادر السلاح فإنه يرافق هذه العملية مجموعة من الصعوبات منها:

1. إختلاف نوعية السلاح يرافقه بالطبع إختلاف في الأنظمة العسكرية والعقائد القتالية.
2. إن تعدد مصادر السلاح وتنوعها قد تزيد من صعوبة التعويض الخارجي عند العمليات العسكرية وبخاصة الجسور الجوية، وهذا مرتبط بإختلاف أهداف الدول المصدرة للسلاح ويعتمد على كمية السلاح المصدر وعلى طريقة الشراء وشروطها. (أغا، 1982:17)

أما بالنسبة للتصنيع العسكري القومي، فقد جرت محاولات من بعض الأقطار العربية للتخلص من الإستيراد بالتصنيع الوطني أو إنتاج صناعات عربية مشتركة. رغم تلك المحاولات التي جرت

في مصر والعراق، إلا أن هذه الطريقة لا تزال تواجه بعض الصعوبات والانتقادات أهمها:
(صائع، 1992:427)

1. أن تلك المحاولات قامت على أساس قطري أو تجمع مجموعة بسيطة داعمة من الأقطار العربية، حيث لا توجد صناعات عسكرية قومية من حيث التنسيق والتكامل القومي، لإعتمادها على الإمكانيات الوطنية المحدودة.

2. ضعف التطور التنموي العربي، إذ لم تستطع السياسات التنموية القطرية العربية القيام بصناعات عسكرية ذات قدرات تتزايد قوة بطريقة متسارعة، وبشكل يتناسب مع حاجات الوطن العربي. لكن ما استطاعته تلك الأقطار من القيام بصناعات بسيطة فإنها لا تفي بحاجة الأمة العربية الدفاعية.

3. ضعف التصنيع العربي بسبب قلة توفر التكنولوجيا المتطورة في الدول العربية. فالمعلوم للمتخصص بالشؤون العسكرية أن التكنولوجيا العسكرية المتطورة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالسياسات الخارجية للدول، وهي متوفرة في الدول المتطورة. لذا غالباً ما تحجب تلك التكنولوجيا عن الوطن العربي لتناقض السياسات والمصالح العربية مع السياسات والمصالح الأجنبية، الأمر الذي يصعب عملية تطوير الصناعات العسكرية العربية.

رابعاً: الملامح الرئيسية لإتجاهات التسليح في المنطقة العربية.

تساعد اعتماد دول المنطقة العربية على القوة العسكرية في مواجهة التهديدات المتزايدة، وهو ما أدى إلى ارتفاع إستثنائي في الإنفاق العسكري للحصول نظم التسليح غير التقليدية من جانب دول المنطقة فيما يمكن أن يطلق عليه "سباق تسليح جديد". وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى تقرير معهد أستوكهولم لأبحاث السلام الدولي (SIPRI) وتقرير التوازن العسكري (Military Balance)

الصادر عن المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية بلندن (IISS) اللذين يعزوان هذا السباق في التسلح الى:

1. صدارة التحالف العربي: تصدرت الدول المنضمة للتحالف العربي لدعم الشرعية في اليمن قائمة الدول الأكثر إنفاقاً على واردات السلاح خلال الفترة بين عامي 2011-2015، حيث أن 27% من واردات السلاح الإقليمية قد تلقتها المملكة العربية السعودية خلال هذه الفترة، تليها دولة الإمارات العربية المتحدة التي حصلت على 18% من واردات السلاح للإقليم خلال الفترة ذاتها. ووفقاً لقاعدة بيانات معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، تصاعدت الواردات السعودية من الأسلحة بنسبة 275% خلال الفترة (2011-2015) بالمقارنة مع الفترة السابقة (2006-2010). وخلال الفترة ذاتها زادت واردات دولة الإمارات من الأسلحة بحوالي 35%، كما زادت الواردات القطرية بنسبة 279% بين الفترتين، وهو الإتجاه ذاته الذي شهدته الواردات المصرية من الأسلحة التي زادت بنسبة 37%. (يونس، 2016: 1)
2. التسلح لمكافحة الإرهاب: تصاعد إنفاق الدول التي تواجه تهديدات إرهابية مباشرة نتيجة لمجاورتها بؤر إنتشار التنظيمات الإرهابية، أو إتجاهها لخوض مواجهات عسكرية ممتدة مع التنظيمات، حيث تجاوز الإنفاق على واردات السلاح في العراق حوالي 3.29 مليار دولار.
3. تصاعد سباقات التسلح: شملت قائمة الدول الأكثر إنفاقاً على التسلح، الأطراف المنخرطة في صراعات إقليمية معقدة، حيث تجاوز الإنفاق الجزائري على التسلح خلال الفترة بين (2011-2015) حوالي 3.5 مليار دولار، في مقابل إنفاق المغرب حوالي 2.94 مليار دولار في الفترة ذاتها وهو ما يعكس إحتدام سباق التسلح بين الدولتين العربيتين المتجاورتين.

4. إندماج التهديدات الأمنية: لم يعد الفصل التقليدي بين التهديدات الداخلية والإقليمية قائماً في ظل التداخل والاندماج بين مختلف التهديدات، وتعدد الفاعلين، وتصاعد قدراتهم، على نقل ذلك عبر الحدود. ويرتبط ذلك بتصاعد المواجهات العسكرية في اليمن بين قوات التحالف العربي بقيادة المملكة العربية السعودية والحوثيين المدعومين عسكرياً ومالياً من جانب إيران، بالتوازي مع إتجاه المملكة لتقييم احتمالات التدخل عسكرياً في سوريا في مواجهة التنظيمات الإرهابية ونظام بشار الأسد، المدعوم من جانب إيران وحزب الله وروسيا والصين. وهو ما يعكس مدى إحتدام الإستقطاب بين المحاور الإقليمية، مما أدى الى تفجر سباق تسلح إقليمي غير مسبوق نتيجة الوجود العسكري المباشر لروسيا لدعم نظام الأسد وتعزيز الولايات المتحدة والدول الأوروبية وجودها العسكري في الإقليم.

5. التسلح غير التقليدي: تعد صفقات التسلح غير التقليدية التي عقدتها بعض دول المنطقة خلال عام 2015 إمتداداً لتصاعد الإعتدال على القوة العسكرية في مواجهة تصاعد التهديدات الداخلية والخارجية، حيث ركزت دول المنطقة على الحصول على قطع بحرية متطورة مثل حاملتي الطائرات الخفيفة من طراز "ميسترال" التي حصلت عليها مصر في صفقة تم إبرامها في سبتمبر/أيلول 2015 والفرقاطات الحديثة والزوارق السريعة والغواصات. (يونس، 2016:2)

خامساً: أبرز مصدري السلاح لدول المنطقة.

نظراً لأهمية المنطقة كأبرز الأقاليم المستوردة للسلاح في العالم وأكثرها نمواً، فإن ثمة تنافساً متزايداً بين القوى الكبرى المصدرة للسلاح على تدفقات الأسلحة للإقليم، حيث تصدرت الولايات المتحدة وروسيا وفرنسا قائمة الدول الكبرى المصدرة للسلاح للشرق الأوسط خلال عام 2015، وإن كانت الدول الكبرى الأخرى تشارك بحصص متفاوتة ضمن مبيعات الأسلحة في المنطقة. فالولايات المتحدة إحتلت الصدارة بنحو 41% من إجمالي مبيعات السلاح في المنطقة، فيما تمكنت روسيا

من زيادة حجم صادراتها من الأسلحة عالمياً خلال الفترة من 2010-2014 بنسبة 37%، وتعد الجزائر أهم مستورد للسلح الروسي في المنطقة العربية ورابع مستورد للسلح الروسي عالمياً. كما شهد العامان (2015-2016)، نقلة نوعية في مستوى التعاون العسكري ومبيعات السلح الروسي لمصر بعد التقارب بين موسكو والقاهرة. (Fieurant, et.al, 2016:2-3)

وعلى الرغم من إحتلال الصين المركز الثالث في قائمة الدول الكبرى المصدرة للسلح في العالم، وفقاً لتقديرات العام 2015 فإن منطقة الشرق الأوسط ليست من المناطق الرئيسية في سوق السلح الصيني عالمياً، حيث يذهب نحو ثلثي الصادرات الاسلحة الصينية الى ثلاث دول آسيوية، وهي: باكستان وبنغلادش وميانمار (بورما سابقاً)، بالإضافة الى 18 دولة أفريقية باتت سوقاً واعدة للسلح الصيني خلال السنوات القليلة الماضية.

وتأتي فرنسا التي تحتل المركز الرابع في قائمة مصدري السلح بعد الصين في المركز الثالث إقليمياً، بعد الولايات المتحدة وروسيا، حيث تعد المملكة المغربية سوق السلح الرئيسي لفرنسا في المنطقة، بينما تحولت مصر لتصبح ثالث أكبر مستورد للسلح الفرنسي في العالم، (Fieurant, et.al, 2016:3) وفي المقابل تراجعَت صادرات المانيا لمنطقة الشرق الأوسط بعد تراجعها عالمياً للمرتبة الخامسة، وإنخفض حجم صادراتها من الأسلحة بنسبة 43% بين عامي 2011-2015.

يبدو سوق السلح العالمي مفتوحاً أمام الدول العربية على خياراتها المتعددة ومتنافسين كثر، الأمر الذي يمثل تحدياً كبيراً أمام القوى الكبرى المصدرة للسلح وشركاتها الرئيسية المهيمنة على سوق السلح في العالم، وهو ما أدى الى سقوط المشروطات السياسية التي كانت تهيمن سابقاً على تدفقات السلح لدول الإقليم.

سادساً: التعريف بالعقيدة العسكرية والعقيدة القتالية ومتغيراتها:

1. فالعقيدة العسكرية، برؤية القيادة السياسية، تبحث بما ينبغي أن تكون عليه القوات المسلحة في مجال بنائها العقائدي، وجاهزيتها القتالية، وعلى هذا فهي تهتم بالقوات المسلحة من حيث تنظيمها وإستخدامها وإمكانياتها ونوع تسليحها ومستوى تدريبها بهدف تأمين كفاءتها القتالية في أي حرب تخوضها تحقيقاً للغرض السياسي الذي تحمله الدولة وضاع القرار فيها وفي ضوء الإيديولوجية التي يعتقدونها. (فهيم، 2006:326) ومن الطبيعي أن تكون صياغتها مستندة الى مبادئ تحقيق الأهداف الوطنية والقومية.

2. ثم تأت العقيدة القتالية والتي هي نتيجة فرعية للعقيدة العسكرية، وتقوم على القيادة الرشيدة واث الإرادة المقاتلة وأداة القتال أي السلاح، ثم المقاتل أو الجيش. كل من هذه العوامل ومتغيراتها تتداخل بعضها البعض لتحقيق النجاح. والعقيدة القتالية هي المتغير الخفي الحقيقي في نجاح أي قائد في ميدان المعركة. أنها إدراك يربط بين القيادة والإرادة. ولم يعرف التاريخ نموذجاً لقتال ناجح دون عقيدة قتالية متميزة بالإبداع، والمفاجئة (المباغثة)، وكلية أو شاملة.

ولنتذكر على سبيل المثال ما يسلم به خبراء الإستراتيجية العسكرية من أن هزيمة فرنسا في الحرب العالمية الثانية كان سببه الجوهرى، هو عدم وجود عقيدة قتالية، يملكها الجيش الفرنسي، عندما رفع راية التحدي في مواجهة هتلر. بينما السر الحقيقي في النجاح الساحق لهتلر (المانيا) في بداية قتاله هو توفر تلك العقيدة وبفاعلية وواقعية مذهلة. (ربيع، 1989:450)

3. يجب أن تتمركز العقيدة القتالية على المتغيرات الآتية: (ربيع، 1989:451)

أ. التصور الواضح لمفهوم الأمن القومي من حيث عناصره ومقاطعته الحركية من جانب، ثم أدوات تحقيق كل من هذه العناصر، من جانب آخر.

- ب. تنظيم العلاقات بين المؤسسة العسكرية أو بعارة أدق الجيش المهني ومختلف أجزاء المجتمع السياسي، والأمة التي يحارب بإسمها ولأجلها ذلك الجيش.
- ج. نوعية القتال الذي يجب أن يتبع للدفاع عن أرض الوطن، أي الإسلوب الأمثل للتعامل مع العدو الأساسي والعدو المحتمل ويندرج تحت هذا البند: كل ما يتصل بعملية إستئصال الخصم قبل أ يبادر الى مفاجأة غير محمودة العواقب.

المبحث الثالث

البعد الإقتصادي والإجتماعي

المطلب الأول

البعد الإقتصادي

يشكل البعد الإقتصادي عنصراً جوهرياً في معادلة الأمن القومي، إذ لا يمكن تحقيق هذا الأخير إلا في ظل إقتصاد قوي ومتين يؤدي إلى إستقرار داخلي، تتحقق من خلاله التنمية والإستقلال بعيداً عن التبعية ونتائجها السلبية في حين أن الإقتصاد الضعيف يؤدي الى إختراق هذا الأمن ومن ثم تقويض دعائمه. والحديث عن البعد الإقتصادي للأمن القومي العربي يثير في النفس معاني الإستغراب، فعلى الرغم من كل تلك الإمكانيات الهائلة التي يمتلكها الوطن العربي، إلا أنه لا يزال متخلفاً ومتأخراً عن كثير من الدول أو التجمعات التي تحوز من الإمكانيات ما يقل بكثير عن تلك التي يمتلكها الوطن العربي ويتمتع بها. لا شك أن الخلل يكمن في غياب التكامل الإقتصادي العربي وعدم تفعيله، ولعل من الأسباب التي عملت على ذلك هي: (محمود، 1996:8)

1. إختلال البنية السكانية:

تشير البيانات المتاحة الى التنامي النسبي لحجم الموارد البشرية العربية وتساعد نموها، حيث قدر عدد سكان البلدان العربية عام 1992 بنحو 236 مليون نسمة، وقدر المعدل السنوي للنمو السكاني بنحو 3.7% لمتوسط السنوات (1989-1992)، والمجموعة العربية بهذا الحجم السكاني تمثل خامس تجمع سكاني في العالم، حيث يأتي ترتيبها بعد الصين والهند والمجموعة الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية.

وإذا كنا نستطيع القول - إستناداً الى هذه البيانات - بأن المجموعة العربية تتميز بتوافر مواردها البشرية، فليس من الحكمة غض البصر عن البنية السكانية العربية وما يعتمدها من إختلالات تضعف من أدائها الإنمائي، وتؤثر على أمنها القومي.

وليس بعسير الإستدلال على ضعف الأداء الإنتاجي للقوى البشرية العربية بالرغم من ضخامتها الكمية النسبية، بملاحظة أنه في حين يمثل سكان المجموعة العربية 5% من مجموع سكان العالم فإن نصيبهم النسبي من الناتج العالمي يبلغ نحو 1.6%. وهذا يعني أن الأداء التنموي للعنصر البشري ليس فعالاً بالقدر الكافي لكي يدفع حركة التنمية بما يضمن تحقيق المستوى المطلوب للأمن القومي، وأن ذلك يتمثل في إنخفاض معدل المشاركة في النشاط الإقتصادي.

2. إختلال البنية الإنتاجية العربية:

جاءت المحصلة النهائية لضعف الأداء العربي متمثلاً أساساً في تضاؤل الحجم الإقتصادي العربي، وتقلص الموقع النسبي للمجموعة العربية في الإقتصاد العالمي.

والحقيقة التي لا تغيب عن البال، أن أغلب الدول العربية إستطاعت أن تبدأ بدايات مبشرة وإيجابية، وتحقق معدلات نمو مناسبة خاصة إثر تصحيح أسعار النفط خلال النصف الثاني من عقد السبعينات من القرن العشرين، إلا أنها لم تستطع في الثمانينات من ذات القرن أن تواصل المسيرة لأنها ظلت أسيرة لرؤى خاطئة لآليات عمليات التنمية والتكامل العربي، وزاد من الآثار غير المواتية وجود نظام إقتصادي عالمي يعمل لغير صالح البلدان النامية بشكل عام، ومنها البلدان العربية. ففي حين إرتفع نصيب الإقتصاد العربي من مجمل الناتج العالمي من 2.5% عام 1975 الى 4.6% عام 1980 إلا أنه إنكمش عام 1985، حيث بلغ 3.35%، ثم إستمر هذا الإتجاه العام في التدهور فبلغ 2.2% عام 1990 ثم 1.63% عام 1992.

ترتب على هذا الحجم الإقتصادي المتضائل، وفي ظل معدل مرتفع للنمو السكاني يتراوح بين 2.7% و 3% سنوياً، إنتشار البطالة بجميع صورها المقنعة والسافرة، وبلغ عدد عاطلين 5 ملايين عاطل في نهاية الثمانينات من القرن العشرين، يتركز 80% منهم في أربعة بلدان هي مصر والمغرب والجزائر والسودان. لقد باتت البطالة ظاهرة مقلقة - الى حد - كبير في عدد غير قليل من الدول العربية، خاصة إنتشارها بين خريجي الجامعات وذوي المؤهلات المتوسطة وما تحمله في طياتها من بذور الإضطرابات الإجتماعية.

شهد - أيضاً - متوسط الدخل الفردي إنخفاضاً سريعاً ومستمرأ قدره نحو 1.5% سنوياً في المتوسط خلال الفترة 1980-1988، ثم إزداد الحال تدهوراً فبلغ معدل الإنخفاض نحو 4.5% عام 1990 بالقياس للعام الذي سبقه. وإستمر إنخفاض مستوى الدخل الفردي (النقدي) خلال عام 1991 وبمعدل 8.3% بالنسبة الى ما كان عليه عام 1990.

ومع تصاعد الضغوط التضخمية وإرتفاع معدلات نمو الأسعار من 7.2% سنوياً في المتوسط خلال الفترة 1980-1989، الى 28.6% سنوياً في المتوسط خلال الفترة 1992-1990، إرتفعت تكلفة المعيشة في أغلب البلدان العربية، فتزايد عدد الذين يعيشون تحت خط الفقر، مما أضر بفئات عديدة، بل لقد تأثر المستوى المعيشي للطبقة الوسطى ذاتها. ومع الضعف النسبي للطبقة الوسطى، فلا بد أن تضعف معها تعبيراتها السياسية الوسيطة، مما يحقق فراغاً تنفذ من خلاله، وتنمو الإتجاهات المتطرفة فكرياً وسلوكاً، الأمر الذي يضر بالإستقرار الإجتماعي والسياسي والأمني. (سعيد، 1993: 8)

3. إختلال الأمن المائي:

سيظل الماء والغذاء جوهر صراع الإنسان من أجل البقاء، لذلك يأتي توفير الأمن المائي في مقدمة القضايا شديدة الإرتباط بالأمن القومي، وواحدة من أبرز عناصر التنمية. وترجع بعض المؤشرات الى أن أزمة مائية متوقعة يقترب وصولها الى النقطة الحرجة خلال النصف الأول من هذا القرن، مما يشير الى أن المياه ستكون بؤرة الصراع القادمة في الشرق الأوسط، وذلك بالنظر الى سمتين أساسيتين للموارد المائية العربية وهما؛ الندرة النسبية للموارد المائية المتاحة الصالحة للإستخدام، والطبيعة الدولية المشتركة لأهم الموارد المائية السطحية.

4. إختلال الأمن الغذائي:

إن أزمة تأمين الغذاء أصبحت من إحدى المعضلات. فمع تزايد قصور الإنتاج الغذائي عن ملاحقة المعدلات المتزايدة للإستهلاك، ظلت الفجوة الغذائية تتسع حتى أصبحت بحجمها الراهن من أكبر التحديات التي تواجه الأمن القومي العربي.

ومع ندرة نسب الإكتفاء الذاتي العربي من الغذاء، منذ بداية عقد السبعينات من القرن الماضي، أصبحت مستويات الإشباع، بعد عقدين من الزمان، شديدة التدني، وأصبحت المنطقة العربية من أكثر المناطق في العالم إستيراداً للغذاء، إذ يلاحظ أن متوسط نصيب الفرد من صافي الواردات الزراعية في المجموعة العربية يقدر بنحو 2020% قدر مثيله في أفريقيا ويزيد على 831% عن مثيله في آسيا، 190% عن مثيله في أمريكا الجنوبية و 174% في أمريكا الشمالية والوسطى وأكثر من 157.8% قدر مثيله في أوروبا. (محمود، 1996: 19)

المطلب الثاني

البعد الإجتماعي

أولاً: لقد بلغت درجة الإنسداد في النظام العربي للدولة الوطنية عالياً، وليس من دليل أبلغ على ذلك من عجزه عن تقديم أجوبة حقيقية على المطالب التاريخية للمجتمع العربي، سواءً على مستوى النهضة أم التقدم أم الديمقراطية، ونحن نشهد اليوم، مرحلة الذروة في ذلك الإنسداد ممثلة بفقدانه للشرعية الديمقراطية، وبسبب فقدانه الشرعية يميل النظام العربي الى ممارسة كل أنواع العنف لتحصيلها. إلا أن تحصيل هذه الشرعية بالقوة، بدل الرضا الجماعي، يرتب على المجتمع غرامات فادحة، فالقوة في مواجهة المجتمع لا تنتهي، بل تفقد دائماً الى تكريس روح المعارضة والعنف للتعبير عن حقوقه ومصالحه، والى ممارسة الإحتجاج على تسلط الدولة وتغولها.

وهذا ما جعل الحركات الإحتجاجية والعنف تتركز في الأرياف أو مدن الصفيح وأحزمة البؤس التي تضرب طوقاً على كبرى المدن العربية، وأن تفاقمها يمثل شكلاً من أشكال الترجمة الإجتماعية. (بلقزيز، 2000:37) لإستيلاء القطاعات الجماهيرية من ممارسات النظام العربي، والحقيقة أن الصلة بين ظاهرة العنف والوضع الإقتصادي لعموم المجتمع وهيكل توزيع الثروة في الوطن العربي مع هبوط مؤشرات التنمية وتدهور معدلات التوازن في توزيع الثروة، أدى بالمشهد الإجتماعي العربي لخارطة إجتماعية شاذة، فئة تحتكر الثروة وتعيش أعلى معدلات البذخ والثراء وشعوب من الجياح وأشباه الجياح تعيش حالة الفقر، وليس مستغرباً أن تتحول حالة الإنسحاق والتهميش التي تعاني منها الأغلبية العظمى من المجتمع العربي الى قنبلة قابلة للإنفجار، ولتعريض حالة السلم المدني للصدع أو للإنهيار، فحين يشعر قسم من المجتمع بزوال الحد الأدنى من الحماية الإجتماعية، فلا غبار على إختياره سبيل للدفاع الأعمى عن نفسه، بل يضاف اليهم

وقود إجتماعي وثقافي جديد، هم جيش المتعلمين المقصيين من حملة الشهادات العاطلين، ولذلك كانت تنظيمات العنف السياسي تتوسع إجتماعياً في أوساط المهمشين من سكان أحزمة البؤس. (بلقزير، 2000:44)

في محيط البعد الإجتماعي، فإن الجديد، هو صعود الهويات الأثنية والطائفية، واللجوء الى العنف، وذلك من خلال إزدياد صراعات الهوية بين الأعراق والطوائف والأثنيات، وتبرز خطورة هذا النوع من الصراعات في أنه صراع عامودي، يقسم المجتمع كله من قمة رأسه الى مخصص قدميه، عبر الطبقات والشرائح الإجتماعية. ولأنها تتعلق باللغة، والدين، أو الطائفية، فإن المنخرطين فيها يعدونها صراعات وجود وبقاء، فصعود الهويات الطائفية إرتبطت بالحرمان الإجتماعي. (هلال، 2014:43)

ثانياً: الجانب الثقافي في المجتمع العربي: لا يمكن تجاهل واقع الفقر الذي تعيشه الثقافة العربية، فالثقافة العربية الرسمية للدولة، من الهشاشة والضعف بحيث لا يمكن القول إنها أعلى مما تعبر عنه في الممارسة، فهي تعلن الحداثة وتضمير التقليد. فنقوم الثقافة السياسة للمجتمع على واقعها الطبيعي القائم على الجانب (القبلي أو الطائفي أو العائلي) والحال أن النظام المؤسسي لم يدخل بعد في نسيج تفكيرها أو في نسيج تجربتها، من حيث هو يقوض نظام الزعامة ونظام الولاءات الذي تقوم عليه، ومثال ذلك الفتنة في العراق وسوريا ولبنان واليمن. (بلقزير، 2000:48)

الفصل الثالث

محددات الأمن القومي العربي

الفصل الثالث

محددات الأمن القومي العربي

مقدمة:

لقد سبقت الإشارة في الفصلين السابقين من هذه الرسالة الى أننا نعيش أزمة قومية في الوقت الراهن، وأن التغلب عليها يتوقف على وضع سياسة قومية متفق عليها بين الدول العربية لتحقيق شكل مقبول من الأمن القومي العربي.

فإذا كان للأمن القومي علاقاته التبادلية الوثيقة بعناصر عديدة (داخلية وخارجية) فإنه يمكن ترجيح الأهمية النسبية للبعدين الإقتصادي والعسكري للأمن القومي مقترناً بالممارسة الديمقراطية الحقيقية المحكمة. لكن هل هذا كافٍ أم هنالك محددات للأمن القومي العربي تأخذ دورها؟ فما هي تلك المحددات؟ وخاصة ما ظهر على السطح بعد الحراك الشعبي الذي عرف بالربيع العربي، فما هو مردود الحراك الشعبي إذاً؟

سيضم الفصل ثلاثة مباحث، المبحث الأول، التطرف والإرهاب، المبحث الثاني يعالج ظاهرة الهويات الثانوية والفرعية، أما المبحث الثالث فينصرف الى دور الولايات المتحدة في إنهاء الأمن القومي العربي. وسيأخذ الباحث بمنهج الوصفي التحليلي.

المبحث الأول

التطرف والإرهاب

ويضم هذا المبحث مطلبين، الأول يعالج التطرف والمطلب الثاني ينصرف الى الإرهاب.

المطلب الأول

التطرف

أولاً: التطرف لغة: تطرف، يُطرف، يُطرفاً، فهو متطرف، تطرف الشيء: أخذه من أطرافه، أي أتى الطرف، أي منتهى الشيء، والتطرف هو المغالاة السياسية أو الدينية أو المذهبية أو الفكرية وهو أسلوب مدمر للفرد أو الجماعة. (عبد الحميد، 2008: حرف التاء) أما إصطلاحاً، فإن التطرف هو "مجموعة من المعتقدات والأفكار التي تتجاوز المنطق عليه سياسياً وإجتماعياً ودينيّاً" (يونس، 2006: annaba) وبالتالي، فإن التطرف وفقاً لهذا التعريف في هذه الحالة يرتبط بالأفكار وحدها، ولا ينصرف الى السلوك والممارسة. وهناك إتجاه آخر يربط بين التطرف والعنف، من خلال إطلاق مصطلح "التطرف العنيف" "Violent extremism" {4:2012} Roots، بحيث يطال المفهوم كل صفوف التطرف التي تتبنى العنف، ولا تستبعد اللجوء إليه كوسيلة لتحقيق أهدافها، وهو مصطلح جديد نسبياً، في حين أن هناك إتجاهاً ثالثاً يجعل من السلوك العنيف أحد الأركان الأساسية في تعريف التطرف، ومن ذلك، تعريف التطرف على أنه "العملية التي يتم بموجبها تبني فرد أو جماعة معينة معتقدات متطرفة أو سلوك عنيف". {4:2012} Rohan، ومحاولة فرضه على باقي المجتمع من خلال إستخدام العنف أو معاقبة الآخرين على أعمالهم التي يرون أنها شريفة، وهو ما قد تنتج عنه جرائم تقع تحت طائلة القانون. (حمزة، 2012: 5).

وأخيراً، ثمة إتجاه يربط بين التطرف والإرهاب بشكل صريح، وبوجه عام يمكن تعريف التطرف على أنه: "عملية الإستقطاب التي يتعرض لها فرد أو جماعة، والتي يتم فيها التخلي عن الحوار والتسامح والتوافق مع من لهم أفكار مختلفة، بل والإنخراط في تكتيكات لمواجهةهم والتي يمكن أن تندرج في إستخدام الضغط والإكراه غير العنيف، وصولاً الى اللجوء الى أشكال مختلفة من العنف السياسي، وإنهاء بأعمال التطرف العنيف المتمثلة في الأعمال الإرهابية أو جرائم الحرب".

(Holly,2012:213)

ثانياً: أشكال التطرف:

هناك العديد من صور وأنماط التطرف، والتي تصنف وفقاً لمجالها أو مكان حدوثها، وسيتم التركيز على التطرف السياسي والديني، والتطرف داخل السجون بإعتبار ذلك أبرز أنماط التطرف والأكثر شيوعاً.

ففيما يتعلق بأنماط التطرف وفقاً لمجالها، نجد ما يسمى بالتطرف الديني " Religious Radicalism"، وهو أشهر أنماط التطرف والذي يتمثل في الإنضمام للجماعات الدينية والسلفية، والتي ترفض الإنخراط في الحياة السياسية وهذه من أبرز مظاهره ولا تظهر بالضرورة أي أعمال عنف نتيجة ذلك النوع من التطرف.

أما النوع الثاني فهو التطرف السياسي "Political Radicalism" يهدف هذا النمط من التطرف الى تغيير بل وإعادة بناء المؤسسات الإجتماعية والسياسية الموجودة داخل المجتمع. فالتطرف السياسي كأيدولوجية يتحدى شرعية المعايير والسياسات الموجودة فعلياً وينادي بذلك، ولكن ليس بالضرورة أن ينتهي الى العنف. (Rogelio,2008:5-6)

وهناك ما يسمى بـ "التطرف داخل السجون" "Prison Radicalization" الذي يعد أحد أنماط التطرف وفقاً للمكان، إذ أن السجون بيئة خصبة لظهور التطرف، خاصة الديني، حيث أن المسجونين بجرائم عادية يمكن أن يتحولوا الى التطرف، في حالة تم سجنهم مع الإرهابيين، وعلى سبيل المثال، فإن العديد من الهجمات التي قامت القاعدة وطلبان بتنفيذها في أفغانستان، تم التخطيط لها في السجون الأفغانية. (P,2010:2)

ثالثاً: دوائر التطرف:

يحدث التطرف عبر ثلاث دوائر هي: (الحبيب، 2014:الجزيرة)

1. التطرف داخل دائرة الفرد (Individual).
2. التطرف داخل دائرة الجماعة (Group).
3. التطرف داخل دائرة المجتمع (Society).

المطلب الثاني

الإرهاب

أولاً: الإرهاب لغة: وجذره رَهَبَ بالكسر، وَيَرْهَبُ رهبة ورُهباً بالضم، ورهباً بالتحريك، أي الخوف. ورهب الشيء رهباً ورهبة خافه. والأسم: الرُهب، والرهبى أو الرهبوت، والرهبوتي، ورجل رهبوت، يقال: رُهبوت خير من رحموت، أي لأن ترهب خير من أن ترحم. (إبن منظور، 2000:240).

ثانياً: تطور ظاهرة الإرهاب:

1. تردُّ بعض الدراسات جذور الظاهرة الإرهابية الى الثورة الفرنسية الكبرى عام 1789، وما أعقبها من حملات قمع لأنصار الملكية، بل ولبعض زعماء الثورة والتكامل بهم، بحسبانهم أعداء الثورة، وعلى سبيل المثال، يعبر ماتوسيتز "Matusitz" عما تقدم بقوله: ظهرت كلمة

الإرهاب مواكبة للثورة الفرنسية، حيث ما عرف بعهد الإرهاب (1793-1794)، وهي الفترة التي شهدت عمليات عنف واسعة النطاق من قبل الحكومة الثورية، وقتل خلالها ما بين ستة عشر وأربعين ألفاً من الفرنسيين في مدة لا تتجاوز كثيراً العام الواحد، على نحو حدا بالجمعية الوطنية الفرنسية في سبتمبر أيلول 1793، الى القول إن الإرهاب هو ما يسود اليوم. وقد أرتبط هذا النظام السلطوي القمعي بأسم ماكسيمليان روبسبير، الزعيم البارز للثورة الفرنسية، والذي كان يرى أن الإرهاب ليس إلا العدالة الناجزة الصارمة العنيفة.

(Matusitz,2013:1-2)

2. وبحلول منتصف القرن التاسع عشر، وتحديداً بعد عام 1848، إستخدمت لفظة الإرهاب في أوروبا كوصف للأعمال المعارضة للحكام المستبدين، حيث كان الإرهاب خلال تلك الحقبة موجهاً الى الأمراء والقيصرة ورجال الشرطة. وكانت الممارسة الإرهابية تهدف الى إحداث التغيير السياسي، كما كانت أيضاً تمارس في إطار أعمال العقاب والانتقام، وبإختصار كان الإرهاب يعني الإغتيال السياسي وقتل المستبدين، ويرى الروسي تارنوفسكي، وهو أحد أعضاء جماعة نفذت عدة محاولات لإغتيال القيصر الإسكندر الثاني، أن الثورة الإرهابية أعظم وأنبئ من الثورة الشعبية، ذلك أنه في ظل الثورة الشعبية يموت الأبرياء (كالجنود) بمنأى عن القادة الشريرين، أما الثورة الإرهابية فتوجه ضرباتها مباشرة ضد مرتكبي الشر الحقيقيين.

(Tecchman,1989:508)

والشيء نفسه ينطبق على الكاتب الألماني الفوضوي "يوهان بوست"، حيث كان يصف

نفسه بالإرهابي كما اشتهر بمقالاته المعنونة "تصائح للإرهابيين". (Matusitz,op.cit.2).

ويرى الأستاذ الدكتور القطاطشة، أن حركات التحرر الوطنية تتميز عن الإرهاب، لأن هذه الحركات قد أكتسبت شخصية قانونية دولية، مبنية على حق الشعوب في تقريرها مصيرها، وأن هذا الحق هو من المبادئ التي كفلها القانون الدولي، ونصت عليها عهود وحقوق الإنسان، ومنها العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لعام 1996. كما أن قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (59/42) في 7 كانون الأول / ديسمبر 1987، قد أكد على شرعية كفاح حركات التحرر الوطني. (القطاطشة، 2014: 121-123)

ويرى ميتيوستر أن ثمة أربع موجات تاريخية رئيسية للإرهاب، حيث سادت الموجة الأولى الفترة منذ نهاية القرن التاسع عشر وحتى بدايات القرن العشرين، ثم بدأت الموجة الثانية منذ عام 1921، وارتبطت بالحقبة الإستعمارية، وكانت أعمالها محصورة في الحدود الإقليمية للدول. أما الموجة الثالثة وهي الحديثة، فتبدأ مع بداية عقد الستينات من القرن العشرين. وأما الموجة الرابعة، وهي الأخطر والتي يشهدها العالم حالياً، فقد بدأت مع أحداث 11 سبتمبر 2001، وهي موجة تتسم بإستخدام التبرير الديني للقتل، كما تتميز بالإنتشار الواسع عبر العالم، وإستخدام أسلحة أكثر تقدماً وتدميراً، بالإضافة الى مواكبة تقنيات العصر المتقدمة فيما يتعلق بعمليات الإتصال والتواصل والإنتقال بسهولة عبر الحدود الجغرافية، وذلك الى جانب تيسر الحصول على الموارد المالية وإمكانية إمتلاك أسلحة الدمار الشامل. (Matusitz, op.cit. 12)

وفي دراسة أخرى مهمة، يرى تشيلند و بلين "Chaliand and Blin" أن لظاهرة الإرهاب المعاصر أربع محطات تاريخية تمثل علامات فارقة ونقاط تحول لهذه الظاهرة، وتتمثل هذه المحطات في أعوام 1968، 1979، و1983، و2001، تتمثل المحطة الأولى (1968) في تدشين إستراتيجية حرب العصابات في المدن "Urban Guerrilla Warfare Strategy" من

قبل مسلحي أمريكا اللاتينية، وكذلك لجوء بعض المنظمات الفلسطينية ايلول 1970 الى تكتيك الإرهاب بغرض الدعاية لقضيتهم والذي تحول فيما بعد الى أعمال عنف خطيرة.

أما المحطة الثانية (1979) فتتمثل في نجاح الثورة الإيرانية، والذي دشن عصر الراديكالية الإسلامية الشيعية، والتي كانت لها أثارها المباشرة، متمثلة في ظهور حزب الله في لبنان، وغير مباشرة، متمثلة في تسهيل ومباركة عمليات التفجير الإنتحاري المستتدة الى فكرة تمجيد الشهداء التقليدية. كما كانت الثورة الإسلامية، من ناحية أخرى، مصدر إلهام للحركات الإسلامية السنية المتطرفة - حسب هذا التصور - حال كل من حركة حماس، وتنظيم القاعدة، وغيرهما. (Chaliand,2007:221)

وقد أستغلت الولايات المتحدة هذا الصعود للحركات الراديكالية الإسلامية أبان الغزو السوفييتي لأفغانستان، إذ دعمت حركات المجاهدين في إلحاق هزيمة بالسوفييت من شاكلة هزيمة الأمريكيين في فيتنام. (Chaliand,2007:222)

أما المحطة الثالثة في تاريخ الإرهاب المعاصر (1983) فتجسدها الهجمات الإنتحارية التي شنها حزب الله في بيروت خلال ذلك العام، ولا سيما تلك التي أسفرت عن مصرع "241" من مشاة البحرية الأمريكية، و 53 من المظليين الفرنسيين، وأدى ذلك الى إنسحاب القوات الغربية من لبنان وعُدت أكبر إنتصار للإرهاب الدولي خلال الفترة من 1968-2000. (Chaliand,2007:223)

في حين تمثلت المحطة الرابعة في تاريخ الإرهاب المعاصر في هجمات 11 سبتمبر/ أيلول 2001، والتي شكلت ذروة التقدم في الإرهاب، وقد أعقب هذه الهجمات إطلاق أضخم حملة لمكافحة الإرهاب في التاريخ، والتي تم تدشينها بحرب الولايات المتحدة وحلفائها على أفغانستان

بحسبانها ملاذاً للإرهابيين، وأعقب ذلك مشروع إدارة بوش الابن في غزو العراق بحجة إمتلاك العراق أسلحة دمار شامل وإستباقاً لهجمات إرهابية جديدة. (Chaliand,2007:224)

المطلب الثالث

القاعدة وداعش

❖ القاعدة:

أولاً: تنظيم القاعدة، هو واحد من أشهر المنظمات التي تدعي الإسلام في التاريخ الحديث. وقد أقرن إسمها بالصراع الإسلامي مع حكومة الولايات المتحدة الأمريكية كطرف حامل لقضية الجهاد منذ التسعينات للقرن العشرين عندما بدأت الولايات المتحدة في تأليب الرأي العام العالمي حول ملف حقوق الإنسان والحريات العامة وحماية التراث الإنساني في أفغانستان. ولكن الحكومة الأمريكية لم تقم بأي خطوة مباشرة ضد تنظيم القاعدة، ولكنها ضغطت على الحكومة الأفغانية لطرد المقاتلين العرب وتسليمهم لحكوماتهم، وصارت الحكومة الأمريكية تصف حكومة طالبان بإيواء الإرهاب وهذا قبل الحادي عشر من سبتمبر 2001.

إن القاعدة منظمة غير سياسية، يقع مقرها في أفغانستان، تأسست في عقد التسعينات، وهذه المنظمة تؤمن أن هناك نوعين من الجهاد، جهاد الفتح، و جهاد الدفع، أما النوع الأول وهو جهاد الفتح، فلا تقوم به إلا الدولة، لأنه يرمي الى توسيع حدودها ونشر الدعوة الإسلامية، ورفع الظلم عن المظلومين، أما جهاد الدفع فهو يصبح فرض عين على كل مسلم، إن تعرض أقليم من أقاليم الإسلام للعدوان والغزو. (الهاشمي،2015:2)

ثانياً: زعيم تنظيم القاعدة هو أسامة بن لادن السعودي، قاد العمليات ضد السوفييت في أفغانستان في الثمانينات من القرن الماضي، حتى إنسحاب السوفييت من أفغانستان عام 1989، وكان معه عبدالله عزام الذي تم إغتياله في 24 تشرين الثاني / نوفمبر 1989.

إنقل بعدها ابن لادن الى السودان حتى عام 1996، ونتيجة للضغوط الأمريكية على الحكومة السودانية، نقل ابن لادن مقر إقامته الى أفغانستان التي كانت تحكمها منظمة طالبان. وبعد هجمات الحادي عشر من أيلول / سبتمبر 2001 على الولايات الأمريكية، ومقتل حوالي 3000 أمريكي، أعلنت أمريكا إستراتيجية جديدة تقوم على مبدأ الحرب الإستباقية، وقامت بإحتلال أفغانستان وإسقاط حكومة طالبان.

ومهما يكن من أمر، فإن المحطة الأبرز على الإطلاق، والتي حظيت بالنصيب الأوفر من دراسات الإرهاب، تمثلت في أحداث 11 أيلول / سبتمبر، وما ترتب عليها من آثار طالت بنية النسق الدولي القائم. لقد مثلت هذه الحادثة نقطة تحول فارقة في تاريخ الظاهرة الإرهابية، حيث أصابت الضربة العنيفة قلب القوة القطبية الوحيدة في العالم، وصاحبة جهاز الإستخبارات الأضخم والأكثر تعقيداً في التاريخ الإنساني المعروف. (وهبان، 2015: 26)

ثالثاً: القاعدة في العراق:

الزرقاوي (محمد أحمد الخاليلة) أمير قاعدة الجهاد في العراق، وفي بلاد الرافدين، ونائب لأسامة بن لادن فرع العراق، وأنصف الزرقاوي بمسكه كل الملفات بيده وبياسر أخذ القرارات من غير مشاورة، ولم يكن يعتمد نواباً له، وكان يعطي بعض المسؤوليات للمقربين لكن كمراقبين ومن دون صلاحيات في إتخاذ أي قرار إلا بالرجوع إليه.

أسس الزرقاوي عدد من الملفات منها: (الهاشمي، 2015:30-31)

1. ملف الأمن، يدار من قبل أ. ي محمد اللبناني (مصطفى رمضان الدنماركي) ووظيفته مراقبة الهيكل التنظيمي.
2. ملف اللجنة الشرعية، يدار من قبل (عمر يوسف جمعة) من أصول فلسطينية، وواجبها إعداد الدورات الشرعية.
3. ملف الكتائب الخاصة، وهي مجموعة من الكتائب الخاصة لأهداف تم تحديدها مسبقاً من قبل الزرقاوي، وأنتخب لها قادة ومقاتلين بمواصفات خاصة، يشرف عليها المسؤول الأمني.
4. ملف الإدارية والمالية، يشرف عليه محمد يوسف الفلسطيني (أبو أشرف).
5. ملف العلاقات والتنسيق، ويشرف عليه حامد داود الزاوي، وواجبه ترتيب المواعيد والتنسيق مع الفصائل الأخرى.
6. ملف المضافات، بقيادة مصطفى يوسف صيام (أردني الجنسية)، ووظيفته تجنيد العرب والأجانب، ودعمهم لوجستياً، مع تزويدهم بالوثائق، وتقسيمهم الى صفة إنتحاري، وإنغماسي (إقتحامي)، ومجاهد.
7. ملف الإعلام، ومسؤوليته الإشراف على كل ما يبث من بيانات وإصدارات صوتية ومرئية، ويقوده أبو ميسرة العراقي (مهند غزالية) وبإشراف مباشر من الزرقاوي.

رابعاً: إيديولوجية القاعدة:

1. للقاعدة إيديولوجية موضحة بكتاب يحمل عنوان "إدارة التوحش" وهو بمثابة دستور، ويتألف الكتاب من 112 صفحة وإسم مؤلفه الحقيقي مجهول، ولو أنه يحمل إسم (أ. ي بكر ناجي) ويعتقد أن مؤلفه الحقيقي هو (سيف العدل المصري) أحد قادة تنظيم القاعدة. ويمثل الكتاب العقيدتين السياسية والعسكرية للتنظيمات الإرهابية، إبتداءً من القاعدة وحتى النصر و داعش

وتفرعاتهم وهو شبيه بالبيان الشيوعي العالمي الذي أصدره (كارل ماركس وفردريك أنجلز) وهو عالمي الدعوة.

2. الكتاب موزع على مقدمة وفيها مبحث تمهيدي يتناول النظام الدولي منذ معاهدة (سايكس بيكو)، ثم ثلاثة مباحث، الأول يعرف إدارة التوحش، والثاني يتناول كيفية الإستيلاء على السلطة، ويطلق على ذلك مرحلة التمكين، ثم المبحث الثالث يذهب الى الأسس التي تعتمد عليها خطة العمل القائمة على مراحل (النكاية والإنهاك، والشوكة) والتي تعني، التشهير بالأعداء، ومن ثم إستنزافهم، وأخيراً الإستيلاء على السلطة فتكون بيدهم القوة. وبمعنى آخر أن النكاية هي الحرب النفسية والشائعات ثم مرحلة الإنهاك ويقصد بها إستنزاف قدرات السلطة الحاكمة، ثم المرحلة الأخيرة، وهي الشوكة، أي وصول الجماعة الإرهابية الى هدفها فتمسك بالأمور وتدير شؤون المجتمع.

❖ داعش: (الدولة الإسلامية في العراق والشام)

هذا التنظيم هو إمتداد لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق التي أسسها أبو عمر البغدادي (حامد داود الزاوي) في 5 تشرين الأول / أكتوبر 2006، وفي 19 نيسان / أبريل 2010، قتل أبو عمر البغدادي، وفي أقل من شهر، تم مبايعة أبي بكر البغدادي (إبراهيم عواد إبراهيم البدري السامرائي) أميراً لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق، ولا زال حتى اليوم. وإعتمد أبو بكر البغدادي، على المجلس العسكري، الذي يقوده ضباط من ذوي الخبرات العسكرية الأكاديمية والميدانية العالية، وأغلبهم من الجيش السابق (الجيش العراقي قبل 2003)، وهؤلاء إعتمدوا إستراتيجية فتح جبهات قتال متعددة في وقت واحد، لغرض تشتيت جهد الخصم، وأصبحت تنظيمات مقاتليهم في كل ولاية (محافظة) تقسم الى قسمين، القسم الأول كتيبة النخبة الإنغماسية، وهي المكلفة بالقتال المباشر،

عن طريق إقحام مواقع التشكيلات والوحدات العسكرية والمراكز الأمنية، والقرى والمدن، بعد جمع المعلومات الكافية عن كل هدف.

أما القسم الثاني، وهو الذي يتمثل بخلايا محلية نائمة، تستيقظ حين تسنح الفرصة، خاصة عندما تخلو مناطقهم من الوجود العسكري والأمني، وعندما تكون هناك معارك جارية بين الجيش والكتيبة الإنغماسية، عندها تقوم هذه الخلايا النائمة التحرك والنشاط، بما يجعلها تُفعل من عملها فتمسك المناطق التي خلت من الوجود العسكري، وتباشر بإدارتها. (الهاشمي، 2015:33)

وفي مطلع عام 2014، وفي بداية معارك محافظة الأنبار، قام أبو بكر البغدادي بإجراء تغييرات جوهرية في الهيكل التنظيمي لداعش، حيث جعل ولاية الولايات (المحافظين) يقبون بعنوان (نائب البغدادي على الولاية)، وأعطى لكل واحد منهم صلاحيات واسعة للتصرف بشكل لا مركزي ومن دون الرجوع إليه، تعزيزاً لمبدأ الإجتهد والإبداع، وعدم الإعتماد على العمل المركزي الذي يصعب تأمينه، في أجواء التكنولوجيا الحديثة، وإحتمال التشويش وانقطاع الاتصالات. كما ركزت تعليماته (البغدادي) على العلاقة الحسنة مع السكان المحليين في المراحل الأولى من السعي للحصول على السلطة في المناطق السنية، وهي نفس إستراتيجية طالبان في أفغانستان. ولذلك نرى داعش في عملياتها المبكرة، لم تفرض بيعة البغدادي على العشائر والأعيان والشخصيات الدينية والسياسية السنية، ولم تتقاتل مع الفصائل السنية في منطقة نفوذها في بداية سيطرتها عليها، وبهذه الإستراتيجية استطاعت داعش أن تحقق إقناع سنة العراق بأنها المخلص والمنقذ، ونجحت في إستقطاب مقاتلين عرب وأجانب للقتال في العراق، كما نجحت بسحب (أوباما) مرة أخرى الى العراق. (الهاشمي، 2015:35)

لا يمكن فصل ماجرى في مدينة الموصل، وهي المدينة الثانية في العراق والبالغ عدد سكانها حوالي ثلاثة ملايين نسمة، وهي إحدى أكبر حواضر المشرق العربي، بل إحدى أكبر الحواضر الإسلامية، مساء 9 حزيران / يونيو 2014، ن سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، عن الأزمة السياسية الحادة التي يعيشها النظام السياسي العراقي الذي أنشئ ما بعد الإحتلال الأمريكي عام 2003.

وبشكل عام، لا يمكن فصل التنظيمات المتطرفة، عن البيئة السياسية التي تنمو فيها وخلالها، إنها نتاج لوضع سياسي يعاني من إختلالات بنيوية، وقد يصبح نمو مثل هذه التنظيمات في العراق، من القاعدة الى داعش، مثلاً دراسياً مهماً لهذه الفكرة، فهي تعبير عن وضع سياسي مختل، ومن ثم لا يمكن الدفاع عن فكرة أساسها، أن لهذه التنظيمات قوة ذاتية، بل أن قوتها تتأتمن قبول حاضنتها الإجتماعية بها، بشكل سياسي، تسمح لها هذه الحاضنة بأن تؤدي دوراً لتصحيح توازنات القوى الفاعلة على الساحة العراقية. (Al-Rachid,2014:86)

في 9 حزيران / يونيو 2014، سقطت مدينة الموصل بيد تنظيم الدولة (داعش) ليستيقظ العالم فجر اليوم التالي على دوي مفاجئة ومباغثة فيها رائحة القطيعة وبداية عصر جديد، داعش يسقط المدينة الثانية في العراق ويغنم أسلحة أربع فرق عسكرية من الجيش العراقي الذي إنهار وتقهقر، ولم يخض معركة، والى جانب هذا سيطر داعش على نحو نصف مليار دولار من البنك المركزي في الموصل. إن هذا الحدث هو مفصلي في تاريخ العراق الحديث ولا يقل أهمية عن ولادة الدولة العراقية عام 1921 أو ثورة تموز / يوليو 1958، أو الحرب العراقية الإيرانية (1980-1988) أو غزو الكويت 1990 أو الإحتلال الإمبريكي للعراق 2003. (سعيد،2015:6)

بمعنى أن العراق بعد سقوط الموصل، لن يكون مثل ما كان قبله، كما هو الشأن في سائر تلك التواريخ.

بعد سقوط الموصل ساد تفسير إعمدته الإدارة الأمريكية الى حد كبير هوتمثل بأن داعش هو الإبن الشرعي لأزمة النظام السياسي الذي أنشئ في العراق بعد عام 2003. وقد كرست السنوات الثماني لرئيس الوزراء السابق نوري المالكي نزعة إحتكارية، إستثنائية، وجددت الإيمان التقليدي بأن تستند قاعدة الحكم الى هوية أحادية تدور سائر هويات البلاد الأخرى في فلكها هوامش وشظايا.

وبعد مرور أكثر من سنتين على سيطرة داعش للموصل، إنطلقت عملية تحرير الموصل تحت إسم "قادمون يا نينوى" في شهر تشرين الأول / أكتوبر 2016. من قبل القوات المشتركة (الجيش العراقي والبيشمركة والحشد الشعبي والحشد الوطني) فضلاً عن الإسناد الجوي نت التحالف الدولي ومشاركة قوات أمريكية بصفة مستشارين كما يدعون، ولا زالت المعارك مستمرة.

وفي الطرف الراهن، تبدو الأمور في منطقة الشرق الأوسط، بحالة من التنافس الشديد بين تنظيم القاعدة، وتنظيم الدولة الإسلامية، الذي يقدم نموذجاً جديداً لحركة جهادية تتوسع على الأرض بوتيرة متسارعة، وفي نفس الوقت تفرض ضغوطاً على تنظيم القاعدة إذ أن عندما نعقد مقارنة بين هذين لتنظيمين، نجد أنها لا تقع لمصلحة القاعدة، فالظواهرى (زعيم القاعدة) يبدو في حالة ضعف، عند مقارنته بخصمه أبي بكر البغدادي الذي يمتلك خلايا في كل بقاع الأرض رغم الحرب التي يخوضها في الموصل حالياً. (Berger,2014:http)

وفي هذا الصدد يعتقد الباحث أن "داعش" سوف تخسر المعركة في الموصل عندما قبلت الخوض في معركة نظامية، هي من إختصاص الحروب النظامية، وهذا مخالف للحرب غير المتماثلة (Asymmetric Warfare)، أي حرب العصابات. لكنها على الأغلب ستلجأ الى حرب العصابات مرة أخرى، خاصة أن الطبيعة الجبلية والصحراوية في الموصل والأنبار تعتبر مناطق مثالية لحرب العصابات.

المبحث الثاني

ظاهرة الهويات الثانوية والفرعية

(الهوية الطائفية، والهوية الأثنية، والهوية القبلية)

أولاً: تعرف الهوية بأنها الولاء الإسمي للفرد الذي يسمو على ما عداها من صور أخرى للإنتماء قد تكون مصدر لولاء آخر، وعادة ما تتعدد صور الإلتناء الممكنة التي يشعر المرء برابطة نحوها، حيث يمثل كل من الدين، والطائفة، والقبيلة، أو العشيرة، والعرق أسساً لصور متنوعة من الإلتماءات التي قد تكون مصادر للولاء. ولا يعد تعدد صور الإلتناء، بحد ذاته ظاهرة سلبية، بل قد يكون مصدراً للثراء وللتنوع الحميد في المجتمع الواحد، يبدو أن هذا التعدد قد يتحول الى مصدر شديد الخطورة على المجتمع في حالة سمو الولاءات الفرعية على الولاء الأسمى في الدولة الوطنية المعروفة في عالم اليوم.

وقد زحرت مؤلفات التنمية السياسية في خمسينيات وستينيات القرن العشرين بالحديث عن أزمة الهوية بحسبانها إحدى الأزمات الأساسية في الدول حديثة الإستقلال، (خريوش، 2014:56) لا سيما في أفريقيا وآسيا، التي تسعى لترسيخ هوية وطنية في الدول حديثة الإستقلال تتجاوز الهويات، والإلتماءات الدينية، والعرقية، والطائفية، والقبلية أو العشائرية. ولقد كان على الدول حديثة الإستقلال عبء ثقيل تمثل في تجاوز الولاءات الفرعية لمصلحة الولاءات للدولة، والذي يتجاوز الإلتماءات الفرعية.

ولا شك في أن الدولة الوطنية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بوجود ولاء إسمي وحيد بين مواطني هذه الدولة، أي هوية وحيدة سامية تُرتب للمواطنين الذين يحملون جنسية الدولة حقوقاً، وتفرض عليهم واجبات لكونهم مواطنين متساويين في الحقوق والواجبات، بالرغم من تنوع هولاء المواطنين في الدولة الواحدة من حيث الدين، أو الطائفة، أو العرق، أو القبيلة، أو العشيرة، أو غير ذلك من صور التنوع الممكنة. (خربوش، 2014:57)

ثانياً: عندما نشبت حرب العصبية المذهبية، منذ أقل من عشر سنوات في العراق وسوريا واليمن، بدا الناس متفاجئون بما يحصل، غير أن هذه الفجاءة لم تتوافق مع إستتكار لما يحصل ورفض مطلق له، بل تزامن مع إنخراط مفاجئ أيضاً لأبناء وبنات المجتمعات العربية في هذا الإنقسام البنيوي، والتحاقهم بأحد معسكري هذه الحروب الأهلية المحلية التي غدت اليوم بمنزلة حرب أهلية إقليمية كبرى، الأمر الذي يعني أن الإنقسام العصباني عميق في البنية المعرفية العربية الى درجة أنه قادر على هضم أي فعل أو رد فعل يحصلان على مستوى الحياة الإجتماعية - السياسية العامة. ولأجل فهم العصبية وتأثيرها في المجتمعات العربية لابد من الوقوف على ما يأتي: (خربوش، 2014:59)

لم تغادر المجتمعات العربية يوماً عصبيةها التأسيسية، بل إستخدمتها في الإلتفاف على صدمة الحداثة حين دقت أبوابها غداة الحرب العالمية الأولى، فكانت مهمة العصبية الدينية إذ ذاك منع تسلل الدول الغربية الحديثة القائمة على مفهوم المواطنة، الى داخل دساتير الدول الناشئة الجديدة، فعارض أعيان الشام أي تركيبة للدستور لا يدخل فيها عنصر العصبية الدينية، وسدوا الطريق أمام المواطنة العلمانية. (أبو فخر، 2013)

أما اليوم، فنحن أمام طور جديد من حياة العصبية، حيث جرى الإستفادة من هذا النسيج العصباني القائم منذ عقود، بشكل دفين في عمق البنى المعرفية العربية المعاصرة، لتدميرها من الداخل. فالعصبية الدينية التي تصدت للإستعمار بشكل موحد سياسياً ودينياً كانت تحمل في أحشائها بذور العصبية المذهبية وعند الإنتهاء من تفعيل الأولى (التصدي للإستعمار)، إنتقل الى تفعيل الثانية (العصبية المذهبية)، وبات هدف العصبية السياسية اليوم تدمير المجتمعات العربية من خلال شردمتها وتقطيع أوصالها.

وحتى يومنا هذا، لا يزال ابن خلدون أفضل من فهم العصبية وشرحها، هذا المفهوم العربي الأصيل في تعريف العصبية أنها شكل من أشكال المعرفة الإنسانية يقوم على ربط الأفراد إجتماعياً بوحدة إجتماعية كبرى ومغلقة، مثل القبيلة والعائلة السياسية والحزب السياسي العصباني التقليدي، وهي سمات أساسية للإستنفار الفوري ممثلة بالنصرة والتعبئة الشاملة معبر عنها بالتزام، والتضحية بالدم وهي الإستماتة. (ابن خلدون، 1900:154)

وما تعيشه الأمة العربية اليوم هو تفشي ظواهر العصبية سواءً الدينية، أو الأثنية، أو المذهبية أو القبلية العشائرية، وهذا يعني ظهور تشققات في الأمن الوطني للبلدان العربية مما جعل تحقيق الأمن القومي العربي بعيد المنال، نتيجة التفوق الثانوي على مستوى الفروع (دينية، أثنية، مذهبية، قبلية) أي أننا أمام خروقات للأمن الوطني فكيف نقفز على ذلك لتحقيق الأمن القومي.

وهذا ما نلاحظه في العراق وسوريا واليمن وليبيا واقعياً، ففي العراق حيث الهويات الثانوية من سنة وشيعة وعرب وكرد وتركمان، وفي سوريا من سنة وعلويين ومسيحيين وكرد، وفي اليمن من شوافع وزيديين الخ، تسعى هذه الهويات الفرعية الى التفوق والتماسك لحماية أمنها الثانوي أو الفرعي قبل أمنها الوطني أو أمن الأمة (الأمن القومي).

مما سبق ذكره لابد من إيجاد معادلة للتكامل المتكافئ والشامل الذي يفترض عدم التحفظ عن إعتبار الأمر مساوياً للذات من ناحية، والدخول معه من ناحية ثانية في شراكة فعلية على المستويات كافة. وميزة هذه المعادلة أنها لا تكتفي بالتعايش السلمي، بل أنها تتخطاه بإتجاه العيش المشترك في معانيه وأبعاده كلها، وهي الصيغة التي تبنتها معظم بلدان أوروبا الغربية منذ أكثر من قرن ونصف القرن، حيث إستطاعت أن تستبدل الولاء الديني أو المذهبي الذي كان سائداً قبل ذلك (والذي كلف مجتمعاتها حروباً طويلة ومكلفة جداً مثل حرب المئة سنة¹، وحرب الثلاثين سنة²) بالولاء للملك والولاء للوطن والدستور. (معتوق، 2016:69)

يخطئ من يعتقد أن الأخطار المحدقة بالنظام الإقليمي العربي، والتهديدات التي تحيط به اليوم هي أمور جديدة كل الجدة، لم يسبق للنظام أن تعامل مع مثيلاتها من قبل. ويخطئ من يعتقد أيضاً أن تلك المخاطر والتهديدات الراهنة هي مجرد تكرار لما اختبره النظام من قبل، وتمكن من مواجهتها والتعامل معها.

فليس من قبيل المبالغة القول أن النظام العربي هو وليد صراع، فقد نشأ وتطور وسط موجات متلاحقة من الصراعات الداخلية بين أعضائه، والخارجية بينه وبين القوى الإقليمية والدولية، وأثبت النظام خطأ كل التحليلات التي أعلنت وفاته. (Ajami, 1978: 355-373)

كما أثبت النظام العربي قدرته على إحتواء التحديات التي واجهته والتكيف معها، ويرجع ذلك أساساً الى السمة الفريدة التي يحظى بها وتميزه عن النظم الإقليمية الأخرى، وهي أنه يجمع بين سمتي الإقليمية بمعنى التواصل الجغرافي بين مجموعة من الدول المجاورة (باستثناء الصومال

¹حرب المئة عام: هي حرب بين فرنسا وإنكلترا من عام 1337 - 1463 ميلادية (أي أنها كانت 116 عام)

لإدعاء الإنكليز بالعرش الفرنسي. موقع الموضوع: www.mawdoo.com

² حرب الثلاثين عام: هي صراعات دامية مزقت أوروبا من عام 1618 - 1648 وكان سبب إندلاعها الصراع

الديني بين الكاثوليك والبروتستانت. موقع معرفة: www.marefa.org/index-php

وجزر القمر) والقومية بمعنى التجانس اللغوي، والتقارب الثقافي، ومشاعر الإلتواء، الى فضاء

ثقافي وحضاري مشترك، مع الإقرار بوجود تنوعات وخصوصيات، فهل ينجح النظام مرة أخرى؟

إن الموضوعية والمنطقية تؤيد نجاحه وإستمرار صلاحيته (أي النظام العربي) كأساس

معنوي للنظام الإقليمي³ بحكم إرتباطه باللغة والثقافة السائدتين في المنطقة، عبر الإختلافات

الأثنية والطائفية، بإعتبار أن الإقرار بالهويات الثانوية، وإحترام حقوقها لا يمثل موقفاً معادياً

للعروبة. (هلال، 2014:42)

ثالثاً: الطائفية:

برزت على السطح في المجتمع العربي والمجتمع الإسلامي، بعد الإحتلال الأمريكي

2003 للعراق، وهي ظاهرة جديدة، تتمثل بصعود الهويات الأثنية والطائفية ولجئها الى العنف

المتمثل بما يطلق عليه ب (المليشيات) ومصطلح المليشيات قديم في التاريخ وبالذات المراحل التي

سبقت تشكيل الجيوش النظامية، حيث ظهرت الجماعات والمليشيات المسلحة في عصر ما قبل

ظهور الدولة المركزية، وكانت تعنى بالدفاع عن القبلية، والتجمعات الديمغرافية المتجانسة في إطار

جغرافي معين، أو ضمن تجمعات مذهبية. والمليشيات المسلحة تتصرف فوق القانون والسلطة،

وتفرض إرادتها بالعنف والقوة. (العجيلي، 2017:13).

وبعد النظام الإيراني الذي تأسس بعد الثورة عام 1979، المحرك الأساسي للطائفية

والمليشيات التابعة له والعبارة للحدود، كأداة لتنفيذ إستراتيجيته الهادفة الى تصدير الثورة الى

الخارج، والتي هي في حقيقتها أداة لتصدير الإرهاب والفوضى، وخلق الفتن لتحقيق أهداف سياسية

عبر إستغلال واضح للمذهبية والشحن الطائفي، يقع في مقدمتها التمدد الإيراني والحلم الإمبراطوري

³يستخدم الكاتب هلال علي الدين تعبير النظام الإقليمي العربي والنظام العربي كمترادفين حسب إعترافه: ينظر:

المرجع هلال علي الدين، النظام الإقليمي، مرجع سابق، ص 48.

الفارسي في فرض الهيمنة على المنطقة العربية والإسلامية، تحت غطاء الدين والمذهب، وخداع وتضليل الجماعات بإسلوب يركز على الشعبوية لإستقطاب الناس المعدمين والفقراء وتحريضهم لتحقيق أهداف سياسية. والمشروع الطائفي الإيراني لا يختلف عن المشروع الصهيوني، فكليهما له أطماع في الأرض العربية، وقد يتقدم المشروع الإيراني على المشروع الصهيوني بإستغلاله أدوات محلية وفق منظور طائفي ومذهبي وحقد دفين. لقد باتت المليشيات الطائفية العابرة للحدود والتابعة للنظام الإيراني تشكل تهديداً خطيراً للأمن القومي العربي وورقة ضغط سياسي قوية بيد النظام، حيث يمتلك حق المناورة بها للقتال خارج الأوطان وفي المكان والزمان الذي يختاره.

(العجيلي، 2017:15)

وتزداد خطورة هذه الهويات الثانوية، عندما يختلط صراع الهوية بدوافع إقتصادية وسياسية، مثل أن تكون جماعات هذه الهويات محرومة إقتصادياً أو مضطهدة سياسياً، فصعود الهويات الطائفية ليس مسألة إنتماء وثقافة وحسب وإنما إرتبطت عادة بالحرمان الإقتصادي والإقصاء السياسي والإجتماعي.

لقد ظلت مسألة الهوية إحدى القضايا الإشكالية في منطقة الشرق الأوسط، فتجربة الدولة الوطنية لم تنجح في حسم تنازع الهويات، وبذلك إستمرت حالة التصادم والصراع، وكان للحكم الإستعماري يد في تغذية هذه الحالة. ولم تكن الثورات العربية سوى عامل مساعد في كشف عمق هذه الأزمة، حيث أدت هذه الثورات الى المزيد من الإستقطابات المتطرفة، ليبيرز على أثرها النموذج الإسلامي العنيف الذي تجلى بتنظيم الدولة الإسلامية (داعش) وغيره من التيارات الجهادية التي ترفض المنظور الوطني للدولة. (حنفي، 2014:5)

وبالتزامن مع إستغلال التنظيمات الإرهابية العابرة للحدود لأزمة الهوية، كانت مشكلة الطائفية تمثل دافعاً لتوسع شبكات الإرهاب العابر للحدود، فقامت هذه التنظيمات الإرهابية بتوظيف الصراعات الطائفية الدائرة في المنطقة وبخاصة بين السنة والشيعة، وتجسد ذلك بما جرى على الساحة السورية، حيث أن تدخل حزب الله اللبناني وإيران المعلن وإشتراك مليشيات شيوعية من العراق وباكستان وأفغانستان، قد إستدعى ظهور خطاب سني مضاد يدعو للجهاد في سوريا. (zelin,2014:http)

وهذا ما أفضى الى تدفق المقاتلين على سوريا، مما جعل التنظيمات الإرهابية تجد لها رصيماً بشرياً هائلاً إستطاعت من خلاله تكوين شبكات تعمل لأغراضها.

في ختام هذين المبحثين يرى الباحث أن الإرهاب والتطرف والهويات الثانوية، هي نتائج لمقدمات أساسها غياب الديمقراطية والعدالة وشيوع الظلم وعدم المساواة والتهميش، وهذه سببها عدم وجود دولة المواطنة التي تعامل مواطنيها على حد سواء من غير تمييز وتعتمد معيار الكفاءة والنزاهة في تقييم المواطن، وليس على أسس طائفية، أو أثنية، أو عشائرية.

إن من نتائج بروز الهويات الفرعية، شيوع المليشيات المذهبية المسلحة العابرة للحدود والتي أصبحت تنافس الجيوش النظامية، مما يتوقع أن يكون بين هذه المليشيات والجيوش النظامية صراع يصل الى مستوى القتال، مثل ما هو الحال في الغارات التي تشنها قوات التحالف الدولي ضد "داعش" في سوريا والعراق، وكذلك بما يقوم به التحالف العربي ضد مليشيا "الحوثيين" في اليمن. والإحتمال الثاني قيام الدول بتقنين أوضاع المليشيات من خلال إحتوائها في المؤسسة العسكرية، كما جرى في العراق من دمج الحشد الشعبي في الجيش العراقي.

المبحث الثالث

دور الولايات المتحدة الأمريكية في إنهاء الأمن القومي العربي

يعالج هذا المبحث دور الولايات المتحدة الأمريكية في إنهاء الأمن القومي العربي من خلال إستراتيجيتها المعتمدة إتجاه المنطقة العربية، وما صاحبها من ثورات أطلق عليها صفة الربيع العربي، وسيضم المبحث مطلبين هما، الأول الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة العربية، والثاني ينصرف الى حالة التهميش التي تعاني منها المجتمعات العربية.

المطلب الأول

تأثير الإستراتيجيات الأمريكية في تداعيات الأمن القومي العربي

بعد تفكك الإتحاد السوفييتي في عام 1989 وإنهياره عام 1991، وإنهاء الحرب الباردة، انفردت الولايات المتحدة بقطبية النظام الدولي، في حين إنكفأت روسيا على نفسها في مرحلة إنتقالية تقوم على حالة ترتيب أوضاعها من جديد.

وإنتشرت نظريات أمريكية تبناها مفكرون أمريكيون، منها كتاب صموئيل هنتجتون، والذي يحمل عنوان "صراع الحضارات" وكتاب "نهاية التاريخ" لفرانسيس فوكوياما. ثم جاءت هجمات 11 سبتمبر / أيلول 2001.

وظهرت دعوات رسمية أمريكية، بشأن الشرق الأوسط منها:

1. مبادرة وزير الخارجية الأمريكية "كولن باول" في 8 يناير / كانون الثاني 2003، التي سميت "مبادرة الشراكة الأمريكية للشرق الأوسط" التي تحدث فيها كولن باول عن الفقر، وفقدان الحرية، والبطالة في دول الشرق الأوسط، ودعا الى تطوير المنطقة العربية من خلال معالجة التخلف فيها. وحددت المبادرة ثلاثة عناصر كسياق للمعالجة وهي (أولاً: تشخيص الأزمة.

ثانياً: تحديد سبل أو خيارات حل الأزمة. ثالثاً: حاجة العرب لأمريكا في مرحلة الإنتقال من التخلف الى التقدم)، والتي رفضها الرأي العام العربي، (دعسة، 2003:1) ووصفت بأنها غير نزيهة وأنها تحمل أهدافاً سياسية، أقل ما يقال عنها أنها وسيلة من وسائل تحسين واشنطن لصورتها في الشرق الأوسط، وإعادة بناء مصالحها الإستراتيجية في المنطقة على أسس جديدة، تكون الإدارة، وبعد عام وشهرين من 11 سبتمبر / أيلول 2001، بدأت تدرك أن هذه الحوادث ناتجة عن جملة من الظروف والمكونات، هو أمر مهم للغاية وبداية منهج صحيح لكيفية صون مصالحها وصون مصالح الآخرين بصورة جديدة وعلى قاعدة "الشركة" وليس الإملاء أو التبعية. (الرأي، 2003: http)

2. في عام 2005 قالت وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة "كوندليزا رايز" خلال زيارتها الى القاهرة: "لقد سعت الولايات المتحدة الأمريكية على مدى 60 عاماً من أجل تحقيق الإستقرار على حساب الديمقراطية في الشرق الأوسط، لكننا لم نحقق أيّاً منهما. نحن ننتهج الآن أسلوباً آخر، نحن ندعم التطلعات الديمقراطية لكل الشعوب" وتعكس هذه العبارة سيادة قناعة لدى صانع القرار الأمريكي، بأن سبب الإرهاب الذي بلغ الأراضي والمصالح الأمريكية، هو حالة الجمود السياسي في العالم العربي فضلاً عن الإخفاق الأمريكي في العراق، والذي كانت تعتقد أنه سيكون أنموذجاً يحتذى به في المنطقة العربية. (فاشقجي، 2013: الحياة أ)

كما طرحت كوندليزا رايز في نفس السنة أبريل / نيسان 2005، صيغة الفوضى الخلاقة في الشرق الأوسط، بعد أن واجهت الولايات المتحدة المأزق في العراق، وظهور إشارات للتقدم الإيراني في البرنامج النووي، فضلاً عن إتجاه النظم العربية الى تكريس السلطة وإحتكارها في حلقات محدودة. كل ذلك دعا واشنطن الى طرح فكرة الفوضى الخلاقة كوسيلة غير مباشرة لتعديل الأوضاع في المنطقة العربية حتى وصل الأمر الى ما يسمى بالربيع العربي. (فاشقجي، 2013: الحياة ب)

3. في أيار / مايو 2011، ألقى الرئيس الأمريكي "باراك أوباما" خطاباً عبر فيه عن التحولات في الشرق الأوسط، والذي حدد فيه المصالح الجوهرية الأمريكية في المنطقة: بـ "مكافحة الإرهاب"، ووقف إنتشار الأسلحة النووية، وضمان حركة التجارة العالمية، وضمان أمن المنطقة والدفاع عن إسرائيل والسعي لسلام عربي إسرائيلي.

يرى الباحث أن الأفكار الأمريكية الآنفة الذكر جاءت بعد الأخطاء الجسيمة التي إرتكبتها الإدارة الأمريكية في غزوها للعراق من غير مسوغ قانوني دولي، ولذا لجأت الى طرح نظريات بحجة الديمقراطية التي في حقيقتها هي أدوات للتحريض وزعزعة المجتمعات العربية.

4. وتأتي الوثيقة الإستراتيجية التي أصدرتها الإدارة الأمريكية في 6 شباط / فبراير 2015، والتي حملت عنوان "الصبر الإستراتيجي" حيث حددت هذه الوثيقة حماية الولايات المتحدة من ثمانية أخطاء هي: هجوم كارثي على الداخل الأمريكي، هجمات ضد مواطني الولايات المتحدة في الخارج، أزمة إقتصادية عالمية، إنتشار أسلحة الدمار الشامل (الخطر الأول والثاني يقصد بهما الإرهاب)، إنتشار الأمراض المعدية على نطاق عالمي، تغيير المناخ، إختلال في أسواق الطاقة العالمية، وأخيراً إنتهاكات حقوق الإنسان. وفي ضوء ما تقدم رسمت الإدارة الأمريكية سياستها على الشكل الآتي:

أ. القيادة من الخلف أي عدم الإنخراط في العمليات وخاصة العسكرية منها بشكل مباشر، بل ترك الأمر للفاعلين الآخرين وبإسناد منها، ومن موقع القوة وذلك عن طريق تشكيل تحالفات دولية لمواجهة التهديدات العالمية، بدلاً من الذهاب منفردة، كما حصل في العراق ومن قبلها أفغانستان، وهذا ما طبق في ليبيا في إسقاط حكم القذافي.

ب. إعادة التوازن الإستراتيجي مع آسيا والمحيط الهاديء.

ج. إستمرار تراجع الإهتمام الأمريكي بمنطقة الشرق الأوسط دون أن يعني ذلك الإنسحاب منها.

د. إن هناك إستعداداً أمريكياً لإدارة الفوضى لزمن طويل في هذه المنطقة (العربية) وفي نفس

الوقت ضمان عدم خروج تلك الفوضى عن السيطرة. (مطواع، 2015:65)

ومن خلال فقرات الوثيقة التي جرى الإعلان عنها، يعتقد الباحث أنها أسست لسياسة مقيدة،

فهي قد تبنت الإقتراب الحذر والمقيد في إستخدام القوة العسكرية الأمريكية، بالتزامن مع تدعيم

القيادة الأمريكية للعالم والحفاظ عليها وعلى نظام دولي يرتكز على حكم القانون.

المطلب الثاني

الظلم والتهميش والبطالة في الوطن العربي:

أولاً: عدد سكان الوطن العربي حتى عام 2014 هو (367) ثلاثمائة وسبعة وستون مليون نسمة،

يشكل الشباب نسبة حوالي 65%. وتضمن تقرير الأمم المتحدة لعام 2016 الخاص بالتنمية

الإنسانية العربية وجاء تحت عنوان "الشباب وآفاق التنمية في واقع متغير":

1. إن الإستمرار في تجاهل أهمية الشباب وإمكانياتهم، والإكتفاء بمبادرات صورية أو متجزأة غير

واقعية سيزيد من إغترابهم عن مجتمعاتهم.

2. إن هذا النهج يدفع الشباب الى التحول من قوة بناء فعالة في خدمة التنمية الى قوة هدامة تسهم

في حالة عدم الإستقرار وتهديد الأمن المجتمعي.

ثانياً: تضمن تقرير الأمم المتحدة الذي أعدته منظمة "الاسكوا"⁴ عام 2016، حول الظلم في العالم العربي والذي "منع من التداول به في الأمم المتحدة"، بعد ما سعت إسرائيل وعدد من الدول العربية بينها السعودية والبحرين الى منع عرض هذا التقرير وأهم بنوده:

1. ممارسات إسرائيل الإجرامية في التمييز المذهبي والعنصري بحق الفلسطينيين.
2. التحذير من ثورات دموية في العالم العربي، إذا إستمرت حالات القمع الحالية.
3. لايمكن الحديث عن العدل والتنمية دون وأد الطائفية التي تهدد وجودياً للعالم العربي.
4. غالبية الدول العربية أبتليت بالإستبداد والفساد والتهميش للصالح العام.
5. لابد من عقد إجتماعي جديد يحقق قدراً من العدل والمساواة في العالم العربي.
6. النخب العربية الحاكمة تعيش حالة قلق جراء غياب الشرعية مما يدفعها الى المبالغة في القمع.
7. فئات كثيرة في العالم العربي تعاني من إنتقاص في حقوقها وبخاصة المشاركة في السلطة وصنع القرار.
8. المنطقة العربية تضم أكبر عدد من اللاجئين في العالم.

ويرى الباحث من خلال ما ذكره تقرير الأمم المتحدة، التي هي جهة محايدة، أن الظروف التي تعيشها الشعوب العربية، هي ظروف قاسية وعلى الدول العربية أن تسارع في معالجتها، للمحافظة على أمنها الوطني وأمنها القومي. حيث أن هذه المجتمعات بدأت تمارس قيادة الدولة، وأن الدولة أصبحت تسير خلف قيادة المجتمع، وهذا واقع لم تتوقعه المؤسسات في تلك الدول، فنتائج تصويتين لشعبين في منطقتين مختلفتين من العالم، فقد أختار الشعب البريطاني الخروج من عضوية الإتحاد الأوروبي في إستفتاء شعبي في 23 يونيو/ حزيران 2016، بينما رفض الشعب

⁴أسست عام 1973 منظمة "الاسكوا" الإسم المختصر لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية لدول غرب آسيا، وتضم جميع دول هذا الإقليم من بينها 13 دولة عربية. وهي تعنى بالجانب الاقتصادي والاجتماعي للدول.

الكولومبي في إستفتاء عام في 2 أكتوبر / تشرين الأول 2016، إتفاقية السلام مع حركة الفارك (القوات المسلحة الثورية الكولومبية). كذلك ما أثاره فوز الرئيس الأمريكي ترامب في الإنتخابات الأمريكية عام 2016، الذي جاء مخالفاً لتوقعات المحللين مما يدل على عجز هؤلاء المحللين عن فهم المجتمعات وإتجاهاتها، فكيف بنا وما يجري في عالمنا العربي، الذي يميل الى حالة الجمود والعالم في حالة حركية بإتجاه الأحسن.

ثالثاً: منذ نهاية 2010 بدأت ما تسمى بثورات الربيع العربي، وذهب بعض المحللين الى إعتبرها مؤامرة خارجية قادتها الولايات المتحدة، وما يؤيد ذلك ما ذكر آنفاً في مبادرات كولن باول وكوندليزا رايز من دعوات ظاهرها لنشرالديمقراطية والعدالة والتنمية وفي باطنها المحافظة على المصالح الأمريكية، وهذا من حقها لكن ليس على حساب المصالح العربية.

يقال أن المخطط لما سمي بهذه الثورات هو اليهودي "برنار هنري ليغي" وهو صحفي يهودي، جزائري المولد، فرنسي الجنسية، ولد لعائلة ثرية في الجزائر عام 1948 ثم إنتقل الى باريس ودرس فيها حتى وصل درجة المفكر وصاحب نظريات سياسية، وهو مشهور بكراهيته للعرب والمسلمين، وهذا الرجل عرفته جبال أفغانستان، وسهول السودان، وجبال كردستان العراق، وأخيراً شرق ليبيا، حيث أنزل العلم الأخضر الليبي، ورفع علم المملكة الليبية، أنه رجل الفتنة والطائفية.

يعتقد الباحث أن نتيجة ما حدث هو بسبب الخلل في الجبهة الداخلية العربية فلو كان المجتمع العربي محصناً تحصيماً جيداً من داخله، بوجود حياة ديمقراطية حقيقية، وعدالة إقتصادية وإجتماعية، لما نجحت المحاولات أو المؤامرات في تحريك الشارع العربي، ولكن طالما أن الوضع في الأساس هو غير سليم، فهذا يعني أن هناك تربة خصبة، تتلقف الدعوات الخارجية حتى وإن كانت مخربة.

رابعاً: إن الشباب هم قادة المستقبل ولا بد للمجتمع العربي أن يعطي هذه الحقيقة الإهتمام الذي تستحقه، من خلال إشراكهم في السلطة ووضع القرار، ويبدأ ذلك من معالجة مشكلة البطالة في العالم العربي، والتي نسبتها عالية: ففي ليبيا 48.9% وفي موريتانيا 46% وفي مصر 42% وفي فلسطين 42% وفي المملكة الأردنية الهاشمية 28.8%.

يخلص الباحث في نهاية هذا الفصل الى أن التطرف والإرهاب هما ظاهرتان عالميتان، إلا أنهما أكثر إنتشاراً في العالم العربي نتيجة للظلم وعدم المساواة بين شرائح المجتمع، وهي متفاقمة لعدم معالجتها، كما أن بروز ظاهرة الطائفية، وظاهرة التمسك بالهويات الثانوية بما فيها العصبية العشائرية والمناطقية كلها مؤشرات تدل على التخلف لضياع الحكم الرشيد.

وبالنسبة للتفكك الحاصل في الأمن العربي نتيجة لما سمي بالربيع العربي الذي على الأغلب خطط له من الخارج وبالذات من الولايات المتحدة والمنظمات الصهيونية العالمية، لكن الذنب يقع على العرب أنفسهم فلو كان النظام العربي سليماً داخلياً تسوده روح المواطنة والعدالة والمساواة، لما نجح أي إختراق لصفوفه.

الفصل الرابع

التحديات الإقليمية للأمن القومي العربي

الفصل الرابع

التحديات الإقليمية للأمن القومي العربي

مقدمة:

تناولت الفصول الثلاثة السابقة، الأبعاد السياسية، والعسكرية، والإقتصادية، والإجتماعية للأمن القومي العربي، ثم المحددات لهذا الأمن، من ظواهر التطرف والإرهاب وشيوع ظاهرة الهويات الثانوية والفرعية (الطائفية، الاثنية، والقبلية).

أما هذا الفصل فإنه سيعالج التحديات الإقليمية، أي تهديدات الدول المجاورة للوطن العربي والمتمثلة بتهديدات (إسرائيل، وإيران، وتركيا، وأثيوبيا). وسوف يحاول هذا الفصل الإجابة على ماهية عناصر التهديد الإقليمي؟ وماهي درجات التهديد لكل دولة؟ وهل ستبقى الدول العربية من غير إستراتيجية موحدة لحماية أمنها ومصالحها؟ وماهي إنعكاسات حركات الربيع العربي على الأمن القومي؟ وهل لازالت الدول العربية تحتمي بمظلات بعض الدول الكبرى؟ وسيعتمد الباحث بالإجابة على هذه الأسئلة الأنفة الذكر على منهج تحليل النظم الإقليمية.

يتألف الفصل من ثلاثة مباحث، الأول يذهب الى التهديد للكيان الصهيوني (إسرائيل)، والثاني الى التهديد الإيراني، ثم الثالث التهديد التركي ، والتهديد الرابع والأخير التهديد الأثيوبي. وسيعتمد الباحث منهج تحليل النظم في العلاقات الدولية.

المبحث الأول

تهديد الكيان الصهيوني (إسرائيل)

أولاً: تأتي الإخطار الإقليمية من المنطقة ذاتها سواءً من جيران دخلاء أم جيران أصلاء. والكيان الصهيوني، جاء دخيلاً فرض علينا، وما إنفك يهدد الأمن القومي العربي. وهذا الكيان، كيان إستيطاني، وهو الخطر الأعظم على وجود الأمة العربية، فهو لا يطمع فقط في أرضنا، ولكنه أكثر من ذلك يستهدف كياننا القومي الحضاري. وبذلك تطورت الأطماع الإسرائيلية من مجرد السيطرة على كل فلسطين وابتلاعها، الى الهيمنة على كل الدول العربية المجاورة بحجة توسيع ما يسمى بالمجال الإستراتيجي الحيوي، ليشمل بعد ذلك المنطقة من باكستان الى المغرب، ومن تركيا الى تشاد والقرن الأفريقي. (طلال، 1986:13)

وليست هذه الرؤية الإسرائيلية مجرد خطط على الورق يلوحون بها، ولكنها أصبحت ممارسة فعلية - فضرب المفاعل النووي في العراق، وضرب مقر منظمة التحرير الفلسطينية في تونس وغيرها من الإعتداءات الخطيرة - لم تعد تترك مجالاً للشك في جدية هذا المخطط، ولا في خطره الداهم على الأمة العربية بأكملها، ولنا من تصريح أوديد ينون (Oded Yihnon) (مستشار شارون)، ما يؤكد أن إسرائيل تستهدف الأمة العربية في كيانها البشري - السوسولوجي، وليس فقط أرضها وسيادتها. (الحسن، 1986:14)

والمثل القريب والحي هو الإعتداءات الإسرائيلية على قطاع غزة التي كان من أهمها ذلك الذي وقع في الثامن من تموز / يوليو 2014، حيث شنت إسرائيل عدواناً واسع النطاق على قطاع غزة وهو الأكثر شراسة ودموية والأطول زمناً والأكثر خسائر في الأرواح والممتلكات، في سلسلة الحروب التي أعلنتها إسرائيل على قطاع غزة منذ تأسيسها. هذه الحرب التي إستمرت خمسين يوماً

وإرتكب الجيش الإسرائيلي خلالها سلسلة من جرائم الحرب وجرائم ضد الإنسانية بحق المدنيين الفلسطينيين، وأوقعت نحو 2150 شهيداً و 10870 جريحاً ودمرت الألاف من البيوت. وشردت نحو 400 ألف فلسطيني من منازلهم. (محارب، 2014:5).

إن إسرائيل تريد تفتيت أقطار الأمة العربية على أسس طائفية ومذهبية، وأثنية، وقبلية، ومناطقية، حتى تكون الدول العربية متنافرة فيما بينها، وتكون هي صاحبة السطوة في المنطقة.

ثانياً: قال الفيلسوف الصيني (صن تسو)، وقبل 2500 سنة في كتابه (فن الحرب): "إذا عرفت نفسك تريح نصف الحرب، وإذا عرفت عدوك تكسب النصف الثاني" (حسني، 2005:36)

وهذا يعني أن علينا أن نكون على بينة من قدرات عدونا العسكرية والإقتصادية والسياسية والإجتماعية. ويقول الفيلسوف الألماني كلاوزفيتز (كلاوزفيتز، 1967:15) : إن كلمة معلومات تعني مجموع المعارف المتعلقة بالعدو وبلادنا، وهي بالتالي الأساس الذي تبنى عليه أفكارنا وأفعالنا، فإذا عرفنا طبيعة هذا الأساس وما يكتفه من شك وقلق، إستطعنا أن نلاحظ أن الحرب بناء حساس تكفي أبسط الأشياء لتدميره. ومن هنا لا بد من دراسة نظرية الأمن القومي الإسرائيلي، ومعرفة نقاط ضعفها وإستثمارها وصولاً لإختراقها.

ثالثاً: خصائص مفهوم الأمن "القومي" الإسرائيلي: (ربيع، 1988:5)

إن مفهوم الأمن القومي في التاريخ السياسي لإسرائيل له خصائص خمس منها:

1. ثبات المبادئ.
2. مرونة التطبيق.
3. وضوح الأهداف.
4. الإجماع القومي حول العناصر.
5. الترتيب التصاعدي للقواعد.

هكذا كان الأمن "القومي" في تقاليد إسرائيل منذ وجودها ومنذ صاغها رئيس وزرائها الأول

دافيد بن جوريون، فالمبادئ ثابتة لا تقبل أي مناقشة وهي تدور حول ثلاثة مبادئ أساسية:

أ. هو عدم قبول أي إتفاق عسكري بين دولتين أو أكثر من الدول المحيطة بإسرائيل، يتضمن

أو يفترض نوعاً من التعاون والتنسيق الحقيقي.

ب. رفض أي محاولة لإغلاق مضيق تيران.

ج. رفض أي وجود عسكري فاعل من الجانب المصري في شبه جزيرة سيناء.

هذه المبادئ الثلاثة بمثابة قواعد مطلقة للتعامل، والخروج على أي منها يعني الحرب.

نستطيع بصفة عامة أن نميز بين خمسة مراحل للأمن القومي الإسرائيلي. (ربيع، 1988:7)

1. المرحلة الأولى، قبل عام 1967، حيث الأمن القومي الإسرائيلي كان أمن دولة في حيز

التكوين. وهو هجومي، إستفزازي، حذر يسوده في حقيقة الأمر الخوف وعدم الثقة في الذات

وفي القيادة.

2. المرحلة الثانية، عقب عام 1967 وحتى عام 1973. أمن إسرائيل هو أمن دولة نجحت

وأستطاعت أن تثبت فاعليتها وقوتها وقدرتها على الفوز على خصومها وتوسيع حدودها. الى

أن الحنكة العسكرية التي أثبتتها الجيش الإسرائيلي في حرب الأيام الستة، لم ترافقها أو

تصاحبها حنكة سياسية من جانب القيادة المدنية الإسرائيلية.

3. المرحلة الثالثة، منذ عام 1973 حتى عام 1982. الأمن القومي الإسرائيلي في هذه المرحلة

أكثر إعتدالاً، إستغلت إسرائيل إتفاقية (كمب ديفيد) لتحقيق ما كانت تتصوره في جميع حروبها

السابقة. ولقد ظلت تتحاشى دخول أي عاصمة عربية حتى جاءت عملية السلام مع مصر

فكانت نتيجتها المباشرة والأولى والبعيدة هي غزو لبنان في عام 1982.

4. عقب حرب لبنان ولل سنوات اللاحقة حتى عام 1988، بدأت تظهر عناصر التفسخ في مفهوم الأمن القومي الإسرائيلي، الذي إسم بالتركيز على البعد العسكري القائم على التفوق في القدرة القتالية حيث القناعة بتدمير كل محاولة للمساس بالسطوة الإسرائيلية، بينما المصلحة الحقيقية لإسرائيل هو أن تقيم وتؤسس وجودها على التعايش والتعامل السلمي، لكن ذلك ليس من طبيعتها ولا ينسجم مع أهدافها، وهذا النهج ليس من صالحها، فالعالم العربي قد يخسر معركة أو عدة معارك ولكنه في المدى البعيد لابد أن يكسب حربه مع إسرائيل، وهذا أمر منطقي وموضوعي يتسق والتجارب التاريخية، ومنها الحريان العالميتان الأولى والثانية لألمانيا ضد أوروبا، فهي مهما تفوقت فمصيرها الفشل.

5. وفي مرحلة لاحقة، بدأت تظهر آراء فكرية تفصح عن نفسها بما له علاقة بنقاط ضعف في الأمن القومي الإسرائيلي، فأول مرة يعترف تيار هام في الفكر الإسرائيلي بأن إسرائيل مصيرها الإختفاء، طال عليها الزمان أو قصر. ولأول مرة أيضاً يقر الفكر ، بأن مفهوم الأمن القومي يتضمن في جوهره تناقضاً خطيراً. غمن ناحية إن بقاء إسرائيل متوقف على تسوية سلمية، تقوم على سياسة أساسها عملية إستيعاب مستمرة في الجسد الإقليمي، ومن جهة ثانية فإن الأمن الإسرائيلي، بمفهومه الحالي، يقوم على أساس الإستنزافية والعدوانية. وهكذا فإن هذا التناقض في ذاته يحمل جذور الفناء الإسرائيلي. ولعل هذا يفسر الإنفصام بين الفكر العسكري الذي لا يزال عدوانياً قصير النظر، والفكر السياسي الذي بدأ يتقبل عناصر الواقعية، ببعد نظر.

(ربيع، 1988:8)

رابعاً: سمات الواقع العربي في مواجهة إستراتيجية الكيان الصهيوني.

من يدرس واقع الأمن القومي العربي، بعد حرب أكتوبر 1973، وحتى الوقت الحالي، يجد أنه على درجة من الخطورة تستدعي الوقوف عندها، والتخطيط بإرادة قوية للتصدي إليها. إن الخطر الذي يواجهه الأمن العربي سببه ما يسمى بـ "فجوة الأمن العربي" وسبب هذه الفجوة هو غياب "الإرادة العربية"، وتضاؤل "القوة الذاتية العربية"، علماً بأنها الوسيلة الوحيدة لتحقيق "الأمن القومي"، فلا معاهدات الصلح مع الكيان الصهيوني، ولا الأراضي المنزوعة السلاح، ولا القوات الدولية، ولا ضمانات الدول العظمى، تحقق الأمن القومي العربي. فكل ذلك يمكن أن يأتي بعد العمل والتنمية الذاتية، وحينئذ تصبح الإتفاقات المعقودة مقبولة من وجهة نظر الأمن، لأنها إتفاقات تمت بين "أقوياء". أما إذا عكسنا الآية بعقد إتفاقات في غياب القوة الذاتية، فإنها حينئذ تصبح إستسلاماً لأنها إتفاقات وقعت بين "أقوياء" و "ضعفاء". (هويدي، 1982:5)

لا تركز السياسة الى القواعد الأخلاقية، فالمفكر والفيلسوف "نيقولا ميكافلي" يتحدث عنها

كثيراً، ومن الأمثلة على بعدها عن الأخلاق ما يأتي: (ميكافلي، 1982:6)

إرتقاء "اغاتوكليس" الصقلي العرش وهو من أحط الطبقات. وأصبح ملكاً على "سراقوسة".

فهذا الرجل نشأ على حياة عرفت بالشر والفضاعة في علاقته مع الآخرين، لكنه في الوقت نفسه

وصل الى درجة قاضي القضاة في "سراقوسة" وطمع في الإستيلاء على منصب الإمارة فيها، فقام

بإستدعاء أهل "سراقوسة" ومجلس شيوخها بحجة التشاور معهم، وعند تكاملهم أمر أفراد عصابته

بذبح جميع أعضاء مجلس الشيوخ ثم أعلن نفسه أميراً على "سراقوسة".

فعلى قدر ما في جيبك من أوراق، يمكنك أن تشتري، ولكن عليك أن تعرف القيمة الحقيقية لما في جيبك، وأن تعرف ما يمكنك أن تشتريه من السوق في مقابل ذلك وإلا كسب التاجر الجولة. قد يعطيك بضاعة فاسدة، وقد يعطيك أقل مما تستحق، أو قد يأخذ كل ما في جيبك من أوراق دون أن يعطيك شيئاً، ومثال ذلك دخول "هنري كيسنجر" المنطقة العربية، بعد حرب رمضان عام 1973، وكان في جيوب العرب أوراق كثيرة وغالية، كان يمكن أن تعيد حقوقهم المغتصبة، في إتفاق كامل وعادل، كان الإتحاد السوفييتي موجوداً في المنطقة بكل ثقله، وقناة السويس مغلقة أمام الملاحة الدولية وكذلك باب المندب، وخطر البترول قائم، وارتفاع أسعاره يهز الأسواق المالية العالمية، والرأي العام العالمي بدأ يتحول ضد إسرائيل، والدول العربية متماسكة. وبالرغم من كل ذلك فإن "كسنجر" دخل المنطقة وهو يؤكد، أن السلام في جيبه الأيمن، والأرض في جيبه الأيسر، إلا أنه بدل من إصرارنا على الحل الشامل كما كنا ننادي، وافقنا على الحل "خطوة بخطوة" أي قطعة صغيرة من الأرض في مقابل قطعة ضخمة من السلام، وبدلاً من الحل الجماعي كما كنا نعلن، وافقنا على الحل الفردي.

إن أسباب معاناة العرب، إعتبارهم مراكز القوى، تهديداً للديمقراطية، لغة الحوار في ممارسة الدبلوماسية، العلاقة بين القيادة السياسية والقيادة العسكرية، فهناك من يعتبر أن مراكز القوى، شعاراً ثقيلاً على النفس، يهدد الديمقراطية في الوطن العربي، علماً بأن الديمقراطية لا يمكن أن تمارس بطريقة فعلية إلا في ظل مراكز القوى، ذلك أن العمل السياسي في نهايته ما هو إلا إتخاذ القرار. وأغلب الشعوب العربية لا تشترك في "صنع القرار"، لا بطريق مباشر، ولا بطريق غير مباشر، وعلى ذلك فإن إتخاذ القرار يتم "من مركز قوة واحد" كل همه تحطيم باقي "مراكز القوى"، علماً بأن إحتكاك بعضها ببعض هو الذي يحصل القرار ويعمقه. ولذلك فإن هذا الشعار مطبق في البلاد الديمقراطية كافة، الأحزاب، الصحافة الحرة، رجال الإقتصاد، العسكريون،

المتفقون، العمال كل هؤلاء يشكلون مراكز قوى حقيقية يحسب لها ألف حساب، عند إتخاذ القرار. أما إذا كانت مراكز الطغيان والفساد، فهذا شيء آخر لأن الحديث حينئذ يكون عن مراكز ضعف. والشعوب العربية تعيش في خوف وإنعدام أمن أو أمان في ظل تكاثر مراكز الضعف والفساد، في حين يعيش غيرنا في أمن وعزة في ظل مراكز القوى. ولذلك فالفجوة بيننا وبينهم تزداد إتساعاً. فلتعدد مراكز القوى عندهم يتقدمون في ثبات والى الأمام، ونحن لإفتقارنا إليها نسير دائماً في تخبط وتردد الى الخلف. (هويدي، 1982:7)

خامساً: التعنت الإسرائيلي وتقلص مساحة الصراع

1. في ضوء الظروف السائدة في المنطقة العربية، وبعد ما يسمى بثورات الربيع العربي، التي بدأت شرارتها الأولى في تونس في ديسمبر 2010، ثم ما لبثت أن إمتدت الى سوريا، وليبيا، ومصر، فإن الدول العربية أصبحت مشغولة في معالجة شؤونها الداخلية، كأولوية أولى، وأصبحت القضية الفلسطينية تأتي أولوية متأخرة. ولا يزال الحال كذلك، فالحرب الأهلية في سوريا في أوج سعيها، والعراق يخوض حرباً ضد تنظيم "داعش" الإرهابي، أو ما يسمى بدولة الخلافة الإسلامية في العراق والشام، وأما اليمن فالحرب الأهلية قائمة بين الحكومة الشرعية من جهة وجماعة الحوثي وعبدالله صالح "رئيس الجمهورية السابق" من جهة أخرى. وتقوم دول الخليج العربي بقيادة السعودية بإسناد الحكومة الشرعية، بما يسمى بعاصفة الحزم، مقابل إسناد إيراني للإنقلابيين "الحوثي وصالح"، ومصر هي الأخرى مشغولة في الداخل فضلاً عن وجود إتفاقية لها مع إسرائيل، جاءت بعد حرب تشرين الأول / أكتوبر عام 1973. هذه هي صورة المشهد العربي الراهن.

2. لقد تقلص الصراع مع الكيان الصهيوني ليقترصر على الفلسطينيين، وحزب الله اللبناني. يقابله تعنت إسرائيلي يقوده "بنيامين نتنتياهو"، من حزب الليكود. وسيتطرق الباحث الى الموقف الإسرائيلي من القضية الفلسطينية ومن حزب الله اللبناني.

أ. العلاقة مع الفلسطينيين

(أولاً) كان القاسم المشترك بين الحكومات الإسرائيلية - من العمل أو الليكود - منذ عام 1990، وبصرف النظر عن موقف كل منهما من عملية السلام، محاولة التسوية، وإستهلاك الوقت، وإفراغ السلام من مضمونه، وإطالة أمد التفاوض على أمل أن يساعد تغير الظروف التي دفعتهم لقبول تقدم ما في عملية السلام في القضاء على ما تحقق، عبر 25 عاماً من عملية التسوية السلمية، نجح الإسرائيليون في تعطيل تلك المسيرة، والقضاء على كل منجزاتها، رغم قلتها، إلا الإنجاز المتمثل في إقامة السلطة الوطنية الفلسطينية في رام الله. أما نتنتياهو، فمنذ وصوله الى سدة الحكم في إسرائيل للمرة الأولى في منتصف عام 1996، ركز جل جهده في عرقلة تنفيذ إلتزامات إسرائيل النابعة من إتفاقيات أوسلو، وتنفيذ المزيد من خطط الإستيطان. وإستبدال بصيغة "السلام مقابل الأرض"، صيغة السلام مقابل السلام، وهي الصيغة التي تمكن من خلالها من الإجهاز على عملية التسوية، وبصفة عامة، كانت تجربة الفلسطينيين معه صعبة للغاية. وقد وصفه، فيصل الحسيني بأنه مفاوض مستحيل، فهو ليس مفاوضاً على الإطلاق، بل هو شخص يريد أن يملي ولا يفاوض. (الحسيني، 2000: الأهرام)

وقد حرص نتنتياهو، خلال ولاياته الثلاث الأخيره، على إظهار الفلسطينيين على أنهم غير مستعدين لتسوية حقيقية تنهي الصراع، مدعياً أن من حق إسرائيل الدفاع عن أرضها بوسائل عسكرية، وقد نجح الى حد بعيد في إقناع المجتمع الدولي بهذه الصورة مستعيناً في ذلك بالعمليات

العسكرية التي تقوم بها حماس من وقت لآخر، على الرغم من أنه في الواقع لم يتطرق ولو مرة واحدة لفكرة الدولة الفلسطينية، أو حل الدولتين.

(ثانياً) وإزاء سياسة نتتياهو، شن الفلسطينيون حملة دبلوماسية دولية واسعة داخل أروقة الأمم المتحدة، نجحوا من خلالها في الحصول على موقع "دولة مراقب غير عضو" في الأمم المتحدة، حيث صوتت الجمعية العامة للأمم المتحدة في 29 نوفمبر 2012، على منح فلسطين صفة دولة مراقب غير عضو في الأمم المتحدة، بعد أن صوتت 138 دولة لمصلحة القرار، من بينها ثلاث دول من الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن، وهي روسيا والصين وفرنسا، في حين عارضته الولايات المتحدة وثمانية دول أخرى، وامتنعت بريطانيا عن التصويت ومعها أربعون دولة.

كما دعا مجلس الأمن الى النظر بشكل إيجابي الى قبول طلب دولة كاملة العضوية في الأمم المتحدة، الذي قدمه الرئيس الفلسطيني محمود عباس في سبتمبر 2011. وعدّ الرئيس محمود عباس القرار بمنزلة شهادة ميلاد لدولة فلسطين مؤكداً أن الأسرة الدولية تقف الآن أمام الفرصة الأخيرة لإنقاذ حل الدولتين. أما نتتياهو، فقد إنتقد القرار قائلاً أنه لن يغير شيئاً على الأرض. (عسيله، 2015:102)

(ثالثاً) لقد بدأت تداعيات ذلك القرار الإيجابية في الظهور مع نهاية عام 2014، حيث بدأ الاعتراف بدولة فلسطين من جانب الدول الغربية الكبرى، إذ قامت الحكومة البريطانية في بداية شهر أكتوبر 2015 بتصويت رمزي وغير ملزم لن يغير في سياستها الخارجية، مفاده ضرورة الاعتراف بفلسطين كدولة، كوسيلة للتفاوض، حتى الوصول الى حل الدولتين. وتبع ذلك إعتراف السويد رسمياً بدولة فلسطين في نهاية الشهر نفسه، ثم إعتراف بلغاريا، ورومانيا، وبولندا، وجمهورية تشيك، والمجر، وهو الأمر الذي أثار غضب إسرائيل فإستدعت سفيرها من إستكهولم رداً على إعترافها بفلسطين. (عسيله، 2015:103)

(رابعاً) تعاني إسرائيل، خلال العقد الأخير، من تراجع مكانتها الدولية، منذ حرب لبنان الأخيرة في عام 2006، ثم حرب غزة في نهاية عام 2008، وما أعقبها في حربيها على غزة في عامي 2012 و 2014، لتجعل من صورة إسرائيل التي كانت إيجابية سابقاً الى صورة إسرائيل المعتدية والمتحدية للمجتمع الدولي. وفي هذا السياق، تطرق الكاتب الإسرائيلي، جدعون ليفي، في أحد مقالاته في ديسمبر عام 2009، الى التدهور الخطير لمكانة إسرائيل على المستوى الدولي، بفعل جرائم الحرب التي ارتكبتها خلال عدوانها على غزة. {ليفي. watan. 2015}

وما يأتي يدلل على إنحدار مكانة إسرائيل دولياً:

- القرار 2334 الخاص بتصويت مجلس الأمن الدولي لصالح قرار يحرم الإستييطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة من قبل إسرائيل بأغلبية ساحقة 14 صوت من مجموع 15 صوت وإمتناع ممثل الولايات المتحدة عن التصويت. وكان هذا الموقف الأمريكي يحدث لأول مرة منذ سنين طويلة، لأن أمريكا كانت دائماً تستخدم حق الرفض (الفيتو) ضد أي مشروع يدين إسرائيل. ويأتي هذا القرار تحت الفصل السادس في ميثاق الأمم المتحدة، أي أنه قرار غير ملزم، بل يأتي بصيغة توجيه.

لكن الأمر الإيجابي فيه، هو أن على الأمين العام للأمم المتحدة تقديم تقرير فصلي (كل ثلاثة أشهر) عن حركة الإستييطان الإسرائيلي. كما أن القرار يساعد السلطة الفلسطينية على ملاحقة إسرائيل في المحافل الدولية، وخاصة المحكمة الجنائية الدولية، بإعتبار الإستييطان يعد من جرائم الحرب. (النجار، 2016:5)

- مؤتمر باريس، إنعقد مؤتمر باريس بتاريخ 15 يناير / كانون الثاني 2017، وحضره ممثلون عن 70 دولة على مستوى وزراء الخارجية ومنهم الدول الخمس الكبرى (أعضاء مجلس الأمن الدائمين)، أكد المؤتمر على حل الدولتين (الإسرائيلية والفلسطينية) وعلى حدود 4 يونيو / حزيران 1967، والتمسك بالمبادرة العربية للسلام التي أقرها القادة العرب في قمته التي عقدت في بيروت عام 2002. (الطيب، 2017:10أ)
- قرار منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة "اليونسكو" في 2 أكتوبر / تشرين الأول 2016، القاضي بأن المسجد الأقصى وكامل الحرم الشريف هو موقع إسلامي مقدس ومخصص للعبادة. (الطيب، 2017:10ب)
- حركة BDS وهي حركة خاصة بمقاطعة للبضائع الإسرائيلية وترفع شعار (حرية، عدالة، مساواة)، ونجحت في كسب العديد من الإتحادات الطلابية في أوروبا وأمريكا وكندا وأستراليا، وانضمت إليها مؤخراً الجمعية الأمريكية للعلوم، وهي تضم 7500 عالم وباحث، فقررت فرض مقاطعة أكاديمية على جامعات الإحتلال. (الحوار المتمدن. Alhewar)

ب. العلاقة مع حزب الله

(أولاً) أعادت الإنتخابات الإسرائيلية المبكرة في 17 مارس 2015 فتح ملف الجبهة اللبنانية "حزب الله"، حيث ضرب الطيران الإسرائيلي مواقع حزب الله في القنيطرة في 8 يناير 2015، وهو الأمر الذي أعاد الى الواجهة المخاوف من إحتتمالات إندلاع مواجهة أخرى بين إسرائيل وحزب الله، على الرغم من أن الأمر مع خطورته، ليس جديداً على الفترات التي تسبق العملية الإنتخابية لتحريك الناخبين اليهود الذين يحبون الإنتصارات العسكرية السهلة وإستعراض القوة، وهو ما يعني تعزيز الصورة الشخصية لرئيس الوزراء، ووزير الدفاع، ويعمل على إقناع الرأي العام بضرورة بقائهما. (هارتس، 2015:نت) وضربت صحيفة هارتس مثلاً،

قصف المفاعل النووي العراقي عام 1981، وعملية عناقيد الغضب في لبنان عام 1996، وعملية الرصاص المصوب في غزة عام 2008، وعملية عامود السحاب في غزة عام 2012. (هارتس، 2012: نت)

إن العملية الإسرائيلية في 8 يناير 2015، لها خصوصية كونها تأتي على خلفية إنشغال حزب الله في سوريا، مما يحدد من مناورة الحزب على الرد، بالرغم من فقدان الحزب لأحد أهم قادته "جهاد عماد مغنية". مع ذلك لم يسكت الحزب وكان رده في 28 يناير / كانون الثاني 2015، بالهجوم على قافلة تابعة للجيش الإسرائيلي في مزارع شبعا، قتل فيها 16 إسرائيلياً. (Aralic.euron.2015)

وإزاء هذه العملية لم تسكت إسرائيل، لأنها لا تريد أن تكون المبادئة بيد حزب الله، وبذلك تنقل قوة الردع إليه، فقامت في 24 أبريل / نيسان 2015، بغارة جوية على قاعدة صواريخ للجيش السوري في جبال القالمون بالقرب من الحدود اللبنانية، وفي حينه علق "موشيه يعلون" وزير الدفاع الإسرائيلي، قائلاً "لن نسمح لأسلحة عالية الجودة بأن تنتقل لمنظمات إرهابية، وعلى رأسها حزب الله، وسنعرف كيف نرد عليها، وعلى مرسلها". (يعدل. جزيرة . نت)

(ثانياً) يمكن القول إن إسرائيل وحزب الله تمكنا من المحافظة على نهج واضح بينهما، بيقوم على عدم الإنخراط في حرب مفتوحة، والتركيز على ضبط النفس. وفي ضوء ذلك يمكن القول إن المواجهات الأخيرة في عام 2015، تندرج ضمن الإطار الضابط للإيقاع، وإنها كانت محصورة ولم تتوسع في أبعادها، كما حدث في عام 2006، ويمكن القول إنه ليس من مصلحة الطرفين الدخول في مواجهة. فحزب الله منشغل في سوريا وإسرائيل من جانبها تسعى للمحافظة على قوة ردعها في مواجهة الحزب.

(ثالثاً) تطرق الكاتب الى العاملين الفاعلين في العلاقة مع الكيان الصهيوني في الوقت الحاضر، لكن لا بد من التوسع وأخذ الإطار الإستراتيجي المستقبلي بالحسبان. ويجد الباحث أن ما جاءت به حرب أكتوبر / تشرين الأول 1973، تسلط الضوء على النقاط التي تحدد الإستراتيجية الإسرائيلية المستقبلية. (ربيع، 1988:248)

المتغيرات السياسية التي لعبت دورها، منعت إسرائيل من إستغلال الثغرة التي نفذت منها قواتها الى العمق العملياتي المصري، في نفس الوقت منعت هذه المتغيرات الجيش المصري من إستئصال القوة الإسرائيلية على ضفة السويس الغربية.

يستخلص مما تقدم الآتي: (ربيع، 1988:256)

1. الإعتماد على الذات لم يعد يصلح لمواجهة المتغيرات في منطقة الشرق الأوسط، والتي

إعتمدها إسرائيل سابقاً في مواجهة الدول العربية بشكل منفرد، بمعزل عن الظروف

الإقليمية والدولية.

2. مفهوم الردع، ثبت فشله، فلقد شن الجانب العربي الحرب رغم كل ما قيل عن قدرة

الجانب الصهيوني، من إمكانيات كيفية، من تكنولوجيا، ونوعية سلاح.

3. إن الحرب السريعة أو الخاطفة التي إعتمدها الألمان في الحرب العالمية الثانية، لا

يمكن تكرارها كما جرى في حرب عام 1967.

4. حرب المدن، لم تعرفها إسرائيل، فكانت حرب لبنان (بيروت) درساً قاسياً لها في عام

1982.

5. أن الكم العربي، أصبح رقماً فاعلاً وبخاصة في الجانب المصري الذي قارب التسعين

مليون نسمة.

(رابعاً) فضلاً عن ذلك يرى الباحث، أن يأخذ بالحسبان دور ما يأتي:

1. الشعب الفلسطيني وطلبعته الشبابية التي حملت راية الكفاح وحتى على مستويات العمليات الفدائية الفردية.
2. تحييد السلاح التقليدي في مواجهة رجال الحجارة في الإنتفاضات فلا يمكن لإسرائيل لإستخدام ما سمي بذراعها الطويل "القوة الجوية" في محاربة المجموعات الصغيرة الفردية.
3. تحييد سلامها النووي، الذي في حالة إستخدامه سيثملها التأثير.
4. تطور وسائل التواصل الإجتماعي بما يساعد على كشف جرائمها ضد الشعب الفلسطيني، وبما يؤمن التعاطف مع القضية الفلسطينية.
5. خلاصة ما تقدم يرى الباحث أن المستقبل للحق والعدل المصحوب بالقوة والإرادة الإيمانية العربية وبما يكفل أخذ الحق العربي وإن طال الزمن ولو أن ذلك ستكون تكلفته ليس بالقليل، لكن هذه التكلفة ستكون أكثر على الكيان الصهيوني.

المبحث الثاني

التهديد الإيراني

مقدمة:

أولاً: تتصف العلاقات التاريخية بين العرب والفرس بالكراهية والتوتر، فهناك نظرة إستعلاء وفوقية من الفرد العربي للفرد الفارسي، يقابله إمتلاك الفرس نظرة غطرسة وإزدرائية للعرب، ويعتقدون أنهم الأثرى تاريخياً. وتشكل هزيمة الفرس أمام العرب في معركة القادسية عام 14 هجرية (636) ميلادية، أحد أهم الأسباب لكراهية الفرس للعرب (Al-Zahed. Arbiya.n). ويشتبك مع ذلك الخلاف المذهبي الشيعي - السني، ليزيد من حالة الكراهية في العلاقات العربية - الفارسية، وبخاصة مع العرب السنة. وبما يؤثر سلباً وبدرجة خطيرة على الأمن القومي العربي.

ثانياً: أن السياق السلوكي بين العرب والفرس وبما له علاقة بالطائفية يتمثل بالآتي:

أ. إن علاقة إيران بالدول العربية ليست على إتساق واحد، فمثلاً مع دول الخليج، لها علاقات جيدة مع دول قطر وسلطنة عمان، بينما العلاقة مع البحرين والسعودية متوترة، أما مع الكويت والإمارات فتأخذ حالة البرود.

ب. ترتبط إيران بمصالح تحالف مع سوريا والعراق ومع الحوثيين في اليمن ومع حزب الله في لبنان وحماس الفلسطينية. أما العلاقة مع دول شمال أفريقيا فهي متأرجحة بين المودة والبرود.

ج. عبر عن النوايا الإيرانية الرئيس المصري الأسبق، حسني مبارك، عندما قال "بأن شيعة المنطقة ولاؤهم لإيران، وليس لدولهم (bbc,2006) وكذلك نداء جلالة الملك عبدالله الثاني

لتشكيل هلال سني لمواجهة الهلال الشيعي في المنطقة.(arb.majala,2004)

التوجهات الإيرانية في المنطقة والأمن القومي العربي:

أولاً: إن معيار العلاقة القائمة بين العرب وإيران أساسها الخلاف الطائفي الشيعي - السني، فإيران تقوم بتكريس الطائفية من خلال دعمها للجماعات الشيعية في دول المنطقة، مع سعيها الى نشر التشيع وكأنها تقوم بنشاطات تبشيرية، وكما هو حاصل في سوريا والعراق وبقية الدول العربية.

(www.Libert foreign policy.com)

ثانياً: تقوم الإستراتيجية الإيرانية على مرتكزين أساسيين هما:

أ. تصدير الثورة الإيرانية، الذي أعتمد بعد ثورة 1979، فيلاحظ دعم إيران لشعبة دول المنطقة لإستقطابهم من خلال المطالبة بحقوقهم، وإنشاء الحسينيات والمراكز الثقافية لتكون منابر لبث الفكر الشيعي، وفي حقيقة الأمر، أن هذا الأسلوب يهدف الى التمرد والسيطرة لتحقيق الأهداف السياسية والإقتصادية ومن ثم الإستحواذ بشكل كامل على مقدرات دول المنطقة. وما دعوات إيران من ما سمي بثورات الربيع العربي بأن هذه الثورات مستوحاه من الثورة الإيرانية وهذا ما أكده المرشد الأعلى "علي خامنئي" في خطبة الجمعة باللغة العربية في طهران.

(خامنئي، 2011)

ب. سيادة القومية الفارسية، تركز الشخصية الفارسية على القومية الفارسية، وعلى ضرورة الإعتراز والإفتخار بها، وهذا يشمل القائمين على السلطة في إيران والمعارضين لها، بإعتبار أن إيران واحدة من أكبر الإمبراطوريات القديمة. وجاء وقت تقاسمت الإمبراطورية الفارسية العالم مع الإمبراطورية الرومانية وهذا ما تتسم به السياسة الخارجية الإيرانية دائماً سواء قبل

الثورة أو بعدها. (سجاد، 2015:13)

العلاقات الثنائية الإيرانية - العربية

من أجل الوقوف بشكل دقيق عن العلاقات بين إيران والدول العربية لا بد من تناول العلاقات مع كل دولة عربية على حدة وحسب الأهمية الجيوبوليتكية.

المطلب الأول

علاقات إيران - مع دول الخليج العربي

العلاقات الإيرانية - السعودية:

أولاً: ظلت العلاقات الإيرانية - السعودية ومنذ 1924، تتصف بالإستقرار، حتى قيام الثورة الإيرانية عام 1979، وإعلان الجمهورية الإسلامية، عندها توترت العلاقات بين البلدين لعدة أسباب منها ما أخذ الطابع الديني ومنها ما أخذ الجانب السياسي وآخر إقتصادي في غالبه النفط.

ثانياً: الجانب الديني: حيث توترت العلاقات بين البلدين، بسبب قضية الحج التي صعّدت من حالة الإحتقان لمحاولة إيران إستغلال موسم الحج، لنشر الأفكار الثورية والتعبير عنها ، وذلك بهدف إخراج السعودية بإحداث الإضطرابات في تلك الشعيرة العالمية، مما قد يؤثر إعلامياً على قدرة السعودية على إدارة الحج وحماية بيت الله الحرام. وجاءت أحداث العنف أثناء موسم الحج لعام 1987 بعد النداء الذي وجهه الخميني للحجاج الإيرانيين بتنظيم مظاهرة ضد أمريكا وحلفائها في المنطقة وفُسّر ذلك في حينه، بعزم إيران العمل على توسيع جبهة مواجهتها مع العراق (الحرب العراقية - الإيرانية 1980 - 1988) لتشمل منطقة الخليج كلها. وإستمرت المظاهرات بالفعل، ووفقاً لبيان رسمي سعودي أشار الى مصرع 402 شخصاً وإصابة 649 آخرين من كلا الطرفين.

(سجاد، 2015:13)

وعلى أثر ذلك وبالتحديد في 26 آب / أغسطس 1987، عقد الأمير نايف بن عبد العزيز، وزير الداخلية السعودي آنذاك، مؤتمراً صحفياً أعلن فيه عن موقف السعودية الراض رفضاً قاطعاً قبول تكرار ما قد حدث. (الأعظمي، 1988:15). وكان رد الفعل أن قامت إيران بمقاطعة فريضة الحج لثلاث سنوات متتالية حتى عام 1990 حيث تعهدت إيران باحترام القوانين والسيادة السعودية، وعدم إستغلال موسم الحج لأسباب سياسية. (الزهراني، 1992:485)

وكانت من أسباب التوتر الأخرى بين البلدين، الدعم السعودي للعراق في فترة الحرب بين العراق وإيران، كما أن إيران كانت تتخوف من العلاقات السعودية - الأمريكية، بينما السعودية كانت تقف بشدة ضد توجهات إيران في تصدير ثورتها واعتبرتها (السعودية) تدخلاً في شؤون الدول العربية وصولاً للسيطرة والتحكم في هذه البلدان. (أبو عامود، 2007:168)

ثالثاً: لكن بعد عشرين عام من الثورة الإيرانية، إستردت إيران مكانتها عندما عقدت منظمة المؤتمر الإسلامي قمته الثامنة في طهران بتاريخ 1997/11/9 ووافقت إيران على الشروط السعودية كافة لإرضاء الحاضرين. (مرداد، 1999:298)

ومرة أخرى توترت العلاقات بين إيران والسعودية على أثر تدخل الطرفين في الأحداث الجارية في سوريا، فإيران تدعم النظام البعثي السوري حليفها الإستراتيجي والسعودية تدعم المعارضة الممثلة بالجيش الحر.

وتصاعد الموقف بشكل خطير عندما قام الحوثيون في اليمن بإحتلال المدن والإستيلاء على السلطة، بدعم من إيران، وهذا ما هدد الأمن القومي العربي وبخاصة في الساحة الخليجية، وكان بمثابة إحتلال إيران لليمن التي تعتبر الحديقة الخلفية للسعودية. وفي 2015/3/25 أصدرت كل من السعودية والإمارات والبحرين والكويت وقطر بيانهم المشترك، حيث جاء في البيان عن

قرار تلك الدول: "ردع العدوان الحوثي إستجابة لطلب الرئيس اليمني (هادي)"، فأصدر الملك

سلمان - ملك السعودية توجيهاً بإنطلاق عملية "عاصفة الحزم" في 2015/3/25.

وأعلن سفير السعودية لدى واشنطن بدأ العملية العسكرية في اليمن للدفاع عن حكومة

الرئيس اليمني (عبد ربه منصور هادي). وفي 2015-3-26 بدأت فعلياً العملية العسكرية

"عاصفة الحزم". (التمويل الديمقراطي، 2015:131أ). وشاركت دول الخليج العربية - ما عدا

عُمان - في عمليات القصف الجوي، وأعلنت أمريكا عن دعمها اللوجستي والإستخباري لهذه

العملية التي هي مستمرة حتى الآن، بعد أن أصبح إسم العملية "إعادة الأمل". (التمويل

الديمقراطي، 2015:131ب)

لقد واصلت السعودية تصعيدها للموقف، ففي 2016/1/2 قامت بإعدام الداعية الشيعي

المدعو "نمر النمر" مع مجموعة أخرى بتهمة الإرهاب، فواجهت طهران هذه الأحكام بثورة في

صفوف جماهير الحرس الثوري، الذين هاجموا مقر السفارة السعودية في طهران وأضرموا النار

فيها، وجرى نفس الشيء للقنصلية السعودية في مشهد، مما جعل السعودية تقطع علاقاتها

الدبلوماسية مع إيران. (الجزيرة نت Aljazeera). وأدان البيان الختامي لقمة منظمة التعاون

الإسلامي المنعقدة في إسطنبول بتاريخ 2016/4/15 إيران لتدخلاتها في الشؤون الداخلية لدول

المنطقة، ومنها البحرين واليمن وسوريا والعراق والصومال. كما أدان البيان حزب الله اللبناني

لأعماله الإرهابية في سوريا. (الدستور، 2016). وفي ضوء ما تقدم فإن الباحث يعتقد أن الحرب

قائمة بين إيران والسعودية بشكل غير مباشر أو ما يعبر عنه حرب بالنيابة.

المطلب الثاني

العلاقات الإيرانية مع بقية دول الخليج العربي

أولاً: العلاقات الإيرانية - البحرينية:

في بداية الثورة الإيرانية عام 1979 إنقسم شيعة البحرين - وهم يشكلون 65% من مجموع السكان، معظمهم من الشيعة العرب و 8% من الإيرانيين - الى قسمين، الأول صغير، محافظ، يطالب بالإصلاح وتحسين الأوضاع الإجتماعية، والثاني - ويمثل القسم الأكبر - يطالب بالإطاحة بالنظام القائم وتشكيل جمهورية على غرار الجمهورية الإيرانية. (الزهيري، 2011:83)

لقد كانت الإدارة الرئيسية لتحقيق ذلك الهدف (تشكيل جمهورية على غرار الجمهورية الإيرانية)، هي الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين بقيادة "هادي المدرسي" الذي أبعدته السلطات البحرينية، وبعد ذلك عمل على بث التطرف وسط شيعة البحرين، وأتهم بدوره في محاولة الانقلاب عام 1981.

وفي عام 1999 تسلم الشيخ حمد بن عيسى السلطة، حيث دخلت البحرين مرحلة جديدة على أثرها، وتحسنت الأوضاع، من خلال العفو عن المعتقلين السياسيين، وتأسست جمعيات للشيعة لها صلة مع إيران.

وفي عام 2011 جرت إنتخابات للمجالس البلدية وللمجلس النواب، ورافق ذلك إحتجاجات وصلت الى درجة تطالب بإسقاط الحكومة عن طريق المسيرات، التي ما لبثت أن تحولت الى مواجهات مع أجهزة الأمن، الأمر الذي إستدعى دخول (قوات درع الجزيرة في 2011/3/24) الى البحرين، بدعوة من الأخيرة لحماية مصالحها الإستراتيجية، وسط رفض من إيران والمعارضة،

الذين سعينا لإقامة نظام شيعي موالي لإيران، وتخلي البحرين عن عضوية مجلس التعاون الخليجي، وإقامة دولة البحرين الشيعية الكبرى، والتي يفترض أن تضم، البحرين والكويت وعمان وأجزاء من السعودية والإمارات العربية. (أبو جواد، 2012:78). وهذا يعزز النوايا الإيرانية الخطيرة على الأمن القومي العربي.

ثانياً: العلاقات الإيرانية - الإماراتية:

تفاعل الإماراتيون مع الثورة الإيرانية عام 1979، عند دعوة النظام الإيراني بعد الثورة الى سياسة حُسن الجوار، فكان الأمل يحدوهم الى عودة الجزر الثلاث (طنب الكبرى، طناب الصغرى، وأبو موسى) والتي إحتلتها إيران أيام حكم الشاه عام 1971، ولكن تلاشى هذا الأمل برفض إيران مناقشة هذا الموضوع أو إحالته الى محكمة العدل الدولية. (مقاتل نت، 2011:34).

تحسنت العلاقات بين إيران والأمارات العربية المتحدة نسبياً بعد غزو العراق للكويت عام 1990، وإزدادت تحسناً في عهد الرئيس محمد خاتمي - المحسوب على خط المعتدلين - فكانت زيارات بين الطرفين، وتحسنت ساحة التعاون الإقتصادي، فأصبح إجمالي الإستثمارات الإيرانية داخل الإمارات ثلاثمائة مليار دولار، لكن الأجواء توترت مجدداً بعد تصريحات وزير الخارجية الإماراتي الشيخ عبد الله آل ذهيان الذي شبه الإحتلال الإيراني للجزر الإماراتية بالإحتلال (الإسرائيلي) للأراضي العربية في فلسطين، ثم قامت الإمارات بتنفيذ العقوبات الدولية الصادرة ضد إيران بسبب ملفها النووي. (مقاتل نت، 2011:34).

ثالثاً: العلاقات الإيرانية - القطرية والعُمانية والكويتية:

إنتهجت كل من قطر وُعمان سياسة متوازنة مع إيران، ولو أن العلاقات القطرية الإيرانية إتسمت بالسخونة في بعض الأحيان، بفعل الإنحياز للعراق في حربه مع إيران، وكذلك في دعم قطر للتغيير في سوريا ومساعدة المعارضة السورية.

أما سلطنة عُمان، فإنها منكَفأة على نفسها، لمحدودية تحركاتها السياسية، وهناك علاقات نسب بين القبائل العربية على جانبي مضيق هرمز. (الزهيري، 2011:35).

ويرى الباحث أن الموقف العُماني ينعكس سلباً على الأمن القومي الخليجي والعربي وحتى الموقف القطري ولو أنه بدرجة أقل، لأن الأمن القومي العربي كل لا يتجزأ. أما علاقة إيران مع الكويت، فهي علاقات طيبة، ووقفت إيران مع الكويت عند الغزو العراقي لها عام 1990.

المطلب الثالث

علاقة إيران مع اليمن والعراق

أولاً: وجد الباحث أن السياق المنطقي يقتضي جعل اليمن والعراق ضمن مطلب واحد، آخذاً في الحسبان أن النفوذ الإيراني في هذين البلدين أكبر وأوسع من غيرهما من البلدان العربية، بإعتبارهم أن مواليتهم قد وصلوا الى السلطة، وسيطروا على عاصمتي البلدين، وأحكموا القبضة على مفاصل الدولة في كل من بغداد وصنعاء، حيث لا يقتصر النفوذ الإيراني على الجانب المذهبي فقط - ولو أنه من الثقل الإجتماعي بمكانه - ولكن لكون صناع القرار في هذين البلدين، يمكن القول أنهما يكادا أن يكونا خاضعين للهيمنة الإيرانية، وبصيغة إحتلال سافر، (الحوثيون في اليمن والتحالف الوطني في العراق)، وهم محسوبون على المكون الشيعي في البلدين/ وهذا ما يعني إختراق خطير للأمن القومي العربي. إن الواقع الجغرافي هو الآخر يمثل قاسماً مشتركاً، فالأول (اليمن) في

جنوب الجزيرة العربية والثاني (العراق) يقع في شمالها، كما أن مرجعية الشيعة العالمية مقرها النجف في العراق، والإمامة الزيدية التي مقرها اليمن.

ثانياً: العلاقات الإيرانية اليمنية

1. ينتسب زيدية اليمن الى الإمام زيد بن علي بن الحسين (رضي الله عنهم) وهم يجيزون إمامة المفضول مع وجود الأفضل، فهم يرون أحقية الإمام علي بن أبي طالب (كرم الله وجهه) بالخلافة بعد رسول الله (صلى الله عليه وسلم)، لمكانته وقربه نسباً وصهرأً، إلا أن الخلافة فوضت الى أبي بكر الصديق (رضي الله عنه) لمصلحة رأها الصحابة (رضي الله عنهم)، لتسكين الفتنة التي قد تحدث بسبب ذلك الخلاف، وبذلك فإن مصلحة الأمة أولى بالحسبان من الأفضلية. (الأكرع، 2012:32).

2. ساءت العلاقة بين إيران واليمن، بعد وقوف الأخيرة الى جانب العراق في حربه مع إيران 1980 - 1988، وتردت تلك العلاقة أكثر بعد إندلاع الحرب الأولى بين الحكومة المركزية (حكم علي عبدالله صالح) والجماعة الحوثية في محافظة صعدة عام 2004، ووجه الإتهام آنذاك الى إيران في مساعدة الحوثيين، وخاصة بعد أن ضبط اليمن سفينة أسلحة مهربة للحوثيين عام 2009. كما تصاعدت الخلافات بين البلدين في عهد الرئيس اليمني الحالي (عبد ربه منصور هادي) الذي وجه إتهاماً صريحاً لإيران بالتدخل في شؤون بلاده الداخلية، ومن ثم الإعلان في أيلول / سبتمبر 2012، عن القبض على خلايا تجسس إيرانية في صنعاء، كما إتهمت إيران أيضاً بدعمها لفصيل الحراك الجنوبي الذي يقوده (سالم البيض) النائب الأسبق لرئيس اليمن. (موقع التغيير، 2013).

وبقيت الأحوال هكذا حتى قام الحوثيون بالمظاهرات المسلحة في عام 2014، والتي سيطروا من خلالها على العاصمة (صنعاء) وبعض المدن والمواقع ذات الأهمية لليمن وللملاحة الدولية، وهذا ما يمكن إعتباره إنقلاباً على الحكومة الشرعية، التي طلبت المساعدة من مجلس التعاون الخليجي. فكان الرد العسكري الحاسم من خلال إنطلاق عملية عاصفة الحزم، من قبل السعودية، والإمارات، وقطر، والكويت، والتي أساسها القصف الجوي، وبذلك وصلت المرحلة الى حالة حرب، التي لا زالت قائمة، وهناك وساطات عربية ودولية حالياً لوقف القتال وإعطاء فرصة للمفاوضات. (الاحمدي، 2016:136).

ثالثاً: علاقات إيران بالعراق:

1. تشارك إيران حدوداً برية مع العراقي يبلغ طولها، حوالي (1200كم) وهذا ما ساعد على تشكيل وعي لدى كل طرف بالآخر، ويعتبر المذهب المؤطر الحقيقي، لتشكيل العلاقة بين البلدين، فنشأة المذهب الشيعي ذات الجذور في العراق، حيث كانت تعتبر مدينة النجف في العراق المركز العالمي للتشيع، ففيها مرقد الأمام علي بن أبي طالب (كرم الله وجهه) كما أن مرقد الأمامين الحسين والعباس أولاد الأمام علي (رضي الله عنهم) في كربلاء، حيث أن كلتا المدينتين تمثلان قبله الشيعة في العالم، وهذا ما ساعد على التفاعل بين البلدين ومثل تجسيداً لأهمية عامل المذهب وإرتباطه الوثيق بالجغرافيا السياسية، حيث مثل العراق أحد أهم مواطن الإلتقاء بين العرب وإيران.

2. بعد الثورة الإيرانية عام 1979، ورفع قائد الثورة (الخميني) شعار نصير الثورة، وأن الطريق الى القدس يمر في كربلاء (محافظة عراقية)، تحسس النظام التومي في العراق من هذه التوجهات حتى وقعت الحرب بين البلدين 1980 - 1988. وإنتهت الحرب دون أن تحقق غايتها وهي إسقاط النظام العراقي. (الرمضاني، 2011:2).

3. مع وفاة الخميني عام 1989 تم إعادة هيكلة السياسة الخارجية الإيرانية والتي أفضت الى تغليب المصالح القومية على شعارات الإيديولوجيا الدينية والإبتعاد - نسبياً - عن شعار تصدير الثورة، وساعد على ذلك تولى التيار الإصلاحي (رفسنجاني - خاتمي) بالتتابع في قيادة إيران للفترة 1989 - 2005.

4. لا يمكن إغفال التغير الإستراتيجي الكبير والمؤثر، والمتمثل في سقوط النظام العراقي عام 2003 بعد الغزو الأمريكي للعراق، وتكشف مدى حجم الدور الإيراني في غزو العراق وإحتلاله، وهذا ما صرح به محمد علي أبطحي، نائب الرئيس الإيراني عام 2004 عندما قال "إننا قدمنا الكثير من العون للأمريكيين في حربهم ضد أفغانستان والعراق (...). ولولا التعاون الإيراني لما سقطت كابل وبغداد بهذه السهولة". (صحيفة الإمارات، 2014).

5. منذ بداية النظام الجديد في إيران عام 1979، كانت النية مبيتة ضد العراق، حيث أسس هذا النظام حركات وميليشيات وأحزاباً لتكون أدوات في تنفيذ مخططاته، ومن أبرز تلك التنظيمات (المجلس الأعلى للثورة الإسلامية). وطيلة عقدين من الزمان قامت إيران بتدريب وتجهيز وتسليح عناصر هذا المجلس وجناحه العسكري "فيلق بدر". فبعد سقوط النظام العراقي مباشرة في 9 أبريل / نيسان 2003، دخلت عناصر هذا التنظيم العراق، ومعها مجاميع من المخابرات الإيرانية، المتمثلة بقوة القدس، التي أوجدت لها كيانات صغيرة في أغلب محافظات وسط وجنوب العراق، منها منظمات (ثأر الله، سيد الشهداء) و (عصائب أهل الحق)، وهذه التنظيمات قامت بتصفية كبار ضباط الجيش العراقي وبخاصة الطيارين، إنتقاماً لإشتراكهم في الحرب ضد إيران 1980 - 1988. وقام جيش المهدي التابع للتيار الصدري، بنفس الممارسات. (الشرق الأوسط، 2004).

6. في الجانب الإقتصادي، قامت إيران بسرقة وتهريب النفط العراقي، إذ أن هناك إثنين وعشرين، منفذاً غير رسمي لتهريب النفط من محافظة البصرة، وأن قيمة النفط المهرب يقارب من مليار وأربعمائة مليون دولار سنوياً. (نيويورك تايمز، 2010:1317).

وقامت إيران بإدخال عناصر إستخباراتها وعينوا بصفة ضباط دائمين. وقام هؤلاء الضباط بإدارة سجون ومعتقلات سرية تابعة لوزارة الداخلية. (الدايني. نت).

ومن المعلوم أن إيران تدير في العراق أكثر من ثلثمائة شركة ومؤسسة في جميع الإختصاصات الصحية والإنسانية والدينية، وهذه تعد واجهات للعمل الإستخباري الإيراني. (الحياة، 2011).

ويرى الباحث أنه ليس من السهل حصر كل أنشطة النفوذ الإيراني في العراق، على المستوى الإقتصادي والسياسي والأمني والإجتماعي، حيث باتت إيران الطرف الأقوى في النفوذ على الساحة العراقية، وأن الولايات المتحدة الأمريكية على الأغلب لها درجة ما من القبول عن هذا التمرد، لتلاقي مصالح الطرفين في نهاية المطاف، وهذا ما يمثل خطورة كبيرة على الأمن القومي العربي.

رابعاً: علاقة حكومتي المالكي والعبادي بإيران:

1. علاقة المالكي بإيران: قضى المالكي 8 سنوات مقيماً في إيران، وخلال هذه المدة كان يتولى مسؤولية الذراع العسكري لحزب الدعوة، وكان يتواجد في معسكر "غيور" الذي هو معسكر لعناصر حزب الدعوة، الذين يطلق عليهم "جنود الأمام الخميني"، وقد شارك حزب الدعوة في الحرب العراقية الإيرانية ضد العراق، وكان النظام الإيراني يزود عناصر الحزب بكل ما يحتاجه من الأسلحة والأعتدة والأموال، لتنفيذ العمليات الإرهابية داخل العراق.

وكان أسم المالكي في حينه "جواد" حتى عودته الى العراق بعد الإحتلال، عندها حمل أسم "نوري" وهو إسمه الحقيقي.

كانت تربط المالكي علاقة قوية بأجهزة مخابرات النظام الإيراني، وعلى سبيل المثال، فخلال زيارته لإيران في 13 أيلول / سبتمبر 2006، وبالذات الى مدينة مشهد (شمال شرقي إيران) إلتقى بالمدعو "محمد جواد هاشمي نجاد" وهذا هو من قادة وزارة المخابرات الإيرانية وإتفق معهم على قمع عناصر منظمة خلق في العراق ولم يكن أي من المسؤولين العراقيين على علم بمضمون هذا اللقاء حتى كشف عنه "خامنئي" المرشد الأعلى في إيران، خلال لقائه بمسؤولين عراقيين في شهر شباط / فبراير 2009. (السامرائي، 2015:22).

وأشتهر نوري المالكي أنه رجل إيران الأول في العراق، وأنه نفذ أجنده إيران الطائفية في العراق والمنطقة، وهو يعلي الطائفية على الوطن، ولم يخفِ تعلقه بإيران، فهو يرى الخميني منقذ الإسلام من قيود الأسر، وباعث روحاً جديداً فيه ويتمسك بأبوية إيران للشيعية، ويسعى لجعل الإقليم تحت وصاية مباشرة من طهران، ويتبنى سياسة حزب الله اللبناني في الولاء لإيران.

دعم إيران في مواجهة ثقل العقوبات بسبب برنامجها النووي، ويساند الميلشيات العراقية التي تدين بالولاء لإيران، وتقاتل مع نظام بشار الأسد ضد الشعب السوري وهو يمثل مشروع علي الخامنئي ولي الفقيه في إيران. (موقع اليوم.alyaum).

2. علاقة حيدر العبادي بإيران: رغماً من أن حيدر العبادي هو من قادة حزب الدعوة، إلا أنه يختلف عن المالكي، حيث حصل على شهادة البكالوريوس من الجامعة التكنولوجية في بغداد، وأكمل دراسته العليا (الماجستير والدكتوراه) في إنكلترا وعلى حسابه الخاص، وهو من عائلة غنية وكان أبوه طبيباً ومديراً لمستشفى الجملة العصبية في بغداد. يمثل العبادي مشروع علي

السيستاني المقيم في النجف في العراق، وهو لا يتفق مع ولاية الفقيه، وهذا ما يجعله بعيداً عن تأثير الخامنئي الديني.

ثقافته الغربية جعلته أكثر إنفتاحاً على الآخرين، لكنه يرى أنه لا يستطيع القيام بأي تحرك ضد المالكي إذا لم يخط بموافقة إيران لنفوذ المالكي الكبير في إيران. (اليوم. Alyaum)

حدث في إجتماع التحالف الوطني (الشيوعي) في بغداد في 25 آب / أغسطس 2015، وبحضور قاسم سليمان الذي أبدى (سليمانى) إنزعاجه من قرارات الإصلاحات التي تبناها العبادي، خاصة ما يتعلق منها، المساس بالمالكي، فرد عليه العبادي بقوة، وهذا ما دفع بسليمانى الى مغادرة الإجتماع وهو متوتراً. وهذا ما يدل على مقدار شدة الصراع بين المالكي رئيس حزب الدعوة وبين أحد أعضاءه حيدر العبادي رئيس الوزراء الحالي. (رووداو. www.rudaw.net)

المطلب الرابع

العلاقات الإيرانية مع (سوريا، لبنان، الأردن، فلسطين)

أولاً: يمكن القول، إن العلاقات الإيرانية - السورية، هي العلاقة الوحيدة التي إنتقلت بعد الثورة الإيرانية عام 1979 من مرحلة تفاهم ومصالح الى تحالف إستراتيجي، إلتزمت سوريا من خلاله بالوقوف الى جانب إيران ضد العراق خلال الحرب العراقية الإيرانية 1980 - 1988.

(تنامي الدور الإيراني، سابق: 35).

وعندما إنتقلت الثورة السورية في 15/3/2011، والتي كانت بدايتها مظاهرات سلمية وإحتجاجية ما لبثت أن تحولت الى العمل العسكري، نتيجة إستخدام العنف ضد المحتجين من قبل النظام السوري. (سياسات، سابق: 24-25).

في هذه المرحلة تدخلت إيران في مساندة النظام في سوريا، وكان دور الحرس الثوري الإيراني بقيادة قاسم سليماني واضحاً من خلال وجود خبراء وقناصين إيرانيين. (كيلو الدولية، 2014:101)

وهذا ما جعل سوريا كنظام أقرب الى إيران من محيطها العربي، والذي من خلاله وظفت إيران الورقة الطائفية، بالتواصل مع الطائفة العلوية.

ثانياً: علاقة إيران ببلبنان، أساسها العامل الطائفي، حيث وجود الشيعة ممثلين بحزب الله اللبناني، الموالي بشكل مطلق ومنظمة أمل الشيعية، (الكوثراني، 2012:97). وتمد إيران حزب الله بالمال والسلاح حتى أصبح القوة التي تحارب بها إيران بثقل كبير وبشكل سافر في سوريا الى جانب النظام السوري.

ثالثاً: بالنسبة لعلاقة إيران مع الأردن، فإنها توترت بشدة بعد الثورة الإيرانية 1979 ووصلت الى قطع التمثيل الدبلوماسي بينهما، وإزدادت سوءاً خلال فترة الحرب العراقية - الإيرانية 1980 - 1988، لكن بعد وفاة الخميني عام 1989 وفي نفس العام، عادت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، وأغلق الأردن مكاتب حركة مجاهدي خلق المعارضة لإيران في العاصمة عمان. (الزعيبي، 2007.نت). ولكن العلاقات إنتكست مرة أخرى بعد تصريحات الملك الأردني عبد الله الثاني عام 2004، والتي حملت في طياتها تحذير عن أطماع إيران في سعيها لإقامة ما أسماه "بالهلال الشيعي" المنطقة. (الشرق الاوسط، 2014).

رابعاً: تدعي إيران أن القضية الفلسطينية تمثل ركناً أساسياً في سياستها الخارجية ومنذ قيام الثورة الخمينية عام 1979، وقد قامت بتحويل السفارة الإسرائيلية في طهران الى مقر لمنظمة التحرير الفلسطينية، وعلى المستوى الإيديولوجي، فإن الجهاد وتحرير فلسطين وعدم الاعتراف بـ (إسرائيل) ورفضها للحل السلمي، أحد الثوابت الأساسية في علاقتها مع الدول الأخرى.
(الجازي، 2016:127).

ورغم الإختلاف الإيديولوجي بين إيران (الشيعة) وحماس (السنية)، قامت إيران بدعم حركتي حماس والجهاد الإسلامي وبعض أذرع كتائب شهداء الأقصى التابعة لفتح، وذلك على مستوى التدريب والدعم المالي. لكن في نفس الوقت، تجد إيران في حماس والفصائل الأخرى ورقة ضغط في علاقاتها مع أمريكا. (تتامي الدور الإيراني، سابق:36).

خامساً: أما مايتعلق بعلاقات إيران مع بقية الدول العربية (مصر، ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، الصومال، موريتانيا) فهي تتركز على سياسة نشر التشيع، ونعتبر ذلك هدفاً مهماً، للتعويض عن النقص الكمي الذي يضغط على الشيعة في العالم الإسلامي.

سادساً: يخلص الباحث، الى أن التوجهات الإيرانية المتمثلة بأطماعها بالدول العربية جديّة وخطيرة وقد تتقدم على الأطماع (الإسرائيلية) في الوقت الحاضر، كون إسرائيل يمقتها كل العرب وليس لديها رصيد من التعاطف بين الشعوب العربية، بينما إيران تحظى بتعاطف كبير من خلال الولاء المذهبي القائم على الرابطة الشيعية بين معتنقي المذهب الشيعي، كما تعتمد على السياسة الناعمة في نشر التشيع في العالم العربي والإسلامي. ويتجسد الحلم الإمبراطوري الإيراني، بمشروع الحكومة العالمية للإسلام، وهو بمثابة إعادة صياغة الفكرة الشاهنشاهية، تحت غطاء إسلامي، منذ إستطاعت الدولة الخمينية، أن توحد شبه الهضبة الإيرانية، ثم أ جعل منطقة الشرق الأوسط تحت سيطرتها. (وصفي، 1988:88).

ولقد إستطاعت الشخصية الإيرانية أن تقيم وشيجة بين الدين الإسلامي، والتراث الفكري والثقافي الإيراني القديم من خلال المذهب الشيعي، حتى أصبح يعبر عن هذا الإئتلاف بين القومية والدين، فكان قيام نظام الجمهورية الإسلامية على مبدأ ولاية الفقيه شاهداً حياً على هذه الخاصية التي تجمع بين النظامين (الدين والسياسة). وهذا ما يستدعي الوقوف بوجه سياسة التوسع الإيرانية من خلال حملات التوعية، يصحبها إعتقاد سياسة ناعمة تجعل إيران تعيد النظر في سياستها، وإلا فلا بد من إستخدام رقة القوميات ضدها ففيها (عرب، أذرين، تركمان، بلوش أكرد، وحتى فرس أي مجاهدي خلق)، ومع ضرورة الإستعداد للمواجهة العسكرية إذا أقتضت الضرورة.

المبحث الثالث

التهديد التركي والأثيوبي

المطلب الأول

التهديد التركي

أولاً: التهديد التركي لا يوازي التهديد (الإسرائيلي) والإيراني، فهو تهديد يأتي بأولوية متأخرة لكن يبقى ضمن التهديدات المحتملة. فتركيا هي الأخرى، كما هو الحال مع إيران، من حيث إعطاؤها الأهمية الإيديولوجية في فلسفتها للسياسة الداخلية والخارجية، فهناك سيطرة فكر وسلوك القيادة السياسية التركية، وحزب العدالة والتنمية الحاكم حالياً لدرجة ملحوظة، ويظهر ذلك واضحاً على السلوك السياسي التركي في الداخل والخارج، رغم أن العامل الإيديولوجي يقوم على أساس الخلفية الفكرية والثقافية الإسلامية، لهذا الحزب وقيادته بمفهوم أممي. وهو يتخطى مفهوم الدولة القومية الحديثة والمعاصرة، وهذا أمر مهم، في إطار توجه تركيا الى الإنضمام الى الإتحاد الأوروبي، أو توجيهها نحو الفضاء الإسلامي.

وضمن هذه المعطيات، يمكن القول أن العثمانية الجديدة تقوم على إستحضار العظمة العثمانية في الفكر والسلوك ، أساسه القيم العثمانية الرفيعة، وهي بالتالي لا تعني، إستعادة الخلافة العثمانية، ولكنها تسعى لإستحضار الحس والشعور بهذه العظمة بالمفهوم الحضاري المتطور. (أبو عامود، 2015:101).

وهذا ما يفرق بينها وبين التوجهات الإيرانية وممارساتها الرامية الى التمدد والسيطرة على الدول العربية. وتؤثر تركيا بشكل مباشر على الأمن القومي العربي، لأن الثروة المائية في سوريا والعراق تعتمد بالدرجة الأولى على أنهار البلدين، حيث ينبع النهران دجلة والفرات من الأراضي

التركية، ويمر النهران في سوريا ثم الى العراق. ولو أن نهر دجلة يقطع مسافة قصيرة في الأراضي (50 كم) السورية، بعكس الفرات الذي يقطع مسافة طويلة في سوريا. وهنا ما يحتم على الأطراف الثلاثة التفاهم والتعاون بينهم حفاظاً لمصالح الدول الثلاث.

ثانياً: من المفيد التعرف على الموقف التركي من المشاكل الإقليمية ومنها:

1. السياسة التركية في سوريا: كما هو معلوم أن الثورة السورية كانت بداياتها عبارة عن إحتجاجات شعبية عن طريق المظاهرات السلمية في عام 2011، ثم تطورت الى أن وصلت الى الحرب الأهلية التي لا زالت مستمرة حتى الآن (نهاية 2016)، وهي تؤثر تأثيراً كبيراً على الأمن القومي العربي، وفي نفس الوقت لها التأثير على الأمن القومي التركي، نظراً للتشابك المعقد بين مكونات الشعبين.

2. يمكن للمتتبع للسياسة التركية إتجاه مجريات الأمور في سوريا، أن يلحظ إضطراباً في هذه السياسة، ففي وقت سابق ثبت حقيقة وجود صلات لتركيا مع تنظيم الدولة الإسلامية، وبخاصة على المستوى اللوجستي وبما له علاقة في معالجة جرحى التنظيم في المستشفيات التركية، لكن ما لبثت هذه العلاقة أن أهدرت في صيف عام 2015، عندما تراشق الطرفان بالإتهامات أحدهما للآخر، فقد شن داعش في مجلة القسطنطينية التابعة للتنظيم، في إصدارها 17 يوليو / تموز 2015، هجوماً على الحكومة التركية، فأطلقوا على أردوغان لقب الطاغوت، وإنقذوه على علاقاته مع أمريكا، كما عارضوا سياسته القائمة على التفاوض مع حزب العمال الكردستاني التركي. ومن جانب الطرف التركي، وظفت الحكومة التركية "مؤسسة الشؤون الدينية" لفضح ممارسات داعش، ففي تقريرها الصادر في آب / أغسطس 2015، وصفت تنظيم داعش، ولأول مرة، بأنه تنظيم إرهابي لا يمت الى قيم الإسلام بصلة، تلك القيم التي تقوم على المحبة والتسامح. (2015.Hurriyet).

3. ترى تركيا أن إنشاء إقليم كردستاني سوري يتمتع بحكم ذاتي وعلى غرار إقليم كردستان في العراق، يعادل تهديد داعش، بل قد يكون أكثر خطورة، بإعتبار أن ذلك قد ينسحب على أكراد تركيا الذين يمثلون حوالي 20% من الشعب التركي. (Hurriyet.2015). ومما زاد في قلق الحكومة التركية، ما حققه حزب الشعوب الديمقراطي من إنعكافه نوعية، في الإنتخابات التشريعية التي جرت في حزيران / يونيو 2015، إذ برز كقوة سياسية، بعد تجاوزه للعتبة الإنتخابية أي 10% والتي تسمح للحزب بدخول المجلس النيابي.

(29-31:2015.Marcou)

4. الصراع التركي - الروسي: تأخذ العلاقات التركية - الروسية صيغة الخصومة والتوتر من خلال تراكم تجارب الحرب بينهما، وفند عهد الإمبراطورية العثمانية في تركيا وحكم القياصرة في روسيا. ومن المعروف أن تركيا عضو في حلف شمال الأطلسي، الذي تشكل للوقوف بوجه التوسع الشيوعي الذي كان ممثلاً بالإتحاد السوفييتي قبل إنهاره في العقد الأخير من القرن العشرين. لكن بعد نهاية الحرب الباردة، وجدت تركيا أن الفرصة مواتية لتطوير علاقتها بروسيا في المجال الدبلوماسي والإقتصادي، فوقعت الدولتان معاهدة التعاون بينهما في عام 1992. (دياب، 2016:14).

وسارت العلاقات الروسية التركية في التركيز على مبدأ التعاون بدلاً من الصراع، فوقع البلدان في عام 2001، الوثيقة الرسمية الأولى التي تضمنت بناء شراكة متعددة الأبعاد. وأعتبرت مسيرة العلاقات الروسية - التركية نموذجاً للواقعية في تغليب المصالح على الأمور الأخرى، إلا أن ظلال الحرب الأهلية السورية وإنغماس روسيا في هذه الحرب لإبقاء نظام الأسد، سعد في العلاقات بينهما وبلغت ذروة ذلك بقيام تركيا إسقاط طائرة حربية روسية في 24 نوفمبر / تشرين الثاني 2015.

5. وقوع إنقلاب عسكري في تركيا في تموز / يوليو 2016، وفشل هذا الإنقلاب بمقاومة الشعب له ونزول المواطنين الأتراك الى الشوارع داعمين لحكومة أردوغان، ومفشلين لإنقلاب عسكري لأول مرة، بعكس الإنقلابات العسكرية السابقة، ولتوجيه الإتهام الى الداعية التركي فتح الله كولن، المقيم في الولايات المتحدة الأمريكية، جعل الحكومة التركية تتجه نحو روسيا من جديد. وزار أردوغان موسكو، وتوثقت العلاقات بينهما حتى وصلت في تشرين الثاني 2016، الى الإتفاق على إخراج المدنيين والمقاتلين في حلب من غير دور يذكر لأمريكا. (الجزيرة.نت)

في ضوء ما تقدم يرى الباحث، أن تركيا لا تمثل تهديداً جدياً للأمن القومي العربي، فهي مشغولة بمشاكلها الداخلية وبخاصة بروز دور أمريكا في مساندة الأكراد، وتداعيات الإنقلاب العسكري الفاشل فيها. كما أن سياسة تركيا الداعية الى "تصغير المشكلات" مع جيرانها، تدلل على عدم نواياها بما يضر بالأمن القومي العربي.

المطلب الثاني

التهديد الأثيوبي

أولاً: أثيوبيا، وهي الدولة التي تعاني من كونها دولة حبيسة، حيث لا توجد لها منافذ بحرية، كما أنها تقع على هضبة مرتفعة، وهذا الوضع الجغرافي السياسي، زاد من شعورها بالعزلة وبخاصة أن الدول المحيطة بها، تدين بالدين الإسلامي، بينما تعتنق هي الديانة المسيحية، وهذا أساس ما يردد عنها وحتى من ساكنيها أنها جزيرة وسط بحر مسلم. (شبانة، 2015:106).

ثانياً: أن تهديد أثيوبيا للأمن القومي العربي، يأتي بالدرجة الأولى من تهديد للأمن المائي لكل من دولتي مصر والسودان، وبخاصة مصر بعد مباشرتها بإنشاء سد النهضة على نهر النيل. وهذا السد الذي تتعامل معه جمهورية مصر العربية بحذر. وبناءً على ما تقدمت مصر الخيار

التفاوضي، حيث بدأت المباحثات بتشكيل لجنة ثلاثية من (مصر والسودان وأثيوبيا). وإنتهت اللجنة من إنجاز تقريرها في 31 مايو / أيار 2013، بعد عامين من تاريخ تشكيلها. وكانت توصيات اللجنة هي إعادة وإستكمال الدراسات الإنشائية والهيدرولوجية، مع إقتراح مصري بإضافة جهة فنية تخصصية للجنة، لكن أثيوبيا تحاول المماثلة لإكتساب الوقت.

ثالثاً: مما يعقد الحالة، عدم تطابق وجهات النظر العربية وهذا ما يضر بالأمن القومي العربي، حيث نجد السودان ترى أن أي حديث من أن أثيوبيا تتحكم في مياه النيل كلام غير وارد، ويقول الرئيس السوداني الحالي (عمر البشير) "إننا لم نقف الى جانب أثيوبيا ولا ضد مصر، لأننا طرف أساسي وأصيل في سد النهضة وأهميته بالنسبة للسودانيين بمستوى أهمية السد العالي بالنسبة للمصريين، لأنه يخزن كل المياه في فترة الفيضانات وبالتالي نحصل على مياه كافية وطاقة توليد كهربائي". (البشير، 2016:14أ). وحالياً هناك شركتان متفق عليها من مصر والسودان وأثيوبيا أنيطت بهما بيان الآثار البيئية على مصر والسودان وكيف يمكن تجنبها. (البشير، 2016:14ب)

رابعاً: إن أثيوبيا لها إرتباطات وثيقة بكل من (إسرائيل) وأمريكا، مما يعطيها القوة في مفاوضاتها، ليس هناك من حل سوى المفاوضات لتقليل الأضرار، لأن الإتفاقيات التاريخية لا تكفي لوحدها، كما أن متغيرات سياسية قد وقعت وبدلت من الأوضاع السابقة. (رياض، 2016:73)

وفي حال فشل المفاوضات مع الجانب الأثيوبي تكون البدائل: (حمدي، 2016:178)

أ. مبادرة من الرئيس المصري لعقد مؤتمر يضم رؤساء الدول الثلاث (مصر والسودان وأثيوبيا).

ب. اللجوء الى أدوات القانون الدولي.

الفصل الخامس

التحديات الخارجية للأمن القومي العربي
(المتتملة بالدول الكبرى وعلاقة ذلك بالنفط)

الفصل الخامس

التحديات الخارجية للأمن القومي العربي (المتتمثلة بالدول الكبرى وعلاقة ذلك بالنفط)

مقدمة:

عالجت الفصول الأربعة الآتية الذكر العوامل الداخلية والإقليمية المؤثرة سلباً على الأمن القومي العربي، بينما ينصرف هذا الفصل الى العوامل المؤثرة في الأمن العربي من الدول الكبرى، ويقتصر على الدولتين العظمتين، الولايات المتحدة والإتحاد الروسي فقط من دون الخوض في تأثير الدول الصاعدة والفاعلة الجديدة، كالصين والإتحاد الأوروبي. ويحاول الفصل الإجابة هل هناك تهديدات أمريكية على الأمن القومي العربي؟ وما هو حجمها؟ وهل يقابل ذلك تهديدات روسية وماهي؟ وما علاقة هبوط أسعار النفط على الأمن القومي العربي؟ وسيعتمد الباحث منهج تحليل النظم في هذا الفصل، ويتألف الفصل من ثلاثة مباحث، الأول يتناول التهديدات الأمريكية، فيما يذهب المبحث الثاني الى التهديدات الروسية ويعالج المبحث الثالث هبوط أسعار النفط.

المبحث الأول

التحديات الأمريكية

أولاً: تعد الولايات المتحدة الأمريكية الدولة الأقوى في العالم، في المجالات العسكرية والإقتصادية والسياسية والثقافية والتكنولوجية. وبعد نهاية الحرب الباردة وإنهيار الإتحاد السوفييتي في عام (1991)، برزت الولايات المتحدة كقوة منفردة في قيادة النظام الدولي. وفي العقد الأخير من القرن العشرين، إستمرت في محاولة صياغة نظام عالمي جديد وفرضه لتتمكن من خلاله تكريس هيمنتها.

وعندما وقعت أحداث 11 أيلول / سبتمبر 2001، التي شكلت نقطة تحول في السياسة الخارجية الأمريكية ولمجمل النظام الدولي، بدأت الولايات المتحدة في تنفيذ إستراتيجيتها ومخططاتها لأحكام هيمنتها على العالم، مستفيدة من تعاطف معظم دول العالم معها. وأتسمت الفترة من عام 1990 الى عام 2010، بمقلبات متعددة أثرت بشكل مباشر أو غير مباشر، على مكانة الولايات المتحدة ودورها في النظام الدولي، فكانت بدايتها إعلان التفرد الأمريكي بالأحادية القطبية، ثم بدأت نهايتها عند تراجع النفوذ الأمريكي. وسيتم تناول المحطات التي مرت بها الولايات المتحدة بدءاً من نهاية الحرب الباردة ومروراً بأحداث 11 أيلول / سبتمبر 2001، وصولاً الى تولي الرئيس الأمريكي "أوباما" وكما يأتي:

1. بعد إنهيار الكتلة الشيوعية وإنهاء الحرب الباردة، أصبحت الولايات المتحدة القوة الأعظم الوحيدة في العالم من غير منافس. وإن بروزها كقوة عظمى وحيدة في العالم، قد جعلها تواجه تحديات تختلف عن تلك التحديات التي واجهتها خلال الحرب الباردة. ووصف "زيبغينيو بريجنسكي" مستشار الأمن الأمريكي الأسبق، أن وضع أمريكا في هذه الفترة هو وضع

متناقض لأنها لا تواجه منافسين قادرين أن يكونوا نداً لها، لكنها في نفس الوقت قد تواجه قوى أخرى تعمل لتقويض دورها في العالم ودرجة تأثيرها في بناء النظام الدولي الجديد. (شليبي، 2010:34)

2. أن تفكك الإتحاد السوفييتي لم يحدث نتيجة حرب وقتال كما هو الحال مع ألمانيا في الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية، لذا كانت الولايات المتحدة بحاجة الى حرب شبه عالمية كي تظهر فيها الطرف المنتصر، وتعلن من خلالها ميلاد نظام دولي جديد، وفعلاً ساحت لها الفرصة في حرب الخليج الثانية (حرب الكويت)، فإحتلال العراق للكويت كانت فرصة مواتية للولايات المتحدة لتستعرض قوتها وتثبت هيمنتها ومن ثم تبدأ عصر الأحادية القطبية. (السعيد، 2015:36)

لقد دخلت السياسة الخارجية الأمريكية في مرحلة للبحث عن أسلوب جديد تستطيع من خلاله التكيف الى عالم ما بعد الحرب الباردة. (أبو عمارة، 2011:71).

في ضوء ذلك، أصبح من الضروري إستبدال عقيدة الأمن القومي الأمريكي التي كانت قائمة على معاداة الشيوعية وصياغة متطرفة فكرية، تتماشى والوضع الجديد. ومن رواد هذه المنظومة "فرانيس فوكوياما"، حيث ذكر أن إجماعاً بين المفكرين في العالم يقوم حول شرعية الديمقراطية الليبرالية كنظام للحكم بعد أن إنهزمت الإيديولوجيات المنافسة سابقاً مثل الملكية الوراثية، والفاشية والشيوعية. وأن الديمقراطية الليبرالية قد تشكل نقطة النهاية في التطور الإيديولوجي للإنسانية والصورة النهائية لنظام الحكم الإنساني، وبالتالي فهي تمثل نهاية التاريخ، أي نهاية نظريات الحكم السياسي والإجتماعي، بإعتبار الديمقراطية ذروة ما يطمح له الإنسان، بينما أشكال الحكم السابقة تعثرها عيوب خطيرة وإنتهاكات أدت الى إنهيارها. (فوكوياما، 1993:8)

بينما ذهب مفكر السياسة الأمريكي المعروف "صاموئيل هنتنجتون" إلى أن الولايات المتحدة تأتي في مقدمة دول العالم من حيث الإمكانية لعناصر القوة المتكاملة، ولا توجد دولة في العالم تمتلك مثل هذه القوة التي تستطيع تهديد زعامة الولايات المتحدة، ويرى نفس المفكر، أن إنتهاء الحرب الباردة قد غير كل التوازنات، وجعل أمريكا تفكر في إيجاد أهداف محددة لإستخدام القوة الأمريكية العظيمة. (البديوي،2012:107)

3. إن المجتمع الأمريكي إعتاد على تطوير نفسه ودولته من خلال الإعتماد على التحشيد والتعبئة ضد عدو ما سواء أكان قريباً أم بعيداً، وهذا ما هو معروف في التاريخ الأمريكي. ففي فترة كان الهنود الحمر، وفي فترة أخرى كان المستعمر البريطاني، ومرة الإسبان، ومن ثم كانت اليابان، ثم كانت المانيا النازية وإيطاليا الفاشية، حتى وصلنا الى الإتحاد السوفييتي، الذي دعا سقوطه - من دون حرب عسكرية - الى إيجاد عدو جديد يشد ويشد المجتمع الأمريكي فكان الإسلام. (السعدون وحافظ،2013:19)

وفي هذا الصدد يطرح " صاموئيل هنتنجتون" أفكاره وفي مقدمتها صدام الحضارات الذي عبر فيه عن عالم ما بعد الحرب الباردة، الذي سيكون حافلاً بالصراعات بين شعوب تنتمي الى كيانات ثقافية مختلفة، وأن الخطر الأكبر على الحضارة الغربية، هو الحضارة الإسلامية والحضارة الكونفوشيوية، ومن المرجح أن تكون علاقة الغرب بالإسلام أوالصين متوترة على نحو ثابت وعدائية في أغلب الأحوال. (هنتنجتون،1999:48)

ثانياً: تغيير السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط:

كانت السياسة الأمريكية أبان الحرب الباردة تهدف الى تأمين الإستقرار في المنطقة العربية، بحسبان أن عدم الإستقرار آنذاك بوصفه عاملاً مهماً لصالح السوفييت، وأن ثمن الإستقرار هو

إستدامة الحفاظ على أنظمة الحكم الإستبدادية القائمة بتنفيذ سياسات قمعية غير ديمقراطية بدعوى الحفاظ على الإستقرار. (إسماعيل، 2011:1966-1967)

ولذلك فقد تمسكت الولايات المتحدة الأمريكية بسياسة المحافظة على مصالحها من خلال ما يأتي: (حمد، 2013:93)

1. منع أي تغيير داخل البلدان العربية، وبالتالي تبني أميرما مبدأ الدعم لجميع الأنظمة الموالية لها مهما كانت طبيعتها حتى لا تتعرض المصالح الأمريكية للخطر.

2. إحتواء الحركات والتنظيمات المتطرفة غير المنسجمة مع الرؤية الأمريكية للمنطقة من خلال تطبيق سياسات الترغيب والترهيب.

3. منع أي تغيير يؤثر في معادلات القوة الإقليمية، وبالتالي الوقوف بحزم ضد جميع حركات التغيير في المنطقة.

إلا أن ذلك النهج قد تبدل في نهاية الثمانينات من القرن العشرين بعد ما دخل العالم فترة ما سمي بالنظام العالمي الجديد، الذي رفع شعار الديمقراطية كنظام سياسي يحكم دول العالم، حيث تحولت الولايات المتحدة الى قوة داعية لتغيير النظام الدولي، حتى لو تطلب ذلك عدم إحتزام مبادئ السيادة الوطنية للدول والتدخل في شؤونها الداخلية. (حسني، 2009:409) ولذلك سعت الولايات المتحدة الى إعادة صياغة علاقاتها مع دول الشرق الأوسط، وبما يتلائم ومصالحها ووجدت أن الوقت قد حان لها لتخفيف روابطها القديمة مع الأنظمة العربية في المنطقة. (وهيب، 2003:71)

ثالثاً: كان هدف إحتلال العراق من أولويات السياسة الأمريكية وبخاصة في عهد الرئيس الأمريكي الأسبق "جورج ووكر بوش" وحتى قبل أحداث 11 أيلول / سبتمبر 2001، فكانت فقرة الشرق الأوسط هي المادة الوحيدة في أجندة أول إجتماع لمجلس الأمن القومي الأمريكي للإدارة الجديدة

في 30 كانون الثاني / يناير 2001، وكان الموضوع الرئيسي المطروح للنقاش ذلك اليوم هو العراق ودوره في عدم الإستقرار في المنطقة، لا سيما أن تقارير المخابرات المركزية كانت تؤكد "أن النظام العراقي لم يكن قد إستأنف مساعيه للحصول على أسلحة الدمار الشامل المزعومة وحسب، بل كان يمول الإنتحاريين الفلسطينيين ويقدم الدعم المادي للإرهابيين المعادين لأمريكا وسياستها في المنطقة". (ليتيل، 2009:534)

وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة قد تبنت خيار إسقاط النظام العراقي في فترة حكم "بيل كلنتون" إذ أصدر الكونغرس الأمريكي ما يسمى بقانون تحرير العراق في عام 1998. (القصاب، 2007:43). إلا أنها كانت تنتظر الفرصة المناسبة لتنفيذ هذا القرار.

وجاءت الفرصة بعد أحداث 11 أيلول / سبتمبر 2001، وبالضبط بعد شيوع عاملين في السياسة الأمريكية هما: بروز قضية الإرهاب الدولي كوجه وحيد للسياسة الخارجية الأمريكية، والثاني تبلور النزعة العسكرية الهجومية وسيادتها في التحركات الأمريكية، ومن خلال ربط هذين العاملين مع الإستعداد المسبق لإدارة "بوش الابن" للتخلي التام عن سياسات الإحتواء والردع والتحول الى سياسة هجومية عدوانية إتجاه العراق، ووفق الحسابات الأمريكية الخاصة بمكافحة الإرهاب وعدم التقيد بالقرارات الدولية ضمن سياسة إعادة تشكيل خارطة الشرق الأوسط، كان العراق الركن الأساسي في هذه الإستراتيجية. (أبو طالب، 2002:100) و (كونت، 2013).

وهكذا جاءت خطة غزو العراق وفق السياق الإستراتيجي الأمريكي الجديد والقائم على أحكام السيطرة على منابع النفط في المنطقة، كجزء من جهد إستراتيجي لمواجهة وإحتواء التهديد الصيني الصاعد. ومن جانب ثاني حماية الحليف الإستراتيجي "إسرائيل" والتي تهدف هي الأخرى الى تجزئة المنطقة الى دويلات صغيرة على أسس تحمل الهوية الثانوية أو الفرعية، مثل العرقية،

والطائفية، والدينية، حتى لا تشكل هذه الولايات خطراً على إسرائيل كقوة مهيمنة في المنطقة. (الشمري، 2014:241).

لم تجد الولايات المتحدة أفضل من العراق ليكون نقطة الإنطلاق في المنطقة للقرن الأمريكي الجديد، وكما هو الحال في القرن العشرين، وكان العراق المرشح المثالي، بسبب حالة الضعف التي يعيشها، والعزلة الدولية، (الشمري، 2014:243) وفضلاً عن كل ما ذكر فإن حجم الإحتياطات النفطية الضخمة التي يمتلكها العراق تجعله البلد الإحتياطي الثاني بعد السعودية، وقد يكون الإحتياطي العالمي الأول. كما أن العراق يقع في قلب المنطقة النفطية في الإقليم، فهناك دول الخليج العربي في جنوبيه وجواره إيران ومخزونات نפט قزوين، كما أن موقعه الجيوستراتيجي يزيد من أهميته. (القصاب، 2007:48).

ومن هذا المنطلق، وفيما إذا كان إحتلال أفغانستان قد مثل أنموذجاً للحرب الدفاعية الأمريكية على تواجد العدو المزعوم "القاعدة"، فإن الحرب على العراق كانت نموذجاً للهجوم غير المبرر ومن دون مرتكزات مشروعة، فهي لم تكن إستجابة لإستفزاز أو تحد من جانب العراق أو أي قوة إقليمية، لكن هذه الحرب عملاً في سياق إستراتيجي يهدف الى إقامة نظام إقليمي جديد، أساسه تشكيل أنظمة سياسية تتبنى المبادئ في القيم والممارسات الإجتماعية على جميع المستويات، ويستوحي ما شهدته أوروبا الشرقية من تجربة. (شليبي، 2013:152).

ومن خلال هذه الإدعاءات الأمريكية المبطنه، برر الأمريكيون إحتلالهم للعراق لأجل نشر الديمقراطية وحتى يكون قاعدة نموذجية تلحق به بقية دول المنطقة. وقد شبه "بول وولفونيز" نائب وزير الدفاع الأمريكي ما سيجري في العراق، بما وقع في أوروبا الشرقية وبطراز عربي. (السعدون، 2013:234).

ويرى الباحث أن النهج الأمريكي هذا يكرر نفسه، فقد سبق للبريطانيين والفرنسيين أن نادوا بنفس الشعارات بعد إحتلالهم للمنطقة بعد الحرب العالمية الأولى، مدعين أنهم جاءوا محررين وليس فاتحين، ولكن الزمن أثبت العكس. فهم جاءوا مستعمرين للإستيلاء على بلدان المنطقة العربية وخيراتها، وهكذا يعمل الأمريكيون في الوقت الحاضر.

رابعاً: إحتلت أمريكا العراق، إلا أن النتائج بدأت عكس ما توقع الأمريكيون لها، حيث نجد وبعد ثلاث سنوات من الإحتلال، أن القوة العسكرية الأمريكية أخذت بالضعف التدريجي، حتى أن العديد ممن أيدوا الحرب في البداية من الحزبين الجمهوري والديمقراطي، بدأوا يبدون تذرهم منها، ويدعون أنهم أيدوا الحرب في البداية بسبب التهديد المبالغ فيه من أسلحة الدمار الشامل المزعومة. (محفوظ، 2004:25).

ويعتقد الباحث أن هذه الأعذار تدلل على الإعتراف بفشل المشروع الأمريكي القائم على إجراء التغيير في الدول العربية بالقوة العسكرية. ولقد تكبدت القوات الأمريكية خسائر بشرية وإقتصادية كبيرة قادت الى أزمة مالية حادة في الولايات المتحدة الأمريكية ما لبثت أن طالت دول العالم الأخرى.

لذا لابد من الوقوف على الإفرازات التي جاءت بعد إحتلال العراق وهي:

1. إنهاء الدولة العراقية وصعود كل من إيران وتركيا كقوى إقليمية مؤثرة.
2. بروز دور حركة حماس في فلسطين، (المشاقبة وشلبي، 2012:163) وحصولها على ثقة تشكيل حكومة، بعد وصولها الى أغلبية مقاعد المجلس التشريعي الفلسطيني، مما سبب مفاجأة غير سارة للولايات المتحدة وإسرائيل. (المطوع، 2013:206).

3. بروز دور حزب الله اللبناني الذي تعاضم بشكل كبير بعد الحرب الإسرائيلية على لبنان 2006 ، والتي وصفتها وزيرة خارجية أمريكا "كوندوليزا رايس" بأنها "آلام مخاض ولادة الشرق الأوسط الجديد". (بلا نفور، 2012:378). لكن هذه الحرب هي الأخرى فشلت فيها إسرائيل كما فشلت من قبلها أمريكا في العراق، فلم تحقق إسرائيل هدفها في نزع سلاح حزب الله اللبناني.

إن نتائج غزو العراق في عام 2003 من قبل أمريكا، وهجوم إسرائيل على جنوب لبنان، قد عادا بالفائدة على إيران، وأسهمت أمريكا بشكل كبير في توسع النفوذ الإيراني في المنطقة، فإحتلال العراق لم يفض مثلما كان يعتقد الأمريكيون، الى إنعكاسات سلبية على إيران كونه سيعمل على محاصرة إيران من جهتي العراق وأفغانستان، بالوجود العسكري الأمريكي في هذين البلدين، بينما الذي جرى هو أن أصبحت إيران لاعباً رئيسياً في العراق وتمكنت من أن تمد نفوذها فيها، (المرسومي، 2014:172) بل أن الولايات المتحدة أزاحت حكومة طالبان من أفغانستان، وبذلك تخلصت إيران من نظام حكم كان يزعجها ويقلقها. وكما هو الحال في العراق أيضاً الذي وقف في وجه النفوذ الإيراني بصلابة وخاض حرباً ضدها لمدة ثماني سنوات. (المشاقبة وشلبي، 2012:171). وهكذا جاءت النتائج عكسية، فأصبحت إيران من أكبر التحديات التي تواجه الولايات المتحدة بما لها من حلفاء مثل العراق وسوريا وحزب الله. (المشاقبة وشلبي، 2012:169).

خامساً: السياسة الأمريكية وعملية التغيير في مصر:

1. تحظى مصر بموقع وأهمية خاصة بالنسبة للسياسة الأمريكية، حيث أن مصر تمثل أهم حلفاء الولايات المتحدة في المنطقة العربية بإعتبارها مركز النقل الذي تركز عليه السياسة الأمريكية، وعليه فإنه من الصعب بمكان تصور ما وقع من أحداث في 25 كانون الثاني / يناير 2011 خارج إطار التخطيط الأمريكي أو إعتبره يتقاطع مع المصالح الأمريكية.

2. لا جدال بأن النظام المصري في عهد "حسني مبارك" كان يسير بما يتفق وأهداف السياسة الأمريكية، فكان هذا النظام حليفاً وضامناً للمصالح الأمريكية في المنطقة، لكن الأوضاع الداخلية في مصر إنحدرت وباتت قريبة من الانفجار بسبب الإستبداد والفساد والفقير. صحيح أن الإستثمار الأجنبي إرتفع في عام 2007 الى 11 (أحد عشر) مليار دولار، مقارنة بما كان عليه في عام 2004 الذي كان 400 مليون دولار فقط، وزادت الصادرات المصرية بنسبة 20% وشغل الإقتصاد المصري المرتبة الرابعة من بين الدول العربية. (شاهين، 2013:92).

كما شهدت مصر في السنوات الأخيرة إرتفاع مستوى النمو الإقتصادي الى مستوى من 4.13% الى ما يزيد 7%. وإستقر سعر الجنيه المصري مقابل الدولار، لكن معدلات البطالة بقيت مرتفعة وإزدادت نسبة من يعيشون تحت خط الفقر، إذ بلغ عدد السكان الذين هم تحت خط الفقر 35 مليون نسمة وهذا ما يعادل نسبة 43% من مجموع السكان. (العجاني، 2011:232). كما أن نسبة الفقر بين الشباب بلغت 85% من المجموع الكلي للفقراء، وهذا ما يدل على خطورة هذه الظاهرة لما شملته من نسبة عالية من فئة الشباب كما إنتشر الفساد، الذي جاء نتيجة تحالف السلطة والثروة، وهذا ما خلق مجموعة متنفذة تنهب وتسلب موارد البلد وقوت الشعب، ومن هؤلاء رئيس الجمهورية "حسني مبارك" وأسرته مع قادة الحزب الوطني الآخرين ورجال الأعمال الكبار. (ليلة، 2012:34-35).

وطبقاً لتقارير إتحاد البنوك السويسرية، فإن هناك حسابات لـ 9 تسعة أشخاص من عائلة رئيس الجمهورية "حسني مبارك" موجودة في بنوك سويسرا مقدارها 512 مليون فرنك سويسري أي ثلاثة أرباع مليار دولار. (هيكل، 2012:165).

3. أما على مستوى الإصلاح السياسي في مصر، فقد تراجعت وتيرة العملية الإصلاحية وظهر ذلك جلياً بعد الإنتخابات الرئاسية والبرلمانية التي أجريت عام 2005 وبعدها ظهرت حركة "كفاية" التي جاءت بعد خيبة أمل وكرد فعل على هذه الإنتخابات، كما أن الحكومة عمدت الى إتخاذ إجراءات مشددة بحق الجماعات المعارضة وعن طريق تعديلات دستورية. (هاس، 2009:235).

إن حركة "كفاية" كانت أقرب الى مظلة تنسيقية واسعة تضم تحتها عدداً كبيراً من الأحزاب والقوى السياسية التي تهدف الى عدم تجديد ولاية الرئيس "حسني مبارك" وعدم توريث الحكم الى ابنه جمال تحت شعار "لا للتمديد، لا للتوريث". لقد كان الدور الأمريكي في هذه المرحلة مؤثراً في تبنيه الى العمل على إصلاحات ديمقراطية مما قوّى الحركات المعارضة وجاءت قرارات "حسني مبارك" في عام 2005، حول تعديل الدستور وإجراء إنتخابات قائمة على التعددية الحزبية، موقع قبول أمريكي، عن لسان "كوندليزا رايس" وزيرة الخارجية الأمريكية آنذاك. (الأشقر، 2013:122).

4. مثل عام 2010، نقطة تحول في مسيرة الحياة السياسية المصرية، ففي هذه السنة أجريت إنتخابات مجلس الشورى في حزيران / يونيو، ثم إنتخابات مجلس الشعب في تشرين الثاني / نوفمبر، وفي كلتا المناسبتين سادت عمليات التزوير، إذ فاز الحزب الحاكم (الحزب الوطني) بـ 80 مقعداً من مجموع المقاعد والبالغ عددها 88. وفي هذه الإنتخابات غاب الإخوان المسلمون. (ليث، 2012:70).

لقد ساهمت الولايات المتحدة في تحريك الجمود السائد في مصر منذ فترة قبل أحداث كانون الثاني / يناير 2011، من خلال تدريب الناشطين المصريين عبر دورات أقيمت في معاهد متخصصة في عمليات التغيير السلمي وحروب اللاعنف، وحولت العديد من المنظمات المصرية تحت غطاء المجتمع المدني، ووفرت للناشطين كل ما يحتاجون من أدوات وتدريب، إذ تم تدريبهم

على تقنيات الإنترنت وشبكات التواصل الإجتماعي، وكيفية كسر الحظر الحكومي والإلتفاف على الرقابة، كما تم إعداد دورات خاصة حول تنظيم الإحتجاجات وتجاوز رجال الأمن، فتم التخطيط للإحتجاجات في 25 كانون الثاني / يناير 2011، عبر شبكة الفيسبوك بين مجموعات الشباب المصري، لا يعرف بعضهم بعضاً معرفة شخصية، إلا أنهم أجمعوا على معارضة النظام السياسي الذي سموه فاسداً. (شاهين، 2013:90).

وفي اليوم المحدد لإنطلاق إنتفاضة 25 كانون الثاني 2011، صدر بيان صحفي عن البيت الأبيض يحث السلطات المصرية على عدم اللجوء الى العنف وإحترام الحقوق العامة للشعب المصري. كما أكد الرئيس الأمريكي "بارك أوباما" في 28 كانون الثاني / أيار 2011، على تحذير السلطات المصرية من اللجوء الى العنف، وأنه أي "أوباما" يحبذ "إصلاحات تلبية تطلعات الشعب المصري". (العنكي، 2013:121).

وبعد تنحي "حسني مبارك" من السلطة، إستعادت إدارة "أوباما" التودد الى تنظيم الإخوان المسلمين كما كان الأمر في السابق، حينما كانت متحالفة معه ضد القومية العربية اليسارية والشيوعيين. (الأشقر، 2013:243).

ولدى تسلم "محمد مرسي" الرئاسة في مصر، تعاملت الولايات المتحدة بحذر مع العهد الجديد، وسعت لإيجاد توازن بين الروابط الوثيقة مع القوات المسلحة مع الإعتراف بشرعية الحكومة الجديدة، إلا أن الأجواء سرعان ما توترت بين الجانبين بسبب زيارة الرئيس المصري "محمد مرسي" الى إيران في مؤتمر دول عدم الإنحياز، وتأخر رد الفعل المصري الرسمي على التظاهرات والإعتداءات التي تعرضت لها السفارة الأمريكية في القاهرة. (الشوريجي، 2014:18).

ويعتقد الباحث في ضوء ما تقدم، أن الولايات المتحدة حاولت إستغلال الأوضاع الداخلية في مصر عن طريق توعية الشباب المصري وتثقيفه على الحرية والديمقراطية مع الموازنة في حفاظها على إدامة علاقتها بالقوات المسلحة المصرية التي تعتبر صمام الأمان في أي عملية تغيير في المجتمع المصري.

سادساً: مواجهة سياسة الرئيس الأمريكي الجديد "دونالد ترامب"

إستهل "دونالد ترامب" الرئيس الخامس والأربعون للولايات المتحدة الأمريكية خطابه في 20 كانون الأول / ديسمبر 2016، بـ "سنوحد العالم ضد الإرهاب الإسلامي المتطرف، وسنمحيه من على وجه الأرض"، وهو بذلك ربط أي إرهاب بالإسلام و "ترامب" هو نفسه الذي وضع على رأس برنامجه الإنتخابي نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب الى القدس، والإعتراف بالقدس كعاصمة أبدية لإسرائيل في تحد واضح لكل الدول العربية والإسلامية. وهذا يتطلب من العرب التفكير في إستراتيجية يستطيعون بها مواجهة نوايا الإدارة الأمريكية الجديدة والتي تمثل أفكار اليمين المتطرف في أمريكا، وتعتمد على إستقطاب التأييد والتعاطف الشعبي الذي أوصل "ترامب" الى موقع الرئاسة، في حين أجمعت كل مراكز التحليل والبحوث بعدم توقعها أن يفوز، وكانت التحليلات تميل الى فوز "هيلاري كلنتون". وهناك جملة من الآراء التي تتناول الخيارات المفتوحة أمام العرب من أجل تقليل الأضرار بالأمن القومي العربي ومنها:

1. التنسيق والتعاون والعمل المشترك بين الدول العربية، بما يؤمن التكامل، ويقف في مواجهة النوايا الأمريكية المعلنة. لأن الإدارة الأمريكية الجديدة تسعى الى قيام العرب بمحاربة الإرهاب، عن طريق قيام كل دولة بالقضاء على منابع التطرف لديها، ومن ثم وقوفهم متحدين في مقاومة تنظيم داعش الإرهابي، وهذا ما يعطي العرب صفة الحلفاء، أما إذا فشلوا في ذلك، فمن المحتمل أن تقوم أمريكا بفرض رؤيتها والتي تتضمن تفكيك الوجود العربي وإنهاء وجود

الجامعة العربية، بحيث يكون البديل تشكيل منظمة إقليمية جديدة ينضم إليها العرب مجبرين، وهذه المنظمة تأخذ على عاتقها مهمة مكافحة الإرهاب، وهذه المنظمة يمكن أن تأخذ عنوان "منظمة الخليج والبحر الأحمر" أو منظمة الشرق الأوسط وفي كليهما هناك احتمال كبير أن تجمع مثل هذه المنظمات دولاً غير عربية، مثل إسرائيل وتركيا وإيران، فضلاً عن الدول العربية. (المشاط، 2017:14).

2. خلق وعي شعبي من أجل تقوية منظمات المجتمع المدني، ودعمها في تشكيل شبكات للتواصل بين هذه المنظمات بما يجعلها ذات ثقل على المستوى الإقليمي والدولي، وما يساعد على ذلك توفر وسائل التواصل الاجتماعي، وبروز دور الشعوب في صنع القرار والذي قد يكون متقدماً على دور الحكومات كما وجدناه في دور الشعب البريطاني في الخروج من الإتحاد الأوروبي، وفي كولومبيا في رفض قرار الحكومة بالمصالحة مع منظمة "الفارك"، وبعبارة أخرى فلا تستطيع الدول العربية مواجهة سياسة ترامب. (ياموت، 2017:15).

3. محاولة بناء جسور جديدة وقنوات اتصال للتواصل الحضاري والإنساني، بين الدول العربية والولايات المتحدة، مع بلورة مشتركات بين الدول المؤثرة عربياً الآن مثل مصر والسعودية والإمارات وقطر والمغرب والجزائر وتونس والأردن، لحماية ما تبقى من المصالح العربية. (الكبتي، 2017:15).

يرى الباحث أن الطريق السليم لمواجهة هذه الموجة الجارفة التي يرفع رايتها "ترامب" ومعه طاقمه المتشعب بالعنف والتهديد، هو قيام الدول العربية والإسلامية وحتى الدول الأخرى، بتبني نهج الحوار على مستوى القوى الفاعلة من دول ومنظمات المجتمع المدني، ويتم ذلك من خلال عقد الندوات والحلقات النقاشية وصولاً إلى خلق تيار مقابل يدعو إلى اعتماد الإنسانية والمحبة وتطهير المجتمعات البشرية من النفوس الشريرة المريضة. حتى تسود قيم التسامح والتعاون في العالم. ولا بد

من الإشارة هنا الى أن "ترامب" يحمل أجندة مختلفة تجاه العالم أجمع وبخاصة الصين والإتحاد الأوروبي، ويعتقد أن مخاوف أوروبا من سياسة "ترامب" المستقبلية قد تفوق مخاوفنا في المنطقة. وما على الدول العربية الا التحرك وإشعار الإدارة الأمريكية بأن هذه الدول لها موقف واحد هو المحافظة على الأمن القومي العربي.

المبحث الثاني

التحديات الروسية

أولاً: فرضت الجغرافيا على روسيا، ومنذ زمن القياصرة، الإهتمام بالشرق الأوسط، بحكم أن روسيا تشغل الحيز الأكبر من الكتلة الأورو - آسيوية الملاصقة للشرق الأوسط، مما جعلها تضع هذه المنطقة ضمن أولوياتها. وقد خاضت روسيا ثلاثة حروب مع الدولة العثمانية بين الأعوام 1677-1917، من أجل السيطرة على القوقاز والبحر الأسود على أمل الوصول عبر المضائق التركية الى المياه الدافئة في البحر الأبيض المتوسط. وعملت بالتنسيق سراً مع كل من بريطانيا وفرنسا من أجل إقتسام النفوذ بعد الحرب العالمية الأولى، إلا أن قيام الثورة البلشفية عام 1917، وإعلان روسيا عن نصوص وثيقة سايكس - بيكو إقتصر الإقتسام على بريطانيا وفرنسا. (فاضل،2014:118).

وفي الخمسينيات من القرن الماضي توطدت العلاقات بين الإتحاد السوفييتي وكل من مصر وسوريا حيث شهدت العلاقات حالة من التميز في زمن الرئيس الراحل "جمال عبد الناصر"، حيث قامت الولايات المتحدة بإحباط طلبات عبد الناصر في مجالين حيويين، هما تسليح الجيش المصري، وبناء السد العالي، عندها تقدم الإتحاد السوفييتي في حينه لتقديم السلاح من خلال ما عرف بصفقة الأسلحة التشيكية عام 1953، ومقابل رفض الولايات المتحدة تمويل بناء السد العالي، أصبح الإتحاد السوفييتي شريكاً في بناء هذا المشروع القومي لمصر ولعملية التنمية فيها. (شليبي،2015:152).

ثم جاء الدعم الروسي في تسليح الجيش المصري بعد هزيمة حرب 1967، وإستمرار هذا الدعم قبل وخلال حرب أكتوبر 1973.

في أواخر الثمانينات وطوال التسعينات من القرن الماضي (القرن العشرين) مرت روسيا بمرحلة من التدهور، بعد تفكك الإتحاد السوفييتي في عام 1991، صاحب ذلك إنكفاء روسيا على نفسها، وتراجع دورها دولياً وإقليمياً.

ثانياً: أرتبط صعود الرئيس الروسي الحالي "بوتين" سياسته العنيفة في الشيشان التي إجتاحتها مباشرة بعد أن عينه الرئيس الروسي الأسبق "يلتسن" رئيساً للحكومة في عام 1999، ويبدو أن "بيوتن" متأثراً بأفكار الفيلسوف الروسي المعاصر "الكسندر دوغين" فقد أعتمد "دوغين" مصطلح "أوراسيا" في نهاية التسعينيات، وهذا المصطلح يتضمن البحث عن فضاء جديد سماه "أوراسيا"، تكون روسيا قلبها المؤثر، وبما أن روسيا ضعيفة عسكرياً وإقتصادياً أمام حلف النيتو، لذا فعليها إقامة محاور وأحلاف، بما يجعل نقل الخطوط الدفاعية من الحدود الروسية، الى مناطق أبعد تكون بمثابة مصدات عنها. (دوغين، 2004).

يرى "دوغين" أن روسيا تحارب في سوريا دفاعاً عن المصالح الأوروبية. لأن إنهيار سوريا سيقود الى موجات من اللاجئين الى أوروبا.

كما أن "دوغين" يعتقد بالعقيدة "الأوراسية" التي تجمع بين السلاف الروسي ومسلمي آسيا الوسطى على حدود الشرق الأوسط في مواجهة حلف الناتو.

ثالثاً: كانت المحاولة الروسية الأولى في عودتها كقطب من خلال وضع حد للتمدد الأمريكي، هو إجتياح "جورجيا" عام 2008 وطرد القوات الجورجية من أنجازيا وجنوب أوسيتيا، حيث إستعرضت قواتها بتجاوز الحدود الى أقاليم أخرى من جورجيا. وقد صور ذلك علنياً كنوع من المعاملة بالمثل على إعتراف دورل غربية كثيرة بإنفصال إقليم "كوسوفو" عن صربيا. (بشارة، 2008:18).

ثم جاء التدخل الروسي في سوريا في 30 أيلول / سبتمبر 2015، بعد موافقة مجلس النواب الروسي (الدوما) على تحويل بوتين لتلبية طلب بشار الأسد "الرئيس السوري" للمعونة العسكرية. لكن هذه الخطوات الروسية تضع موسكو في حالة عداء ليس مع التنظيمات الإسلامية وحسب، بل مع مجموع المعارضة السورية، سيما وأن إستهداف المدنيين السوريين يجري منذ البداية بأسلحة روسية، كما أنه من الواضح أن هذا التدخل الروسي في سوريا يعقد أي إحتمال لتدخل أمريكي في سوريا، أو حتى فكرة إنشاء منطقة آمنة أو منطقة حظر جوي، فالتواجد الروسي يقلل خيارات الولايات المتحدة ولاشك أن هذا التدخل جرى من خلال تقدير موقف دقيق لإحتمال رد فعل الولايات المتحدة وعلى الأغلب توقع الروس رد فعل ضعيف من الولايات المتحدة.

(singh&white,2015:53)

ويمكن تلخيص أهداف التدخل الروسي في سوريا بالآتي: (kozhanov,2015:ay41)

1. على المدى المنظور، يرمي التدخل العسكري لجعل نظام الأسد يصمد مدة كافية، حتى تحصل موسكو على الإختراق المرغوب فيه على المسار الدبلوماسي. مع الإحاطة أن هذا التدخل لا يهدف بالأساس الى مكافحة الإرهاب، والذي هو إدعاء للإستهلاك الإعلامي.
2. بعد هذا التدخل من جانب روسيا يصبح أي تدخل عسكري خارجي في سوريا أمراً صعباً للغاية، وهذه رسالة لتركيا وللدول الغربية، على حد سواء.
3. التدخل الروسي يعزز الوضع الدولي لروسيا بحيث يصبح من الصعب إتخاذ أي قرار في موضوع سوريا دون مشاركتها بشكل مؤثر. وفعلاً إزدادت الإتصالات الدبلوماسية بين روسيا والدول الغربية بعد التدخل في سوريا، ولا سيما بعد مرحلة من الورد ومحاولة فرض حصار غربي عليها بعد التدخل في أوكرانيا وضم شبه جزيرة القرم الى روسيا.

رابعاً: إن روسيا وضمن إستراتيجيتها التي يقودها الرئيس "بوتين" تسعى الى إستعادة المكانة الإقليمية والعالمية لروسيا، ففي 8 كانون الأول / ديسمبر 2014، القى الرئيس "بوتين" خطاباً في مؤتمره الصحفي السنوي قال فيه "يريد الغرب تقييد الدب الروسي بالأغلال القضية ليست القرم، بل إننا نريد حماية سيادتنا وحقنا في الوجود، فهل تريدون لنا أن نتحول الى دمية".
(الدستور، 2014)

وفي ضوء كلمات "بوتين" الآنفه الذكر يستنتج الباحث أن منطقة الشرق الأوسط لا تمثل سوى أحد المسارح للسياسة الروسية، وهذا يدعونا الى ضرورة تحليل السياسة الروسية في سياقاتها العالمية الأوسع، مع عدم إغفال وجود الأولويات بحسب المصالح والأهمية الجيوبوليتكية، ويبدو للباحث أن عودة روسيا للشرق الأوسط تجري على أسس وشراكات على مساحات ختلفة عن السابق، بما يجعلها تنسجم والمتغيرات الحاصلة في العالم.
لقد تدخلت روسيا في سوريا وفق إستراتيجية رصينة، أساسها تغيب أمريكا في هذه القضية وحصول فراغ في المنطقة في ضوء توجه جديد للإستراتيجية الأمريكية يقوم على نقل مركز ثقلها الى المحيط الهادئ وآسيا. (سلامة، 2014:83).

وبالنسبة لعلاقة روسيا بمصر، فإن "بوتين" يطور العلاقات مع الرئيس المصري "عبدالفتاح السيسي" بإستغلال تراجع النفوذ الأمريكي في مصر، وتتعزز العلاقة الإسرائيلية الروسية أيضاً بإستمرار مما يدل على توخي روسيا تحقيق التوازن مع دول المنطقة، وعلقت صحيفة "هارتس" الإسرائيلية على زيارة "نتنياهو" لموسكو في تشرين الثاني / نوفمبر 2015، "مع زيارة موسكو يؤشر نتنياهو لشرق أوسط ما بعد أمريكا". (Baglan,2015:http)

لاشك أن التدخل الروسي في سوريا هو إختراق خطير للأمن القومي العربي ويدل على عجز النظام العربي في حل المشكلة السورية مما فتح الباب للقوى الخارجية أن تتدخل، بل وتصبح العامل الأكثر قوة في مجريات الأمور، ومع ذلك فثمة كوابح ذاتية للتدخل الروسي العسكري المكثف في سوريا، أهمها الحالة الأوكرانية التي تشغل قوة عسكرية روسية لا يستهان بها، والعامل الآخر، أن الإنخراط الروسي في سوريا لا يمكن أن يتواصل لفترة طويلة مما يحتم على روسيا إستخدام نفوذها للإرتكاز على المفاوضات على أساس التوازن بين القوى، وبما يحافظ على المصالح الروسية ومصالح النظام السوري، وليس خافياً أن إسرائيل ودولاً أخرى في المنطقة، تعد التدخل الروسي في سوريا هو أفضل من إستفراد إيران وأذرعها الطائفية بالتأثير على إدارة الأسد. (بشارة، 2008:11).

يعتقد الباحث أن إنخراط روسيا في سوريا سيستمر، حيث تواصل جهودها الدبلوماسية لحل الأزمة بين نظام الأسد وفصائل المعارضة، وبما يشجع روسيا للعمل مع البقع الساخنة الأخرى وعلى وجه الخصوص في الساحة اليمنية.

يعتبر عهد الرئيس الروسي "بوتين" هو فترة العودة لإحياء العلاقات الروسية العربية وما يأتي بعض اللمحات التي توضح ذلك: (لوزيانين، 2013:48).

1. تنشيط التأثير في الدول العربية التي كانت علاقاتها حسنة مع روسيا والتي لازالت هناك ديون قديمة عليها نتيجة صفقات السلاح مثل سوريا والجزائر، عن طريق تخفيض الديون أو تصفيرها على أن تقوم مثل هذه الدول بشراء الأسلحة والمعدات العسكرية والمدنية من روسيا.

2. في زيارة الرئيس الروسي "بوتين" في آذار / مارس 2006 للجزائر ناقش الطرفان الروسي والجزائري إمكانية التوصل الى حل سياسي لمشكلة الصحراء الغربية في المغرب تحت رعاية الأمم المتحدة.

3. إتفق الطرفان (الروسي والجزائري) على قيام الجزائر شراء ما قيمته 5.5 مليار دولار من المعدات والذخائر العسكرية الروسية.

4. في شهر تشرين الأول / أكتوبر 2016، أعلن "نيقولاي بانكوف" نائب وزير الدفاع الروسي خلال إجتماع اللجنة الخاصة بالشؤون الدولية في مجلس الشيوخ الروسي، أنه ستكون لروسيا في سوريا قاعدة عسكرية بحرية دائمة في "طرطوس"، وقد تم إعداد الوثائق بهذا الشأن. كما أعلنت وزارة الدفاع الروسية عن نشر منظومة إس 300 في طرطوس لحماية العسكريين الروس هناك.

خامساً: لا يتحدد الحضور الروسي على دولة معينة، ولا يتحدد في الجانب العسكري فقط، بل أخذ سبل متعددة ومع أكثر من دولة في منطقة البحر المتوسط منها:

1. الإتفاق مع قبرص على منح سفن البحرية الروسية حق الرسو في الموانئ القبرصية، وهو ما يمكن الروس من جمع المعلومات من خلال الرصد والمراقبة للفضاء الإلكتروني في هذا الحيز وهذا ما يسمى المراقبة السيبرانية (Syber) وبشكل خاص رصد نشاطات حلف الناتو. (عبد القادر، 2015:الديار).

2. التقارب الروسي - المصري، حيث شهد العامان 2015 و 2016 نشاطاً في العلاقات بين البلدين وعلى الأخص في الحقل العسكري، فبعد الزيارات بين مسؤولي الدولتين، ثم الإتفاقات في صفقات الأسلحة، حتى وصلت الى مستوى المناورات المشتركة. (منصور، 2014:الميادين).

3. تطور العلاقات بين روسيا وإسرائيل، حيث توصلنا الى إتفاق بشأن آلية التنسيق في الطلعات الجوية بغرض منع عدم التصادم بين سلاحي الجو لكل منهما، وهذا أمر مهم في ظل التدخل العسكري الروسي في سوريا. ثم تطور الأمر الى إجراء مناورات مشتركة في مياه البحر المتوسط في تموز /يوليو 2016، وعلى المستوى الإقتصادي، سمح لشركة الغاز الروسية بالمشاركة بالعطاءات الخاصة بتطوير حقول الغاز الإسرائيلية في البحر المتوسط. (المركز الأوروبي، 2016).

4. التقارب الروسي - المغربي، زار العاهل المغربي موسكو في آذار / مارس 2016، وجرى توقيع إتفاقات مهمة، منها إتفاق شركة "غاز بروم" الروسية على إقامة محطة الغاز الطبيعي المسال في منطقة الجرف الأصفر، والتي تعد بدرجة خزان إستراتيجي للطاقة لتزويد جنوب أوروبا، وهذا ما يساعد روسيا لإكمال الطوق التي تستطيع بع روسيا التحكم كلياً في الغاز المنقول الى أوروبا. (طاهر، 2017:133).

ترى روسيا أن الساحة السورية تعطيها الفرصة للعب دور على الصعيد العالمي، بما يمكنها للعودة كدولة عظمى، خاصة في ضوء التراجع الملحوظ لإهتمام الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط، مما يدل على أن الرؤية الروسية تجد في ذلك فرصة سانحة لتحقيق أمنها القومي وتوسيع دورها العالمي، لذلك إندفعت بحماس في مساندة نظام الأسد وضخ القوات وبشكل خاص الجهد الجوي الذي أثر بشكل كبير على قوات المعارضة التي أضطرت أخيراً على الإنسحاب من حلب. (أبو صلاح، 2016:202).

ويعتقد الباحث أن ما قامت به روسيا ضد المعارضة السورية وبهذه القسوة وإستخدام الأسلحة المتطورة هو عمل مرفوض لم يمارس إلا من قبل الدول الإستعمارية الغازية، لأن سوريا

ليس جزءاً من السيادة الروسية وتعمل بها كما فعلت في "كروزني" عاصمة الشيشان، ولو أن كلا الحالتين مرفوضتين.

سادساً: كان الشرق الأوسط هو الساحة (الحديقة) الخلفية للإتحاد السوفييتي طيلة فترة الحرب الباردة، مما جعل الإتحاد السوفييتي أن يعطي هذه المنطقة الأهمية التي يستحقها. (خانا، 2009:295).

خلاصة رأي الباحث في موضوع التوجهات الروسية في منطقة الشرق الأوسط، يمكن القول، أن روسيا وفي مختلف العصور تعير إهتماماً الى منطقة الشرق الأوسط بإعتبارها منطقة مجاورة لها وتؤثر على أمنها القومي، فضلاً عن كونها منطقة تعتبر خزان للنفط والغاز وهذا ينطبق بالدرجة الأولى على الإقليم العربي ولو أن إيران هي الأخرى تمتلك النفط والغاز.

كما يعتقد الباحث أن إنهيار الإتحاد السوفييتي، وعودة روسيا كقوة عالمية تريد التعويض عما فقدته جراء تفكك الإتحاد السوفييتي وإنضمام بعض دوله السابقة الى حلف الناتو، مما أثر سلباً على أمنها القومي، فإنها ستقوم وبقوة على تعزيز وجودها في المنطقة العربية وما نراه في سوريا هو دليل على ذلك. ويمكن القول إن التدخل الروسي في سوريا، سيتبعه محاولات للتدخل السلمي في اليمن لحل الخلافات بين الحكومة الشرعية والحوثيين، مع الإحاطة بتوجهات أمريكا المستقبلية في المحيط الهادئ وشرق آسيا، والذي سيحدث فراغاً يشجع روسيا لمثله وهو ما سيؤثر على الأمن القومي العربي.

المبحث الثالث

تأثيرات هبوط أسعار النفط على الأمن القومي العربي

سيناقش هذا المبحث أهمية النفط العربي في الأمن القومي العربي، والتأثيرات السلبية المترتبة على هبوط أسعاره.

أولاً: قال وزير الطاقة الأمريكي "روتشدرسون" في عام 1999، وعندما كان وزيراً في إدارة الرئيس الأمريكي "كلينتون" " لقد كان البترول محور القرارات الأمنية للسياسة الخارجية للولايات المتحدة خلال القرن العشرين، والنفط كان وراء تقسيمات الشرق الأوسط الى دويلات بعد الحرب العالمية الأولى". (زلوم، 2010:54).

ومن قبل ذلك قال وزير الخارجية البريطانية "لاندس داون" في عام 1903 " بأن أي محاولة لبناء ميناء عسكري في الخليج (الفارسي) من أي دولة أخرى سيعتبر تهديداً للمصالح البريطانية وسوف يقاوم بكل الوسائل المتاحة لدينا" وفي عام 1980، صدر مبدأ الرئيس الأمريكي كارتر (Carter Doctrine) "بأن أي محاولة لأي قوة خارجية للسيطرة على الخليج العربي سيعتبر تهديداً للمصالح الحيوية الأمريكية، وسوف يتم مقاومته بكافة الوسائل المتاحة بما في ذلك القوة العسكرية". (زلوم، 2010:57) ومن هنا يمكن مقارنة تطابق الإستراتيجية البريطانية السابقة بالإستراتيجية الأمريكية الوريثة.

وهكذا فرضت هذه الإستراتيجيات ضبط إيقاعات حركة أسعار النفط إرتفاعاً وإنخفاضاً وكما يأتي: (الجبلي، 2010:38-39).

1. كونت الشركات النفطية الكبرى أو ما سميت "الأخوات السبع" (برتش بتروليوم، شل، ستاندرد أويل، إكسون موبيل، كونكو فيليبس، سوكوني - فاكيوم، شيفرون) كارتل أو تجمع لتنظيم

الصناعة النفطية طيلة فترة النصف الأول من القرن العشرين، خارج الولايات المتحدة من خلال إمتيازات حصلت عليها من دول الخليج العربي والعراق وإيران في عمليات إستخراج النفط الخام وتوزيع المنتجات النفطية والغاز للمستهلكين. وإستطاع هذا التجمع النفطي المحافظة على إستقرار الصناعة النفطية من خلال التخطيط للعرض بما يتلائم مع الطلب على النفط الخام المشتق من الطلب على المنتجات النفطية والبتروكيمياوية.

2. ولقد تعرضت هذه المجموعة المنسقة لإنتاج النفط وتسعيه الداخلي والخارجي، الى حالة من التخلخل في الستينات من القرن العشرين، بسبب دخول ما يسمى بالشركات المستقلة الى سوق النفط في الإنتاج والتصدير والتسعير، مثل شركة إيني (ENI) الإيطالية، والنفط الروسية، والسبب الثاني، تكوين منظمة "الأوبك" في بغداد عام 1960، من أربع دول (العراق، السعودية، الكويت، إيران وفنزويلا) وكان من أهم قرارات هذه المنظمة، هو تسعير النفط فيها وحق هذه الدول في ملكية الإمتيازات النفطية وتطوير الثروة الهيدروكربونية.

3. بعد تشكيل منظمة الأوبك بدأت تظهر إشارات ضعف الإنسجام والتماسك في السياسات النفطية بين أعضائها، بسبب تغليب العوامل السياسية والإيديولوجية على العوامل الإقتصادية، وكان يطلق على "الأوبك" صفة الكارتل، كما هو الحال بالنسبة للشركات (الأخوات السبع) لكن واقع الحال لا ينطبق على "الأوبك" لأن الكارتل "Cartel" بشكل عام هو إتفاق بين مجموعة منتجين حول سعر البيع أو كمية الإنتاج أو حصة السوق، والهدف منه تحقيق مجموع أرباح لأعضائه أعلى من ذلك الذي يتحقق، إذ تنافس الأعضاء في السوق. لكن عدم ثقة سكرتارية "الأوبك" بأرقام الإنتاج الفعلية التي يجهزها بعض الدول الأعضاء وإعتمادها بدلاً من ذلك الذي يرد في الأرقام التي تنشرها الصحافة المتخصصة والتي كانت تظهر تخطيطها الحصص المقررة، ولم تكن المنظمة قادرة على إلزامهم بها.

يعتقد الباحث أن منظمة "الأوبك" لم تكن مستقلة في قراراتها، لأن شركات النفط العالمية كانت تتدخل بسياساتها من خلال حكومات تلك الشركات التي تمارس ضغط على دول المنظمة وبخاصة النفوذ الأمريكي في السعودية، وهي أكبر منتج للنفط ليس في منظمة "الأوبك" وحسب بل في العالم.

ثانياً: الهيمنة الأمريكية على حقول النفط في الشرق الأوسط، كانت محور السياسة الأمريكية في السبعينات والمهندس لهذا المشروع هو وزير خارجية أمريكا في حينه، وهو "هنري كسنجر" ويؤيد ذلك "جيمس ايكنز" وهو سفير سابق للولايات المتحدة لدى المملكة العربية السعودية، الذي أجرت معه الجزيرة مؤخراً مقابلة وتطرق فيها الى مشروع إحتلال حقول النفط العربية من الكويت وحتى دبي، مع إحضار موظفين من تكساس وأوكلاهوما، لتشغيل هذه الحقول وترحيل جميع مواطني هذه البلدان الى منطقة "تجد" فيالسعودية، بحيث يتم إخلاء المنطقة بكاملها من أهلها وتقوم الولايات المتحدة بإنتاج النفط لمدة الخمسين أو السبعين سنة القادمة الى أن تجف حقول النفط في هذه البلدان، فوصف المشروع في حينه بأن من يفكر بهذه الطريقة إما أن يكون مجنوناً أو عميلاً للإتحاد السوفييتي ولم يدري هذا السفير "ايكنز" أن صاحب الفكرة هو وزيره "كسنجر" لأن المقال نشر في مجلة "هارير" بقلم كاتب مجهول دعا نفسه "بالجندي المجهول". وهذا ما تسبب في طرد "ايكنز" من منصبه. (زلوم، 2014: 139-140).

ويعتقد الباحث أن مشروع "كسنجر" قد دخل حيز التنفيذ ولكن بطريقة أخرى وهي عن طريق إنشاء القواعد الجوية والبحرية في المنطقة مثل قاعدة الظهران الجوية في السعودية وقاعدة الأسطول الخامس الأمريكي في البحرين من خلال إتفاقيات ثنائية.

ولقد أعدت الخطط العسكرية والمناورات الحربية للتدخل الأمريكي عند الحاجة ومنذ نهاية السبعينات في القرن العشرين، ومنها سيناريو عمليات "عاصفة الصحراء" في الهجوم على العراق عام 1991، فأجريت المناورة في حينه 1978، على أساس إفتراض يقوم بحدوث هجوم على الكويت من الشمال (العراق) وإحتمال تولي الولايات المتحدة الرد عليه، حيث قامت مجلة "فورتشن" بنشر سيناريو لمناورة حربية تتضمن خططاً للرد عسكرياً من قبل الولايات المتحدة في حالة إحتمال غزو العراق للكويت، بسبب نزاعات حدودية وما شابهها، وفي الصفحة 158 من مجلة "فورتشن" وتحت عنوان "إذا غزا العراق الكويت" تحدثت المجلة "القوات العراقية المجهزة بشكل رئيسي بأسلحة سوفيتية، يمكن لها الإجهاز على أي بلد بسرعة، والمعونة إذا طلبت يمكن أن تكون على شكل ضربات جوية ضد الدروع العراقية، وربما يشمل ذلك تدمير المنشآت النفطية العراقية، وسميت المنظمات البحرية والبرية والتي من المحتمل تكليفها في هذا الواجب". (زلوم، 2014:146).

ويرى الباحث أن هذه المناورات تأتي في سياق الإستراتيجية الأمريكية المستقبلية لمعالجة الأحداث في البلدان التي لها فيها مصالح حيوية. كما علينا أن نتذكر أن من الأسباب الرئيسية لغزو الكويت هو إنخفاض أسعار النفط، مما يمثل ضغطاً شديداً على العراق وهو يعيش فترة بعد إنتهاء الحرب العراقية - الإيرانية، وبخاصة عامي 1989-1990. وهكذا إعتادت الولايات المتحدة على تدبير رفع أسعار البترول أو هبوطها بما يتوافق ومصلحة إقتصادها لا مع مصالح إقتصاديات الآخرين سواءً من المنتجين أو المستهلكين.

ثالثاً: أسباب هبوط وأرتفاع أسعار النفط:

من يتتبع دورة أسعار النفط يجد هذه الدورة في حالة من التغير بين هبوط الأسعار وأرتفاعها، ومن أجل الوقوف على أسباب ذلك لا بد من تحليل هذه الظاهرة وصولاً لتحديد أسبابها ونتائجها وكما يأتي:

1. وصلت أسعار النفط في 11 شباط / فبراير 2016، أدنى مستوى منذ عام 2003، فسجل سعر نفط خام برنت 27 دولار للبرميل الواحد، وسجل الخام الأمريكي في نفس التاريخ 26 دولار للبرميل الواحد، بينما بلغ سعر البرميل من خام برنت أعلى مستوى له في حزيران / يونيو 2014، حيث وصل الى 115 دولار وهذا بلا شك يعتبر إنهياراً في الأسعار. والمنتبع للدورات السعرية للنفط، يلاحظ طفرة في أسعار النفط وإبتداءً من عام 1973، وذلك لأن الإقتصاديات المتقدمة أعتمدت وبشكل متزايد على النفط الأحفوري (التقليدي) أو المستخرج نتيجة (الحفر)، ومنذ منتصف الخمسينيات من القرن العشرين، هناك من يربط أسباب هذه الطفرة السعرية للنفط بالموقف السياسي الداعم لحرب تشرين الأول / أكتوبر 1973 وعبور قناة السويس من قبل الجيش المصري، وهذا الدعم من قبل الدول العربية جاء عن طريق إيقاف ضخ النفط الى أمريكا والدول الغربية، وهناك من يعزو هذه الطفرة في الأسعار الى تراجع الهيمنة الإستعمارية الغربية على منابع النفط في منطقة الخليج العربي. (عوني، 2016:3).

2. لقد بدأ الإرتفاع لأسعار البترول منذ سنة 2006، حيث تجاوز عتبة المئة دولار للبرميل الواحد في عام 2008، وإستمرت أسعار النفط في الإرتفاع، على الرغم من تداعيات الأزمة المالية العالمية التي بدأت في كانون الأول / ديسمبر 2008، والتي لم يتعاف منها النمو العالمي حتى اليوم، ويعود أسباب الطلب بهذه الوتيرة المتسارعة الى إزدياد الطلب الآسيوي، خاصة ما شهدته الصين من إرتفاع في نسبة النمو الإقتصادي من عام 2009، رغم ما شهدته أوروبا

واليابان وحتى الولايات المتحدة من حالات تذبذب، ولكن ما لبث أن طرأ عليه تغيير، حيث بدأت دورة جديدة تمثلت بهبوط حاد للأسعار، وحسب بعض الآراء فإن سبب هذا الإنخراط في الأسعار، هو لزيادة العرض الذي سببه التوسع الكبير في إنتاج النفط عام 2008، بعدما شجعت الأسعار المرتفعة في حينه مع التطور التكنولوجي على إستخراج النفط الصخري الذي سارع على توسعة الأسعار العالمية للنفط، وبدأت الولايات المتحدة المستورد الأكبر للنفط على مستوى العالم وبالدرجة الأولى على نفط الشرق الأوسط وفنزويلا، بإنتاج النفط وواقع تسعة ملايين برميل في اليوم وهو ما يوازي ما تنتجه المملكة العربية السعودية التي هي أكبر منتج في العالم. (عادلي، 2016:25).

3. من خلال إستعراض البيئة التي ترافق هبوط الأسعار نجد أن هناك علاقة للظرف الزمني وأحداثه، وفي الشرق الأوسط تحديداً يلاحظ أن الإستقرار في دول الشرق الأوسط سواءً على مستوى داخل الدولة أم فيما بين الدول، مرتهن بأسعار من خلال صيانة شرعية نظمها السلطوية، فعقب تصاعد الحرب العراقية الإيرانية في عام 1986، وحسب أكثر التحليلات التي تشير الى إتفاق أمريكي سعودي، أدى الى هبوط أسعار النفط، الذي أثر سلباً على قدرة إيران والعراق من خلال تقليل الإيراد لكلا البلدين بما يفرض على البلدين عدم الإستمرار في الحرب. (Chaes, 2015:28)

وهناك أربعة إنخفاضات كبيرة سابقة في أسعار النفط وهي من مايو / أيار 2001 الى نوفمبر / تشرين الثاني 2001، والثانية من يناير / كانون الثاني 1986 الى يوليو / تموز 1986، والثالثة من أكتوبر / تشرين الأول 1990 الى أبريل / نيسان 1991، والرابعة من أكتوبر / تشرين الأول 1997 الى أبريل / نيسان 1998.

رابعاً: ويمكن المقارنة بين الإنهيارين الواقعين في 1986، والذي وقع في عام 2014، فكلا الإنهيارين جاء، حسب رأي أكثر المتابعين، بالتنسيق بين الولايات المتحدة والمملكة السعودية. حدث الإنهياران عقب انخفاض كبير في أسعار النفط، تبعه توسع كبير في الإنتاج من قبل دول خارج الأوبك مثل الاسكا، وبحر الشمال، والمكسيك، وما يقابله في 2014، هو دخول النفط الصخري في سوق النفط، فضلاً عن النفط الرملي الكندي. (صبحي ومجدي، 2016:19).

ويبدو أن دوافع السعودية في تخفيض سعر النفط في عام 2014 للأسباب التالية:

أ. التنافس الجيوبوليتيكي مع كل من إيران وروسيا وتحديد قدرتهما الإقتصادية.
ب. عودة إيران الى السوق النفطية بعد الإتفاق النووي بينها وبين الدول الغربية، ورفع العقوبات عنها.

ج. الخوف من إزدياد إنتاج النفط الصخري، الذي توجد منه إحتياطات كبيرة في دول العالم. (عوني، 2016:5).

وهناك من يرى أن تأثير إنهيار أسعار النفط الأخير 2014 سيكون بالدرجة الأولى على الإستقرار السياسي في منطقة الشرق الأوسط بإعتبارها أكبر منتج ومصدر للنفط من ناحية، وبحسبانها أكثر مناطق العالم إضطراباً في نفس الوقت، فإنه من المحتمل أن يحد من الصراع الإقليمي بين السعودية وإيران لأن بقاء الصراع سيستنزف قدرتهما الإقتصادية وذات الشيء ينطبق على روسيا في تدخلها الواسع في المنطقة. (عادلي، 2016:31).

في ضوء ما تقدم يرى الباحث أن تأثير الدول الكبرى على الأمن القومي العربي، هو تأثير سلبي، فهذه الدول وبخاصة (الولايات المتحدة وروسيا) فهاتين الدولتين لهما إهتمام جيوبوليتيكي، وجيوأقتصادي في المنطقة العربية، وهما يريدان المحافظة على مصلحتيهما، ولا يهتما إذا تباطأت درجات النمو في الدول العربية ولإستقرارها. وهذا ما ينعكس سلباً على العرب. مما يتطلب من

الدول العربية أن تعي حساسية المرحلة، وتؤجل خلافاتها الجانبية وتقف مستعدة لمجابهة المغيرات المستقبلية وتأخذ بنظر الإعتبار لتوجهات الإدارة الأمريكية الجديدة بما له علاقة بإيران وإستثمار ذلك للحد من الخطر الإيراني الذي يعتبر التهديد الأكبر للعرب.

الفصل السادس

الخاتمة والنتائج والتوصيات

الفصل السادس

الخاتمة والنتائج والتوصيات

❖ الخاتمة:

تناولت الدراسة، تهديدات الأمن القومي العربي المعاصر، من خلال ستة فصول، تناول المقدمة في الفصل الأول، أما الفصل الثاني فتناول التغييرات البنيوية على مفهوم الأمن القومي العربي، من خلال ثلاثة مباحث، تناول المبحث الأول البعد السياسي، والمبحث الثاني البعد العسكري، والمبحث الثالث البعد الإقتصادي والاجتماعي.

وأستعرض الفصل الثالث محددات الأمن القومي العربي وهي التطرف والإرهاب، والهويات الثانوية، والدور التخريبي للولايات المتحدة في تدهور الأمن القومي العربي، ومن خلال ثلاثة مباحث، المبحث الأول عالج التطرف والإرهاب ودور القاعدة وداعش، فيما ذهب المبحث الثاني الى مسألة الهويات الثانوية (الطائفية، الأثنية، القبلية).

وتناول الفصل الرابع التهديدات الإقليمية للأمن القومي العربي من خلال ثلاثة مباحث، المبحث الأول إستعرض التهديدات الإسرائيلية، والمبحث الثاني تناول التهديد الإيراني وتمدده في الوطن العربي مؤخراً، أما المبحث الثالث فتناول تهديدات تركيا وأثيوبيا.

وأنصرف الفصل الخامس الى تهديدات الدول الكبرى للأمن القومي العربي، وتوزع على ثلاثة مباحث، تناول المبحث الأول إستراتيجية الولايات المتحدة في المنطقة العربية، فيما تناول المبحث الثاني دور روسيا وإنخراطها في الوضع السوري، وذهب المبحث الثالث الى مناقشة موضوع إنخفاض أسعار النفط وتأثير ذلك على إقتصاديات الدول المنتجة وبخاصة الدول العربية. بينما الفصل السادس تضمن الخاتمة والنتائج والتوصيات.

❖ النتائج:

توصل الباحث الى النتائج الآتية:

1. إنطلقت هذه الدراسة من فرضية مؤداها "أن هناك علاقة ترابطية بين الفكر القومي وبين الأمن القومي من ناحية. وهناك علاقة ترابطية بين التصدي للتهديدات وبين الإرادة السياسية. وهناك علاقة ترابطية بين إمتلاك المقدرات وبين التهديدات الخارجية التي تواجه الدول. الأمن القومي مرتبط بإرادة تحقيقه، هناك علاقة ترابطية بين جميع مكونات الأمن القومي". وقد خلصت الدراسة الى إثبات صحة فرضيتها التي إنطلقت منها، حيث ثبت من خلال الدراسة أن هناك إنهياراً لدولتين من دول المركز العربي وهما العراق وسوريا، حيث تصنف هاتان الدولتان وفق المعايير الدولية بأنهما دولتان فاشلتان، إذ أضحت عاصمتا الدولتين تابعتين للنظام الإيراني، والذي ثبت أنه أهم عامل من عوامل إنكشاف الأمن القومي العربي، بالإضافة الى اليمن الذي يمثل حالة سيطرة مليشيا الحوثي التي تتبع مباشرة الى إيران، ومن ثم ما يجري في لبنان يؤكد وقوعها سياسياً وعسكرياً تحت الولاية الإيرانية، أما ليبيا فإن الدراسة أثبتت أنها كانت ستجر الى سيطرة الجماعات الإسلامية المتشددة التي تتبع بطريقة أو بأخرى الى تركيا.
2. تمت الإجابة على أسئلة الدراسة، حيث توصلت الدراسة الى أن ما طرأ من سلبيات على بنوية الأمن القومي العربي. أدى الى أن الدول العربية لا زالت تعيش حالة الوصاية السياسية عليها من الدول الكبرى، كما هو الحال النفوذ الروسي في سوريا ونفوذ الولايات المتحدة في العراق ودول مجلس التعاون الخليجي. ووجدت الدراسة أن الأمن القومي العربي لا يشكل ضرورة إستراتيجية للقادة والحكام العرب. كما أثبتت الدراسة دور حركات الربيع العربي التي إنعكست سلباً على الأمن القومي العربي بما جعلته في حالة إنهيار خطيرة. وتوصلت الدراسة الى دور

الولايات المتحدة في تخريب الأمن القومي العربي بحجة نشر الديمقراطية ومبادئ حقوق الإنسان، والتي قادت الى فوضى في المنطقة العربية، كما أثبتت الدراسة أن ما تمارسه المنظمات الإرهابية من أعمال قد فكك المجتمعات العربية، حيث شاعت الطائفية، والأثنية والقبلية والمناطقية، وهذا ما أدى بالنتيجة الى تمزيق النسيج الإجتماعي في الدول العربية وبالتالي الى إنهيار الأمن القومي العربي، فإذا لم يحقق الأمن الوطني أو الأمن القطري، فكيف يمكن تحقيق الأمن الأوسع (الأمن العربي).

❖ التوصيات:

أولاً: على الأنظمة العربية تبني مبدأ الحكم الرشيد والعمل على تعزيز الدولة الوطنية الحديثة التي تحترم حقوق الإنسان وحكم القانون.

ثانياً: تشجيع عمل منظمات المجتمع المدني والسماح لها بالتواصل في أجزاء الوطن العربي وبما يؤمن لها الفرصة في عرض رؤاها للمستقبل.

ثالثاً: إعطاء الفرصة للجماهير ولفئة الشباب منهم بشكل خاص للمشاركة في صنع القرار في المجتمع من خلال ممارستهم لدورهم باعتبارهم طليعة المجتمع.

رابعاً: إعتناء العدالة وتكافؤ الفرص بين أفراد الشعب، بما يجسد روح المواطنة ويبتعد عن الطائفية والقبلية والتطرف الديني، التي تمثل هويات أولية / ثانوية، لا تتسجم ومتطلبات عصرنا.

خامساً: تعزيز الحوار مع دول الجوار العربي عدا (إسرائيل) في تنفيذ مشاريع مشتركة، بما يقود الى التماسك الإقليمي وتحقيق المنافع المتبادلة.

سادساً: رسم سياسة تقوم على تعزيز العلاقات مع القوى الفاعلة الصاعدة بما فيها الصين والهند واليابان ودول الإتحاد الأوروبي.

سابعاً: بناء علاقات متكافئة مع كل من الولايات المتحدة وروسيا وبما يخدم المصالح للطرفين (العربي والدول الكبرى).

قائمة المصادر والمراجع

❖ المراجع العربية:

➤ الكتب العربية:

1. ابن خلدون، (1900). مقدمة ابن خلدون، بيروت، دار إحياء التراث العربي (د.ت).
2. ابن منظور، (2000). لسان العرب، بيروت، ح6، ط1، دار صادر للطباعة والنشر.
3. أبو عمارة، زهير (2011). أمن القارة الأوروبية في السياسة الخارجية الأمريكية بعد نهاية الحرب الباردة، الجزائر، مكتبة زين الحقوقية.
4. أبو فخر، صقر (2013). أعيان الشام وأعاقة العلمانية في سورية، تاريخ سياسة، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
5. الأحمدى، عادل (2016). الزهر والحجر، صنعاء، مركز نشوان للدراسات والنشر.
6. إسماعيل، وائل محمد (2011). رقعة الشطرنج الشرق أوسطية، بغداد، دار الرواد المزهرة.
7. الأشقر، جليبير (2013). الشعب يريد، بحث جذري في الإنتفاضة العربية، بيروت، دار الساقى.
8. الأعظمي، وليد، (1988). علاقات إيران بالسعودية، جامعة بغداد، كلية العلوم والسياسة.
9. الأكرع، إسماعيل بن علي (2012). الزيدية ، نشأتها ومعتقداتها، صنعاء، الجيل الجديد، ناشرون.

10. البدوي، عادل عبد الحمزة ثجيل (2012). تأثير المبادئ الجيوبوليتيكية على الإدراك الإستراتيجي للولايات المتحدة بعد الحرب الباردة، (أطروحة دكتوراة غير منشورة)، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية.
11. بريوتي، حقي إسماعيل (1992). الوحدة العربية والآفاق المتعارضة للعقل العربي، السنة الثالثة 89، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد.
12. البزاز، عبد الرحمن (1996). الدولة المتحدة والدولة الإتحادية، 4، القاهرة، دار الفاء.
13. بلانفورد، نيكولاس (2013). المارد الشيوعي يخرج من القمقم، ترجمة بستاني وزينة أدريس، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون.
14. بلقزيز، عبد الإله (2000). العنف والديمقراطية، بيروت، دار الكنوز الأدبية.
15. حسني، خليل (2009). النظام العالمي الجديد والمتغيرات الدولية، بيروت، دار المنهل اللبناني.
16. حمد، ثامر خليل (2013). الأمن القومي الأمريكي والتغيير في المنطقة العربية، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية.
17. حمزة، محمد (2012). مكافحة الإرهاب والتطرف وإسلوب المراجعة الفكرية (وزارة الداخلية)، جمهورية مصر العربية.
18. خانا، باراج (2009). العالم الثاني، السلطة والسطوة في النظام العالمي الجديد، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون.
19. ربيع، حامد عبدالله (1984). نظرية الأمن القومي العربي، القاهرة، دار الموقف العربي.

20. ربيع، حامد عبدالله (1988). **نظرية الأمن القومي الإسرائيلي**، القاهرة، الدار العربية للنشر والترجمة.
21. الرمضاني، مازن (2011). **العلاقات العراقية الإيرانية، الدوحة - قطر**، بحث مقدم الى المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
22. زلوم، عبد الحي (2010). **أمريكا تريد والله فعال لما يريد**، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
23. زلوم، عبد الحي (2014). **مستقبل البترول العربي في كازينو العولمة**، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
24. الزهراني، أحمد خضير (1992). **السياسة السعودية في الدائرة العربية**، مصر، جامعة الإسكندرية.
25. الزهيري، مرشد فزع (2011). **التوجهات الإيرانية في المنطقة العربية**، ط 2 صنعاء، مكتبة مركز الصادق.
26. السامرائي، شفيق (2015). **نوري المالكي، سنوات الفشل والفساد الإداري والمالي**، عمان - الأردن، دار المعتز للنشر والتوزيع.
27. سجاد، محمد كاظم، (2015). **سياسة إيران الخارجية**، طهران، يناير / كانون الثاني.
28. السعدون، حميد حمد (2013). **الفوضى الأمريكية، دراسة في الأفكار والسياسة الخارجية - العراق نموذجاً**، بغداد، دار ميزوبوتاميا للطباعة.
29. السعدون، حميد حمد، وهيب، حسين حافظ (2013). **رؤية من الداخل للسلوك السياسي الخارجي الأمريكي**، بغداد، مكتب الغفران.

30. السعيدى، أسامة مرتضى (2011). الولايات المتحدة الأمريكية والأمم المتحدة فترة مابعد الحرب الباردة، بغداد، المركز العلمي العراقي.
31. شاهين، عماد الدين (2013). الثورة المصرية: قوة التعبئة الجماهيرية وروح ميدان التحرير، مجموعة من باحثين الربيع العربي، الإنتفاضة والإصلاح والثورة، بيروت، منتدى المعارف.
32. شعبان، عبد الحسين (2006). تضاريس الخريطة السياسية العراقية، المستقبل العربي، العدد 333.
33. شلبي، سعد شاكر (2013). الإستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط، عمان- الأردن، دار حامد للنشر.
34. الشمري، صلاح حسن (2014). الإستراتيجية الأمريكية حيال العراق، قراءة في ملامح التغيير، بيروت، منشورات، ضفاف.
35. الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير (1889). تاريخ الأمم والملوك، القاهرة، دار الإستقامة.
36. العجاني، محمد (2011). الحركات الإحتجاجية في مصر، المراحل والتطور، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
37. العجيلي، صباح نوري (2017). المليشيات الإيرانية، عابرة الحدود (التحديات والمخاطر)، عمان - الأردن، دار آمنة لنشر والتوزيع.
38. عمر، أحمد مختار عبد الحميد (2008). معجم اللغة العربية المعاصرة، مصر، عالم الكتب.

39. العنبي، طه حميد (2013)، *النظم السياسية الدستورية المعاصرة، أسسها وتطبيقاتها*، بغداد، مركز حمورابي للبحوث والدراسات.
40. فاضل، علي رمضان (2014). *تاريخ المخابرات الروسية من عهد القياصرة وحتى الأزمة السورية الحالية، الجيزة - مصر، دار طيبة للطباعة.*
41. فلاوز، فيتز (1967). *فن الحرب، ترجمة أكرم ديربي والهيثم الأيوبي، بيروت.*
42. فهمي، عبد القادر محمد (2006). *المدخل الى دراسة الإستراتيجية، عمان، دار مجدلاوي.*
43. فوزي، محمد (1992). *واقع الأمن القومي العربي، السنة الثامنة، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 88.*
44. فوكوياما، فرانسيس (1993). *نهاية التاريخ وخاتم البشر، ترجمة أحمد أمين، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر.*
45. القصاب، عبدالوهاب عبدالستار (2007). *إحتلال ما بعد الإستقلال (التداعيات الإستراتيجية للحرب الأمريكية على العراق)*، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
46. القطاطشة، محمد حمد (2010). *إشكالية العلاقة بين الإصلاح السياسي والأمن القومي، المجلد 38، (أكتوبر - ديسمبر)، القاهرة، حوليات آداب عين شمس.*
47. القطاطشة، محمد حمد (2014). *مبادئ العلاقات الدولية، عمان - الأردن، جامعة مؤتة، دار وائل للنشر.*
48. الكسندر، دوغين (2004). *أسس الجيوبوليتيكا ومستقبل روسيا الجيوبوليتيكي، ترجمة عماد حاتم، بيروت، دار الكتب الجديدة.*

49. الكوثراني، وجيه (2012). **العرب وإيران، الدوحة - قطر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.**
50. كونت، وليم (2013). **إستراتيجية الولايات المتحدة الكبرى في الشرق الأوسط، ترجمة وعرض مركز بغداد للدراسات والإستشارات والإعلام. الرابط: www.bagdadcenter.net**
51. لوزانين، س.غ (2012). **عودة روسيا الى الشرق الكبير، ترجمة هاشم حمادي، بغداد، مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون.**
52. لينتل، دوجلاس (2009). **الولايات المتحدة والشرق الأوسط منذ 1945، ترجمة طلعت الشايب، القاهرة، المركز القومي للترجمة.**
53. ليش، آن م (2012). **تركيز القوة يؤدي الى الفساد، القمع ثم المقاومة، الربيع العربي في مصر، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.**
54. ليلة، علي (2012). **لماذا قامت الثورة؟ بحث في أحوال الدولة والمجتمع، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.**
55. المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد (1937). **الكامل في اللغة والأدب، مصر، دار البابي الحلبي.**
56. محفوظ، محمد (2004). **العرب ومتغيرات العراق، الإنتشار العربي.**
57. مراد، جميل محمود (1999). **أثر البعد الديني في صنع القرار السياسي الخارجي السعودي، الرياض، معهد الدراسات الدبلوماسية، وزارة الخارجية السعودية.**
58. المرسومي، عمار مؤيد (2014). **الدور القطري، فوضى برائحة الغاز، بغداد، مركز حمورابي للدراسات والبحوث الإستراتيجية.**

59. المشاقبة، أمين، وشلبي، سعد شاکر (2012). التحديات الأمنية للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط، عمان، دار حامد للنشر والتوزيع.
60. المصلح، سعدون علوان (2014). الأمن القومي العربي الواقع والمستقبل، 3، عمان، آمنة للنشر والتوزيع.
61. المطوع، عبد العزيز خليل (2013). الربيع الأسود، ثورة أم ظاهرة أم فصل من فصول تجفيف الأمة، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
62. معتوق فردريك، (2016). مجلة تبين للدراسات الفكرية والثقافية، المجلد الخامس، الدوحة، قطر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد 17.
63. معروف، نايف محمود (2004). الخواج في العصر الأموي، بيروت، دار الطليعة للطباعة والنشر.
64. منصور، سامي (1991). تجارة السلاح والأمن القومي العربي، القاهرة، مكتبة مدبولي.
65. منصور، محمد (2014). الإستراتيجية الروسية العسكرية الجديدة في الشرق الأوسط، القاهرة، جريدة الميادين.
66. ميكافلي، نيقولو (2008). ترجمة خيرى حماد، الأمير، عمان - الأردن، الأهلية للنشر والتوزيع.
67. النجفي، سالم توفيق (2007). أزمة الدولة القومية المعاصرة، التفكيك والإندماج ، المستقبل العربي، سنة (30) العدد (340) يونيو/حزيران.
68. نهار، غازي صالح (1993). الأمن القومي العربي، عمان ، دار الأمل.

69. هاس، ريتشارد، وآخرون (2009). إستعادة التوازن إستراتيجية للشرق الأوسط برسم الرئيس الجديد، ترجمة سامي العكعكي، بيروت، دار الكتب العربي.
70. هلال، علي الدين (2014)، حالة الأمة العربية، مراجعات مابعد التغيير، المستقبل العربي، العدد 242، يونيو/حزيران.
71. هنتغتون، صاموئيل (1999). صدام الحضارات وإعادة صنع النظام العالمي، ترجمة طلعت الشايب، ط2، دار سطور للنشر والتوزيع.
72. هويدي، أمين (1982). في السياسة والأمن، بيروت، معهد الإنماء العربي.
73. هيكل، محمد حسنين (2012). مصر الى أين؟ ما بعد مبارك، القاهرة، دار الشروق.
74. وصفي، محمد (1988). الحلم الإمبراطوري الفارسي، البصرة - العراق، جامعة البصرة، مركز دراسات الخليج العربي.
75. يونس، محمد عبدالله (2016). الملامح الرئيسية لإتجاهات التسليح في الشرق الأوسط، ملحق/ إتجاهات الأحداث، الإمارات العربية المتحدة، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، العدد 16.
76. الكيلاني (1996).

➤ الصحف والمجلات:

1. أبو صلاح، أحمد سالم (2016)، السياسة الروسية والأمريكية تجاه الأزمة السورية (رسالة دكتوراه غير منشورة)، جامعة القاهرة، مجلة السياسة الدولية، العدد 207.
2. أبو طالب، حسن (2002). المشكلة العراقية والنظام الإقليمي العربي، القاهرة، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام، العدد 150.

3. أبو عامود، محمد سعد (2015). تركيا وحلم إعادة إنتاج دولة الخلافة العثمانية، القاهرة، السياسة الدولية، العدد 201.
4. أبو عامود، محمد سعيد (2007). الشيعة في الخليج وتفاعلات الصرع الإيراني - الأمريكي، نيسان، القاهرة، مجلة السياسة الدولية، العدد 1638.
5. آغا، حسني، الخالدي، سامح، جعفر، القاسم (1982)، التوجهات العامة لتنويع مصادر التسليح العربية، القاهرة، مجلة شؤون عربية، العدد 2011.
6. أهم محطات التمويل الديمقراطي في الوطن العربي (2015). الدوحة، قطر، مجلة سياسات عربية.
7. بشارة، عزمي (2008). عودة الى الحرب الباردة أم واقع دولي جديد مختلف، بيروت، مجلة المستقبل العربي.
8. البشير، عمر (2016). رسائل البشير، مجلة الأهرام العربي.
9. جريدة الدستور الأردنية، العدد 17507، في 2016/4/16.
10. الجلي، فاضل (2010). مراجعة علي مرزا 2016، النفط بين السياسات والأوهام، الدوحة - قطر، مجلة سياسات عربية، العدد 19.
11. حسن، حارث (2015). السياسة الأمريكية تجاه تنظيم داعش، الدوحة، مجلة سياسات عربية، العدد 16.
12. الحسيني، فيصل (2000). صحيفة الأهرام المصرية، 8 مارس، www.ahram.org.eg
13. حمدي، عماد (2016). الموقف التفاوضي المصري في أزمة سد النهضة، مجلة السياسة الدولية، العدد 203.

14. خاشقجي، جمال (2013). نهاية القضايا الإقليمية الراهنة، 23 آذار / مارس، صحيفة الحياة.
15. خربوش، محمد صفي الدين (2014). التحدي الإسلامي للهوية الوطنية ... وإحباط التغيير العربي ، المجلد 49، مجلة السياسة الدولية، العدد 198، أكتوبر/ تشرين أول.
16. خليل، محمود (1987). العالم الثالث وتجارة السلاح ، جريدة المنار اللبنانية، العدد 26، 27 شباط-آذار.
17. دعسة، حسني (2003). مبادرة الشراكة الأمريكية للشرق الأوسط ، البحرين، صحيفة الوسط، العدد 24، في 8 يناير / كانون الثاني.
18. دياب، أحمد (2016). أبعاد الصراع - التركي - الروسي وتداعياته، مجلة السياسة الدولية، العدد 203.
19. راشد، سامح (2014). فوضى خلافة، القاهرة، مجلة السياسة الدولية، العدد 197.
20. الرشيد، هالة أحمد (2013). الطابع التشريعي لقرارات مجلس الأمن: دراسة حالة قرارات مكافحة الإرهاب، المجلة المصرية للقانون الدولي، العدد 69.
21. رياض، محمد (2016). مصر وسد النهضة الأثيوبي، مجلة السياسة الدولية، العدد 203.
22. سعد الدين، نادية (2016). مسارات التحول، المعادلات الأمنية الجديدة في النظام الإقليمي العربي، ملحق مجلة السياسة الدولية، عدد يوليو/تموز.
23. سعيد، حيدر (2015). الحرب على تنظيم الدولة بعد مرور سنة على تشكيل "التحالف الدولي": حالة العراق، الدوحة ، مجلة سياسات عربية، العدد 16.

24. سعيد، عبد المنعم (1993). الإرهاب والتغيير، وجهة نظر سياسية، جريدة الأهرام، 26/6، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام.
25. سلامة، معتز (2014). تحركات مدروسة: طريق روسيا للعودة الى مسرح السياسة العالمية، القاهرة، مجلة السياسة الدولية، العدد 195.
26. سلامة، ممدوح (2016). إستعادة الفشل إستراتيجية الدفاع عن الحصص وتفويض إقتصادات دول أوبك، مجلة السياسة الدولية، ملحق تحولات إستراتيجية، العدد 204، ابريل/نيسان.
27. سليم، محمد السيد (2013). ضغوط مابعد الثورات، الإنكشاف المتزايد للنظام الإقليمي العربي، مجلة السياسة الدولية، العدد 192، ابريل/نيسان.
28. شبانة، أيمن (2015). أثيوبيا وتهديد الأمن القومي العربي، القاهرة، مجلة السياسة الدولية، العدد 201.
29. شلبي، السيد أمين (2010). من الحرب الباردة الى البحث عن نظام دولي جديد، القاهرة، مجلة السياسة الدولية، العدد 179.
30. الشورجي، منار (2014). مداخل متشابكة، صنع السياسة الأمريكية تجاه مصر، القاهرة، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام، العدد 196.
31. صائغ، يزيد (1992). الصناعات العسكرية العربية، مجلة شؤون عربية، مركز دراسات الوحدة العربية.
32. صبحي، مجدي (2016). الإرتفاع المشروط، عوامل غلبة اللايقين على مستقبل أسعار النفط، القاهرة، ملحق مجلة السياسة الدولية، العدد 204.

33. صحيفة الإمارات اليوم، (2004/1/16). تصريح محمد أبطي، أبو ظبي، في مؤتمر الخليج العربي وتحديات المستقبل.
34. صحيفة الحياة اللندنية، التبادل التجاري بين العراق وإيران، لندن.
35. صحيفة الشرق الأوسط (آذار/مارس 2004). إعتزاز البعقوبي، مساعد مفتدى الصدر، للقوات الأمريكية، وكانت معه قوائم بأسماء 200 قائد عسكري ومسؤول حكومي مطلوب تصنيفهم، وهذه القوائم جاءت من السفارة الإيرانية في بغداد.
36. صحيفة نيويورك تايمز (2004). نقلاً عن مسؤولين أكراد، العدد 1317.
37. طاهر، أحمد (2017). دوافع الوجود الروسي ومحدداته في مياه المتوسط، القاهرة، مجلة السياسة الدولية، العدد 207.
38. عادل، عمرو (2016). الإرتداد الى المحلية: أسعار النفط والإستقرار السياسي في الشرق الأوسط، القاهرة، ملحق مجلة السياسة الدولية، العدد 204.
39. عبد الحليم، محمد بسيوني (2016). توازنات جديدة، تراجع أسعار النفط وتحولات الدور ومكانة في الشرق الأوسط ، مجلة السياسة الدولية، ملحق تحولات إستراتيجية، العدد 204، ابريل/نيسان.
40. عبد القادر، نزار (2015). سيناريوهات ومخاطر التدخل الروسي في سوريا، جريدة الديار اللبنانية، 25 أكتوبر.
41. عسيلة، صبحي (2015). هل تتغير قواعد اللعبة مع فلسطين وحزب الله ، القاهرة، مجلة السياسة الدولية، العدد 201، يوليو.
42. عوني، مالك (2016)، شروط التحول: هل يشهد العالم دورة نفط جديدة أم إرهابات عصر طاقة جديد، القاهرة، مجلة السياسة الدولية، العدد 204.

43. مثل، كيلو (2014). حسابات موسكو تجاه الصراع في سوريا، القاهرة، مجلة السياسة الدولية، العدد 195.
44. محارب، محمد (2014). الحرب الإسرائيلية على غزة، الدوحة - قطر، مجلة سياسات عربية، العدد 10، أيلول / سبتمبر.
45. محمود، سعيد عبد الخالق، (1996). الأمن القومي العربي من منظور إقتصادي، مجلة شؤون عربية، العدد 85، آذار/مارس، القاهرة.
46. المشاط، عبد المنعم (2017). كيف يواجه العرب سياسة راعي البقر الرئاسية الجديد، القاهرة، مجلة الأهرام العربي، العدد 1033.
47. مطاوع، محمد (2015). إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي (المؤشرات الكبرى الجديدة وملاحم التغيير)، الدوحة - قطر، مجلة السياسات الدولية، العدد 15.
48. النجار، إبراهيم (2016). قرار مجلس الأمن 2334، الخاص بإيقاف الإستيطان في الأراضي المحتلة، 31 ديسمبر / كانون الأول، مجلة الأهرام العربي، العدد 1028.
49. هلال، علي الدين (2014). النظام الإقليمي العربي في مواجهة مخاطر الإنقسام والطائفية، المجلد 49، مجلة السياسة الدولية، العدد 198.
50. وهيب، حسين حافظ (2013). الدور الإستراتيجي الأمريكي في إحلال النظم الديمقراطية، العدد 2015/55، بغداد، جامعة بغداد، مجلة دراسات دولية.

➤ الدوريات:

1. تقرير: إرتفاع صادرات الصين خلال السنوات الخمس الماضية، رويترز 2016/2/22.

2. المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة، حالة الموارد المائية في الوطن العربي، 1991 ديسمبر/ كانون الأول.
3. الأمم المتحدة، تقرير مفوض الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب، الجمعية العامة، مجلس حقوق الإنسان، الدورة الثامنة والعشرون، 19 ديسمبر 2014، ص9. الرابط التالي:
<http://www.ohchr.org/en/hrbodies/hrc/regular.sessions/session28/documents/A>
4. وزارة الإعلام السعودية، ماذا حدث في مكة المكرمة (1987)، حقائق ووثائق، الرياض.
5. موقع التغيير الأخباري، مساعي إيرانية لتحسين العلاقات مع اليمن، www.altagheer.com
6. المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والإستخبارات، مابعد المناورات الروسية – الإسرائيلية.
7. حوار مع جلالة الملك عبدالله الثاني (2004/8/5). صحيفة الشرق الأوسط.
8. خطبة المرشد الأعلى، خامنئي، يوم الجمعة في طهران، 4 يناير / كانون الثاني 2011، باللغة العربية.
9. أهم صفقات السلاح التي وقعها العرب في 2015، هافنغتون بوست 30/12/2015.
10. United Nations Development Program (1994), Human Development Report.
11. K.R.V.Paul (1981) **Development quantity and freedom**, UN report, December.
12. **Munich Security Conference** (2016), Annual Report.

❖ المراجع الأجنبية:

1. Al-dossary, Slman (2016). **When Militia Turns into Army**, Al-sharaq Al-awsat.
2. Alexander Wented (1999), **Social Theory of International Politics**, Combridge University Press.
3. Allan Collins. Op.cit.
4. Allan Collion (2016) **Contemporary Security Studies**, Newyork Oxford University Press.
5. Al-Zahed, Siud, **Hatered of Arabs deeply rooted in Persian Says Iranian Intellectuaf**, al-Arabiya. Net
6. Anthony. D. Smith (1983), **Theories Nationalism**, London.
7. Aude Fleurant, Sam Perto – Freeman, Pieter D. Wiseman and Simon T. Wiseman(2016) **Trend in International arms transfer 2015 SIPRI**, February 2016.
8. Barry Buzan and Lene Hansen (2009) **The Evalution of International Security Studies** , Cambridge University Press.
9. Chaliand, Grard and Blin,Arnaud (2007), **From 1968 to Radical Islam**, in Grard Chaliand and Arnaud Blin (editors) **The history of Terrorism From antiquity to Al Qaeda** University of California Press. Ltd. London.
10. Claes, D. Goldhaw, A. and Linvingston, D. (2015). **Saudi Arabia and the shifting of geoeconomics of oil**, Carnegie Endowment for international peace, عن عادل عمر، الإرتداد الى المحلية.
11. Clark Mecauley & Sophia Maskalenko, (2008), **Mechanisms of political Radicalization: Pathways toward Terrorism – Terrorism and political Violence**, Vol. 20, Issue 3.

12. Fouad Ajami (1978), **The End of Pan – Arabism**, Foreign Affairs, vol. 57, No 2, winter.
13. Holly F. Young and others (2015), Translating conceptualizations into practical suggestions: **what the literature on radicalization can offer to practitioners, peace and conflict**, journal of peace Psychology vol 21.
<http://foreignpolicy.com/02/09/2014/the-islamic-stateVs-alqaeda>
14. J.M. Berger (2014). **The Islamic State .VS, Al-Qaeda** “Foreign Policy”.
15. Joseph Holliday (2011): **An Operational and Regional Analysis, Middle East Security Report**, 2 December.
16. K.J Molsti “**Toward a Theory of Foreign Policy**” Durham, Duke University Press.
17. Lard, Michael, Williams of Baglan (2015). **Putins Gamble in Syria**, Chatham House, 6 October, At:
<http://www.chathamhouse.org/expert/comment/putinsgamblesyria>
18. Libert, John, **why can't Arabs Iranians just get a long:** www.foreignpolicy.com
.
19. Lipset SM & Raab. E (1970) **The Politics of unreason: Right – wing Extremism in America** (New York. Harpers Row).
20. Matusiz, Janathan (2013), **Terrorism and Communication: A Critical Introduction**, Los Angeles, CA SAGE Publications.
21. Mohammed Ayoob, **the Thirdworld Securty**, London Macmillan Press.
22. Morcou, Coup diarist, **باحث فرنسي وأستاذ العلوم السياسية في معهد غرونوبل فرنسا، مجلة سياسات** 17، عريية، العدد 2015.
23. Openshare, behoth (2011). www.moqatel.com

24. Powel BGI. (1986), **Extremist parties and political turmoil: two puzzles**. Am. 1. Polit. Sci. (1986) 30: 357-78.
25. Roach (2015), **Comparative counter-terrorism Law Comes to Age** (New York, Cambridge university press, 2015).
26. Rohan gunaratua (2012) **terrorist, rehabilitations**, Pakistan journal of criminology, Vol 3, April / July.
27. **Roots of violent radicalization**, nineteen report, and session 2010-12, volume house of commons, home affairs committee, London 2012.
28. Singh, Michael, White, Jeffrey (2015) **why an expanded Syria presence in Syria would carry big risks for Russia**, The wall street journal, : <http://goog/53/78x>
29. Teichman, Jenny (1989), **How to Define Terrorism Philosophy**, Vol. 64, No 250.
30. Theohary and Rollins (2015).
31. Toby, Dodge (2012) **Iraq: From war to New Author it Arianism**, London: The International Institute for Strategic Studies 2012.
32. **Turkish religious body calls for anti – ISIL – unity**, Hurriyet Daily News: <http://bit.ly/iq8>
33. William A. Costanza (2015) **Adjusting our Gaza**, An Alternative Approach to understanding youth Radicalization, Journal of Strategic Security, Volume 8, n, 1-2, Spring – Summer 2015.

❖ المواقع الإلكترونية:

1. <http://eur-lex.europa.eu/legalcontent/EN/TXT/:PDF/?uri=CELEX:32002F0475&from=enkenth>
2. www.oxfordlearnsdictionaries.com/definition/english/terrorism
3. The Radicalization process, Accessible at:
<http://www.dhra.rmil/persserec/osg/terroristan/radicalization/htm>
4. Rogelio Alonso"2008", Radicalization Processes Leading to act of Terrorism, European Commissions Expert Group on Violent Radicalization Processes, Accessible at: <http://www.clingendael.nl/sites/default/files20080500-cscp-report-vriespdf>
5. Prisons and Terrorism Radicalization and De – Radicalization in 15 countries, the international Centre for the study of Radicalization and political violence, 2010, Accessible at: <http://www.clingendael.nl/sites/default/files>
6. <http://Search.yahoo.com/yhs/search?hspart=iba&hsump=yhs-1&type=ymnt-5300,crw-jo&p=saeedblog+2>
7. The Radicalization process, Accessible at:
<http://www.dhra.mil/perserec/osg/terrorism/Radicalization.htm>
8. Federal Law on 35-FZ of 6 March 2006 on “Counteraction against Terrorism” Council of Europe, June 2006, Accessible at:
<http://www.coe.int/t/dlapil/codexter/soure/countrg-profiles/legislation/cto%20legislationRussian%20Federation/Pdf>
9. Text and Status of the United Nations Conventions Terrorism, United Nations Treaty Collection, 2015, Accessible at: <http://untreaty.un.org,english/Terrorism.asp>

10. Fred Kaplan “The end of the age of peteraeuo. The Rise and Fall of Counterinsurgency” Foreign Affairs, January –February 2013,
Accessible at: <http://www.Foreignaffairo.com/articles/afghanistan/2013-01-01>
11. End age- petraeus Michael R .Gorden. Retired Gen. John R. Allen in line to lead Effort VS. ISIS The New York Times, 11 September 2014, Accessible at: <http://www.nytimes.com/2014/09/12/us/retired.Gen-is.picked-to-lead-effort.vs.isis.html>
12. Emma Sky & Harith Al-Qarawee, Iraqi Sunni Stan: Why Separatism Could Rip the Country Apart – Again Foreign Affairs, 23 January 2013, Accessible at: <http://www.foreignAffairs.com/articles/iraq/2013-01-23/iraq-sunnistan>
13. Obama Finds, Hecan’t Put Iraq Wae behind Him, New York Times, 13/6/2014.
Accessible At: <http://nytimes.com/2014/6/14/World/middleeaist/Obama-finds,hecan’tPut-iraq.behindHim>
14. <http://www.youtube.com/watch?v=ear34k9sve.april.2015>
15. www.geran.co.il/show-1-4808.html2015
16. www.arabic.euronews.com.2015/01/29/israel-blam-iran-for-over-deadly-clash-on-lebanese-border
17. www.al-watan.com/writen/id/1839
18. <http://katehon.com/ar/article/hshd-skry-rwsy-fy-imtwst-wsryyl-td-sbh-khwf>
19. www.ahewar.org/debate.s.asp?aid.517946
20. [www.arbmajafa.com/2013/106/articale.552460141/الشرق الوسط/العاهل الأردني](http://www.arbmajafa.com/2013/106/articale.552460141/الشرق%20الوسط/العاهل%20الأردني)
21. www.newsforams.bbc.co.uk/ws/thread-jspo?sortBy=18/forum.ID=4158start=345
22. www.alghad.com/articles/877095
23. www.rudaw.net/artic.middleeast.iraq/1260820/53
24. <http://pdigitalusembassy.gov/st/Arabic-texttrans.2013>

25. www.jazanews.org/news.php/action=show=27505
26. www.raseef-22.com/economy/2016/08 جدعون ليفي، صن تسو، ترجمة حسني يوسف ، فن الحرب، الدار العربية للنشر، بيروت. 2005.
27. الحبيب عبدالرحمن (2014)، تفسيرات علمية لظاهرة التطرف. موقع الجزيرة. كوم: <http://www.al-jazirah.com/2014/20140526/ar2.htm>.
28. الحسين، اسماء بنت عبد العزيز (لات) أسباب الإرهاب والعنف والتطرف، دراسة تحليلية، كلية التربية للبنات، الرياض، المملكة العربية السعودية، الرابط على: <http://www.assakina.com/files/books/9.pdf>
29. ذكور يونس (2006)، مفهوم التطرف، وعلاقته بالأرهاب، شبكة النبا المعلوماتية، موجود على الرابط التالي: <http://annabaa.org/nabanews/601467>
30. إقرافات اللواء جود الدايني عن السجون السرية في العراق: www.youtube.com.
31. فياض، أحمد، العلاقات الفلسطينية - الإيرانية: www.aljazeera.net
32. يعلون. جزيرة. نت: www.jazeera.netnews.com
33. بوتين (2014). الغرب يريد تقييد الدب الروسي، الدستور، القاهرة، الرابط: www.dostor.org.73608
34. زكريا، موقع الأمن، الأمن القومي.
35. الحوار المتمدن، Alhewar.
36. موقع اليوم، Alyaum .
37. رووداو www.rudaw.net .
38. www.Almoudaress.com